

التنافس الدولي في آسيا الوسطى

(International Competition in Central Asia)

(1991- 2010)

إعداد الطالب

عبدالله فلاح عودة العضايلة

إشراف الدكتور

غازي اسماعيل ربابعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2011م

تفويض

أنا الطالب عبد الله فلاح عودة الصمايلة أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عبد الله فلاح عودة الصمايلة

التاريخ: 2022/2/22

التوقيع: ....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة والموسومة بـ:

التنافس الدولي في آسيا الوسطى (1991–2010)

وأجيزت بتاريخ: 23 / 1 / 2012

أعضاء لجنة المناقشة:

	أعضاء لجنة المناقشة	الجامعة	التوقيع
1.	د. غازي إسماعيل ربابعة (مشرفاً) (علاقات دولية)	العلوم الإسلامية العالمية	
2.	أ.د. محمد رضا "محمود" خلف (رئيساً) (علاقات دولية)	الشرق الأوسط	
3.	أ.د. نظام محمود بركات (ممتحناً خارجياً) (علاقات دولية)	اليرموك	

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي أعانني على إنجاز هذه الدراسة، وبعد؛

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان للدكتور الفاضل غازي ربابعة ، لما أولاه من اهتمام ، وما بذله من جهد في متابعة الدراسة ، وما قدمه لي من أفكار قيمة، فلم يتوان عن تقديم المشورة والنصح لي.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي الكرام الذين لم يبخلوا علي من علمهم بشيء خلال فترة تواجدي على مقاعد الدراسة وأخص بالذكر رئيس القسم الدكتور سعد فيصل السعد

وأتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الكرام

الإهداء

إلى والدي ...

إلى والدتي ...

فهرس المحتويـــات	
الموضوع	الصفحة

ملخص الدراسة

التنافس الدولي في آسيا الوسطى

2010-1991

إعداد الطالب

عبد الله فلاح عودة العضايلة

إشراف الدكتور

غازي إسماعيل ربابعه

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة الأهمية الإستراتيجية والجيوسياسية لمنطقة آسيا الوسطى ، مما زاد من حدة التنافس الدولي والإقليمي على موارد المنطقة وخصوصاً موارد الطاقة التي لعبت ولا زالت تشكل أحد محاور الصراع بين هذه القوى ، وذلك للإجابة عن تساؤل الدراسة الرئيسي ما طبيعة وأبعاد التنافس الدولي والإقليمي ، فالصراع في منطقة آسيا الوسطى هو صراع مصالح بين مجموعة من القوى التي تحاول كل منها وفق إستراتيجية محددة أن تقوم باستخدام الأدوات الاقتصادية والسياسية والعسكرية .

وقد حاول الباحث استعراض التنافس بين القوى الدولية أمريكا وروسيا والصين والإقليمية إيران تركيا إسرائيل تجاه دول آسيا الوسطى. نلاحظ أن هناك علاقة ارتباطية تتأثر سلباً وإيجاباً بين حدة الصراع وشدة تنافس القوى الكبرى على السيطرة على دول المنطقة وبين مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به هذه الدول، وينعكس ذلك بصورة مباشرة على مدى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، حيث تعمل الولايات المتحدة على تحجيم النفوذ الروسي، بينما تقوم روسيا بالتعاون مع الصين وإيران للحد من النفوذ الأمريكي وحماية مصالحها في المنطقة ، وهذا لا ينفي أنّ منطقة آسيا الوسطى لم تكن مجرد ساحة للتنافس الدولي، بل كانت في كثير من الأحيان فاعلاً مؤثراً، حيث أن دول آسيا الوسطى شجّعت بعض الأطراف على دخول حلبة التنافس واعترضت على دور أطراف أخرى، واتّبعت تلك الدول سياسة خارجية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتدعيم الاستقرار السياسي في المنطقة ، فكان تشجيع هذه الدول للتنافس يصب في مصلحتها ويجذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها، وتوصي الدراسة الباحثين العرب بضرورة إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بمنطقة آسيا الوسطى في المرحلة المقبلة في ضوء التحولات التي تشهدها المنطقة العربية ، لوجود مصالح مشتركة بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى.

Abstract

(International Competition in Central Asia)

1991 – 2010

Prepare the student

Abdullah Falah Odeh AL_ Adaileh

Supervised by: Dr. Ghazi Ismail Rababah

This study aims to analyze and study the strategic and geopolitical importance of the Central Asian region, which has heightened the international and regional competition for the resources of the region, especially energy resources, which has played and continues to constitute a centerpiece in the conflict between these forces, in order to answer the main question of study; what are the nature and dimensions of international and regional competition, that is the struggle in Central Asia is a conflict of interest between a set of forces that are trying to use the economic, political and military tools according to a specific strategy.

Researcher tried to review the competition between international powers of America, Russia, and China, and the regional ones of Iran, Turkey, and Israel toward the Central Asian countries. Note that there is a correlation affected positively and negatively with the severity of the conflict and the intensity of rivalry of big power to control the region, and the political and economic stability enjoyed by these countries. This is directly reflected on the achievement of stability and security in the region, where the United States is working to limit the influence of Russia, while Russia cooperates with China and Iran to curb the U.S. influence and protect its interests in the region. This does not deny that Central Asian region were not just an arena for international competition, it was often an influencing actor, as the Central Asian countries has prompted some parties to enter the arena of competition, and the objection to the role of third parties. Those States have followed a foreign policy aims to achieve the economic development and political stability in the region, that is the encouragement of these countries to compete was in its best interest and attract foreign investment into its territory. This study recommends Arab researchers need to conduct further studies and research on region of Central Asia in the next phase in light of the transformations taking place in the Arab region, due to the existence of common interests between the Arab countries and the countries of Central Asia.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تمهيد:

ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي السابق حدوث فراغ سياسي في منطقة آسيا الوسطى، حيث أن معظم الدول التي حصلت على الاستقلال لم تتوفر لها القدرة على بناء الدولة القادرة على الدفاع عن سيادتها الوطنية، مما أسهم في إيجاد تنافس دولى وإقليمي حول هذه الدول في ضوء ماتمتلكه من موارد الطاقة، وخاصة النفط والغاز الطبيعى، وأصبحت الآن سبباً للنزاع في المنطقة مما يؤدى وفقاً لآراء الباحثين، لبداية فصل جديد فى اللعبة الكبرى للسيطرة على آسيا الوسطى، إلاّ أنّ حقل اللعب الجديد زاد الأمر تعقيداً من خلال سلسلة من المشاكل التى تتضمن الصراع بين دول الإقليم ذاتها وعدم الاستقرار السياسى والتنافس الشديد بين التكتلات مختلفة الجنسيات ونقص الخبرات الاقتصادية والبنية القانونية الأساسية، والأكثر من ذلك حقيقة أن الثلاث دول التى تتقاسم أغلبية موارد الطاقة فى الإقليم، وهى : كازاخستان وأذربيجان وتركمنستان، هى دول ضعيفة لأنها جغرافياً "دول مغلقة" وبالتالي تعتمد على الدول المجاورة في نقل امدادات الطاقة أو حتى الوصول للبحر أو المرور في الأجواء الجويه وينبغى القول أن جوهر هذه اللعبة الجيوبوليتيكية الجديدة فى آسيا الوسطى مزدوج. الأول، هو السيطرة على إنتاج النفط والغاز، والثانى السيطرة على خطوط الأنابيب التى ستقوم بنقل البترول إلى الأسواق الغربية .

تكتسب منطقة آسيا الوسطى أهمية كبيرة في النظام الدولي من الناحية الإستراتيجية والجيوستراتيجية لدرجة أن وصفها "بريجنسكي" باعتبارها تمثل المتغير الجيو- سياسي الذي يعتبر مفتاح السيطرة على العالم، لأن من يتمركز في آسيا الوسطى ويُرسي قواعده سيتيح لنفسه القرب وإطلالة أكثر سهولة وأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال، والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، والعمق الحيوي لشبه القارة الهندية وباكستان وأفغانستان باتجاه الجنوب، والعمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي، والعمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين بما فيها تركيا باتجاه الغرب، وهي مناطق تشكل مطمعاً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة عليها وممارسة النفوذ فيها، لأن في السيطرة على موارد منطقة آسيا الوسطى إمكانية كبيرة للتحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد

الزراعية إلى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الأوروبي وبلدان آسيا الغربية، ومنطقة آسيا الوسطى بهذا الشكل تعتبر أحد نقاط الصراع المهمة على المسرح الدولي .

لقد حاولت الدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين بالإضافة إلى ايران وتركيا وإسرائيل التغلغل في منطقة آسيا الوسطى، إذ أخذ التنافس الدولي على هذه المنطقة صوراً وأشكالاً وأساليب مختلفة ليعكس المصالح المتداخلة والمتشابكة لهذه الدول، حتى أصبح كل طرف يسعى للحصول على أكبر نصيب من الثروات الطبيعية باستخدام مختلف الوسائل والأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وستعالج الدراسة وفقاً للمعطيات السياسية والاقتصادية واقع وأبعاد التنافس الدولي والإقليمي في منطقة آسيا الوسطى التي أصبحت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق أحد محاور التنافس الدولي في ضوء تزايد الاهتمام بها من قبل الدول الكبرى ودول الإقليم.

مشكلة الدراسة:

أصبحت منطقة آسيا الوسطى ساحة للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، لما لها من أهمية من الناحية الإستراتيجية والجيوبوليتيكية، ووجود احتياطي هائل من النفط والغاز فموقع آسيا الوسطى في قلب الاهتمامات الدولية، أسهم في حدوث صراعاً دولياً ولكون المنطقة لا تزال تعاني من الهشاشة كونها تمرّ بفترة انتقالية تاريخية، فإن دولها الحديثة العهد بالاستقلال تعيش في وضع حرج ما بين تعزيز الوضع الداخلي ومواجهة الطموحات المتزايدة للقوى الدولية، التي يدفعها ويحركها الموقع الجيوبوليتيكي والإرتباطات التاريخية والحضارية، بالإضافة للحسابات الجيوستراتيجية المتعددة، والأحداث التي مرت بها خلال السنوات الماضية.

هناك عدد من الدول تعتبر آسيا الوسطى منطقة ذات أهمية حيوية بالنسبة لها على الصعيد الجيوستراتيجي والجيوقتصادي، وتقف روسيا على رأس تلك القوى، بالإضافة للولايات المتحدة التي وجدت في أحداث سبتمبر 2001 مبرراً للتغلغل في المنطقة ومنافسة روسيا، كذلك لا تخفي الصين اهتماماتها الاستراتيجية بالمنطقة التي كانت تمثل لها تاريخياً جسر العبور "طريق الحرير" للتواصل مع العالم.

اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان أهمية الموقع الإستراتيجي والجيوسياسي وأسباب التنافس الدولي والإقليمي في منطقة آسيا الوسطى.
2. التعرف على الأهداف الاستراتيجية الروسية في منطقة آسيا الوسطى.
3. الوقوف على الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى.
4. التعريف بالمصالح الصينية واستراتيجيتها في منطقة آسيا الوسطى.
5. التعرف على واقع التنافس الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تحليل التطورات السياسية التي شهدتها منطقة آسيا الوسطى وطبيعة وأبعاد التنافس والصراع الدولي الإستراتيجي بين الدول الكبرى المتمثلة بالولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين منذ نهاية الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفييتي السابق، تجاه منطقة آسيا الوسطى ذات البعد الإستراتيجي والجيوسياسي.

ومن بين دول آسيا الوسطى الخمس – كازاخستان قرغيزستان وأوزبكستان وتركمنستان وطاجيكستان – تشاطئ كازاخستان وتركمنستان الأحواض الترسيبية الكبرى على الساحل الشرقى لبحر قزوين، بينما تمثل بقية الدول ـــ التى لا تمتلك حقولاً نفطية ثرية – أهمية من نوع آخر تكمن فى موقعها الإستراتيجى لنقل النفط والغاز من هاتين الدولتين إلى أسواق شرق وجنوب آسيا و من هنا يمكن حصر أهمية الدراسة بما يلي :

1. أهمية منطقة آسيا الوسطى في أمن الطاقة على المستوى العالمي ، وما تتمتع به هذه المنطقة من ثروات وموقع استراتيجي مهم، مما جعلها محور اهتمام الدول الكبرى وزيادة التنافس الدولي والإقليمي في هذه المنطقة .
2. هناك قوى كالصين وروسيا ترى بالتنافس الأمريكي في هذه المنطقة تهديداً لأمنها القومي، وتعتبرها منطقة مصالح لها، وتقرّب الولايات المتحدة الأمريكية منها

يُعتبر بمثابة دق ناقوس الخطر في هذين البلدين، إضافةً إلى أن بلدان أخرى مثل تركيا وإيران وكذلك اسرائيل ، لها أجندة سياسية خاصة بها في هذه المنطقة.

فرضيات الدراسة وأسئلتها:

تنطلق الدراسة من الفرضية التالية :

أثّر الموقع الجيوستراتيجي وموارد الطاقة لدول آسيا الوسطى على رفع مستوى التنافس والصراع الدولي والإقليمي على هذه المنطقة.

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي:

ما الأسباب والدوافع والأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وبعض دول الإقليم لتحقيقها في منطقة آسيا الوسطى؟

حدود الدراسة:

الحدود الجغرافية: ستتناول هذه الدراسة علاقة دول اسيا الوسطى بالدول الثلاث الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين وكذلك بعض الدول الإقليمية، ايران، تركيا، اسرائيل إضافةً إلى دول آسيا الوسطى وهي محور رئيسي في هذه الدراسة.

الحدود الزمنية: تتحدد هذه الدراسة للفترة ما بين الأعوام (1991 – 2010) حيث وقع انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وبذلك انتهت سيطرته على هذه المنطقة مما دفع ببعض القوى الدولية والإقليمية إلى توسيع نفوذها في هذه المنطقة الحيوية.

مصطلحات الدراسة:

التنافس: مفهوم سياسي يشير إلى حالة من الاختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع وتأخذ أبعاد اقتصادية أو سياسية لتحقيق مصالح ومكانة في الإطار الدولي أو لإقيمي. بينما يعرف **الصراع الدولي** (International Conflict): هو ذلك الموقف الذي ينتج عن الإختلاف في الأهداف والمصالح القومية، وأنه يرتبط بعدة أمور مثل الحدود الجغرافية وعدد الاطراف المشاركة فيه وحجم الموارد والإمكانيات التي تخصص للصراع ونوعية الأسلحة المستخدمة وخصائصها التدميرية والأهداف التي تحددها الدولة من وراء هذا الصراع (ويكيبيديا ، 2010)

ويعرف الباحث ولغايات هذه الدراسة الصراع الدولي بأنه التنافس بين الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا, الصين) على السيطرة – الهيمنة وتوسيع نفوذهـا فـي آسيا الوسطى التي أصبحت بعد عام 1991 مسرحاً للصراع والتنافس بين مختلـف القـوى الدولية وذلك يعود إلى الموقع الجيواستراتيجي وموارد الطاقة فيها .

منظمة شنغهاي: هي منظمة دولية تضم عدة دول في شرق آسيا أسست في العام 2001 و تضم كلاً من الصين، روسيا، كازاخستان، قرغيزستان، أوزباكستان، طاجيكستان، وتركمانستان ومنغوليا مع إعطاء ايران وباكستان والهند صفة مراقب، والأهداف المعلنة للمنظمة هي مكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف، والحركات الانفصالية، والتصدي لتجارة الأسلحة والمخدرات إلا أن الكثير من المحللين يراها كحلف عسكري جديد يهدف إلى مواجهة حلف شمال الأطلسي. (نوفوستي، 2008)

وقد نصت اتفاقية إنشاء منظمة شنغهاي على اقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود بين الصين والدول الأعضاء ، والتي تبلغ حوالي 8 آلاف كيلو متر. كمـا حـضرت الاتفاقية اجراء مناورات عسكرية تستهدف أياً من الدول الأخرى ، وتهـدف المنظمـة إلـى المساهمة في حل المشكلات الحدودية بين الدول الأعضاء والتعاون في مواجهة المشاكل التى تهدد أمن المنطقة، التي تنبع من مصادر ثلاثة، هي، الإرهاب الدولى والتطرف والحركـات الانفصالية ومحاربة الأنشطة غير الشرعية كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات. (مظلوم ،36:2006)

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً : الإطار النظري

تُشكل ظاهرة الصراع إحدى الظواهر الأساسية في حركة ونشاط الإنسان، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو الدول أو الإنسان ككل ، وكذلك في تفاعلاته مع ذاته أو محيطة العام. وتعتبر هذه الظاهرة ، في حالات أو لحظات معينة ، بالرغم من مخاطرها ظاهرة صحية نحو إحداث التغيير والتخلص من الظلم والعدوان. وفي المقابل هي في الغالب ظاهرة مُعطلة لإمكانيات المجتمعات والدول، وللطاقات البشرية عموماً والموارد كافة، وبالتالي هي معطلة لعملية التنمية والعمران والصالح الإنساني العام من خلال زيادة الإنفاق العسكري، وتخفيض حجم التبادل التجاري والتعاون بين الدول. ومن هنا حرص الباحثون والدارسون وصُناع القرار على فهم هذه الظاهرة وإيجاد النماذج العلمية والسبل الكفيلة للحيلولة دون حدوثها أصلاً. ومن هنا فإن مجال دراسات المنع الوقائي للصراعات والمنع الوقائي للصراعات العنيفة، يعتبر بالرغم من حداثته من المجالات الأساسية والحديثة في حقل دراسات السلام والصراع بيد أنه لم يلق اهتماماً واسعاً أو كافياً بالرغم من أهميته الكبرى سواء من المجتمع الدولي أو الدراسات المختصة إلاّ في فترة متأخرة من مراحل تطور هذا الحقل المعرفي.

تُعتبر ظاهرة الصراع الدولي بين القوى الكبرى في العالم من الظواهر المؤثرة على الأمن والسلام الدوليين، وهي تهدد استقرار بقية الدول واستقلالها، وهذه الظاهرة كثيرة التغير والتطور بشكل دائم، ويعود ذلك إلى العوامل المتعددة التي تؤثر في طبيعة الصراع، والكيفية التي يدور حولها، والأهداف التي تسعى أطرافه الوصول إليها، فالقوى العظمى تتطلع دائماً إلى القيام بدور مميز في ادارة الشؤون الدولية، وتعمل من خلال ذلك على تحقيق مصالحها الحيوية واهداف استراتيجيتها العليا، والصراع الإستراتيجي في جوهره، يقوم بسبب التعارض بين المصالح والأهداف، وتنافس هذه الدول على بسط سيطرتها ونفوذها بكل الوسائل المتاحة (سرور،3:2009).

وتطورت نظريات الصراع الإستراتيجي، ووسائله في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفي ظل نظام التوازن الدولي ثنائي القطبية، وتحت تأثير التقدم الهائل في صناعة الأسلحة النووية والصواريخ، وظهور قوة دولية عظمى جديدة وهي الصين، فبعد أن كان الصراع

يدور بطريقة مباشرة بين القوى الكبرى، أصبح في ظل ميزان الرعب النووي يجري بطرق متنوعة وغير مباشرة (Sarkesian,1980: 125).

الصراع الدولي من وجهة نظر النظرية الواقعية:

- **النظرية الواقعية (المدرسة الواقعية الحديثـــة):** ومن أبـــرز دعاتهـــا هـــانز مورجـــانثو (Morgaenthau) وتركز النظرية على فكرة المصلحة، والقوة، والمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحدد في اطار القوة التي يسميها مورجانثو بفكرة التأثير أو السيطرة. وبتحديد آخـــر فإن القوة السياسية التي تعنيها هذه النظرية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول فـــي علاقاتها المتبادلة وهي بذلك لا يمكن أن تكون مرادفاً للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، إنما هي أوسع نطاقاً من ذلك، فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير الماديـــة والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هي التي تحدد في النهاية قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكاناتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول، ومن هنا تنظـــر النظرية الواقعية إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركهـــا فـــي مصالح الدول الأخرى.(مقلد، 1987: 20-21)

لذلك عالج مورجانثو المصلحة القومية كهدف سهل التحديد ما دامت المصلحة القومية تتحدد دائماً وأبداً في إطار القوة، ويقول بعض الناقدين لنظرية مورجانثو إن مثل هذا التحديد لمضمون المصلحة القومية ربما كان أكثر تناسباً مع ظروف الصراعات الدولية فـــي القـــرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ولكن لا يصلح معياراً للتحليل مـــع ظـــروف التحـــول الجذري الذي طرأت على العلاقات الدولية في القرن العشرين، وفي هذا السياق قال ســـتانلي هوفمان (Stanley Hoffman) " إنّ فكرة الهدف والمصلحة القومية التي يسهل تحديـــدها – كما يدعي مورجانثو – لا تصلح إلاّ في ظرف مستقر حيث تتبارى الأطراف علـــى تحقيـــق أهداف محددة بوسائل محددة ودون ضغوط داخلية تقطع علـــى هـــذه الأطـــراف المتباريـــة تحركاتها.(سرور، 2009: 46) .

وعليه، فإنّ أي تغيير في عدد القوى الدولية سيؤدي إلى إعادة تشكيل قواعد النظام الدولي، وهذا ما حدث بالفعل، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحول العالم إلى نظام دولي آخر لم تستقر أركانه بشكل محدد، وذلك لأن تحوله لم يكن بفعل حرب عالميـــة، وإنمـــا بـــشكل تدريجي، ولهذا السبب فالقوى الدولية تتبارى لتتبوأ مركزاً إستراتيجياً على سلم القوى الدولية

منذ مطلع القرن الواحد والعشرين . ففي سياق ما تطرح المدرسة البنيوية التي تؤمن بتطور العلاقات الدولية على أساس الترابط بين السياسة الدولية والسياسة الداخلية، وترى أن مسيرة الترابط بين هاتين السياستين تعتبر الإطار الحاكم للتفاعلات الجارية على الساحة الدولية، ويرى البنيويون أن هذا الترابط يقوم على أساس سلوكيات وقواعد خاصة ، وكثيرا ما تؤكد البنيوية على مفاهيم الهوية والثقافة ، ومن الناحية العملية تؤكد المدرسة البنيوية على أن الأمن القومي لأي دولة يكون عرضة للتغيير والتطور مع تغيير محددات السياسة الخارجية لهذه الدولة.(أرميني،2011)

ولذا يرى البنيويون أيضاً أنه مع تطور المحددات المتحكمة في السياسة الخارجية للحكومات في فترة ما بعد الحرب الباردة حدث تطور في العلاقات الدولية بشكل أفرز أبعاداً جديدة للأمن القومي.، فإن الولايات المتحدة كدولة متطلعة لتحقيق الهيمنة تحاول إعادة هندسة البناء الدولي، وفي المقابل هناك دول عظمى تعارضها وتسعى إلى تحقيق التوازن الدولي فروسيا على سبيل المثال، تسعى لمنع الولايات المتحدة من الهيمنة الكاملة في نظام القطبية الواحدة، أو بناء العالم وفق مصفوفة مصالحها الإستراتيجية.

إن التنافس والصراع الدولي بين الدول الكبرى له تأثير على الأمن والسلام الدوليين، وهذا يؤدي إلى تهديد الاستقرار في الدول الأخرى ويؤثر على استقلالها، وهذه الظاهرة في تطور وتغير مستمر، فقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من سعيها لأن تصبح القطب الأوحد في العالم وبلا منازع، أن الفرصة قد سنحت لها لتحجيم الدور الروسي في هذه المنطقة الحيوية سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وبعد الحرب على أفغانستان حينما تمكنت من نشر قوات عسكرية ضخمة في المنطقة، والتي كان قد سبقها وجود نفوذ أمريكي واضح ومحاولات للتغلغل وإقامة علاقات متطورة مع العديد من دول آسيا الوسطى وبغضّ النظر عن السياسة الداخلية المُتّبعة من قبل تلك الدول إزاء شعوبها في الداخل(بيليس و سميث،2004:42-35).

في مقابل ذلك ترفض روسيا ان يتم اخراجها من هذه المنطقة الحيوية جداً ، لما تمثله من أهمية سياسية وأمنية واقتصادية، وهو ما دفعها لتأكيد حضورها فيها وبدعاوى مختلفة يأتي في مقدمتها المصالح المشتركة والإرث التاريخي، وتعد النظرية الواقعية (الحديثة) التي يُعتبر هانز مورجنثاو (Morgenthau) من أهم مؤسِّسيها، من أكثر النظريات التي ركزت على فكرة المصلحة، والقوة، والمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحدد في إطار القوة التي يسميها مورجنثاو بفكرة التأثير أو السيطرة. وبتحديد آخر فإن القوة السياسية التي تعنيها

هذه النظرية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهي بـذلك لا يمكن أن تكون مرادفاً للعنف بشتى اشكاله المادية والعسكرية وإنّما هي أوسع نطاقاً من ذلك، فهي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هـذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد امكاناتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول، ومن هنا تنظـر النظريـة الواقعيـة إلـى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واسـتغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها فـي مـصالح الـدول الأخرى (مقلد،96:1987).

وقد اعتمدت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية على متغير رئيسي وهـو القـوة، وحاولت وضع نظام للعلاقات الدولية. فيرى الواقعيون أن الـدول فـي الغالـب تتـضارب مصالحها إلى درجة يقود بعضها للحرب، والإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دوراً مهماً فـي تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الاطّلاع على الجانب العسكري، فالقوة مركـب مـن اجـزاء عسكرية وغير عسكرية، ولدى الواقعيين نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القـوة القوميـة للدولة، والقوة إلى جانب البعد العسكري تشمل على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقنـي أو السكان أو المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية وشـكل الحكومـة والقيـادة الـسياسية والأيديولوجية.(دورتي وبالتسغراف،59:1985)

وتعتبر منطقة آسيا الوسطى ذات أهمية اقتصادية وتـشكل أهميـة كبيـرة لموقعهـا الجيوسياسي المميز، وكذلك وفرة ثرواتها النفطية ومخزونها الإحتياطي، ما جعلها تلعب دورًا حيويًا كبيرًا في المنطقة ، وجعلها أيضًا محط أنظار القوى العظمى وبؤرة سياسية عالمية .

ويرى (مورجنثاو) أن السياسات الدولية هي عملية يتم فيها تسوية المصالح القوميـة المختلفة، ويوضح فكره بالقول" أن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسـق الطبيعـي أو السلام العالمي ولا حتمية الحرب نتيجة لسعي كل دولة لتحقيق مصالحها، بل العكـس أنهـا تفرض صراعاً مستمراً وتهديداً مستمراً بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة. فالسياسة الخارجية لكل الـدول يجـب أن تكون قائمة على اعتبار بقائها هو الحد الأدنى من أهدافها، وكل الدول مضطرة لحماية كيانها المادي والسياسي والثقافي ضد اعتداءات الآخرين، وطالما أن العالم مقسم إلى وحدات قومية

فإن المصلحة القومية هي الهدف النهائي في عالم السياسة والمصلحة هي جوهر السياسة. (دورتي وبالتسغراف،59:1985)

أما المباديء الأساسية للواقعية الجديدة فهي (حتي،1985 :27) :

- الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل القوة.
- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول.
- في ظل الفوضى الدولية فإن الدول لها هدف أساسي واحد و هو البقاء أو المحافظة على الذات (self-preservation) عبر تحقيق أكبر قدر ممكن من القوة.
- لا يمكن لأية دولة أن تثق في نوايا دولة أخرى.
- بسبب غياب الثقة تواجه الدولة مأزقا أمنياً (security dilemma) يتصف بالشك المتبادل والمنافسة.
- للقوة أهمية كبيرة لأن توزيعها يحقق توازن واستقرار النظام الدولي.
- العوامل الداخلية ليست عاملاً مهماً في السياسة الدولية.
- دراسة السياسة الخارجية مفصولة عن السياسة الداخلية.
- تتشكل التحالفات تبعاً لكل من عنصري ميزان القوة و بنية النظام الدولي اللذين يحافظان على أمن واستقرار النظام الدولي.

وأما سبيكمان فيرجع بنظريته أن الاضطراب الأمن في العالم إلى عدم المساواة في توزيع القوى العسكرية بين الأقطار التي تعيش في مجموعة دولية وليس في ظل سلطة دولية، وقد أتاح عدم وجود هذه السلطة الدولية نوع من الحرية للدول في علاقاتها الخارجية، مما أدى إلى التنافس بينها في مجال بناء القوة. وعلى صعيد الموقف الدولي قسم سبيكمان الكرة الأرضية إلى قسمين هما: (بيليس و سميث،2004:70-82).

- القسم الشرقي ويضم كل من قارة أوروبا وآسيا وأفريقيا واستراليا.
- القسم الغربي ويتألف من الأمريكيتين الشمالية والجنوبية.

وقد قدر سبيكمان عدم صمود القسم الغربي من العالم أمام القسم الشرقي في حالة قيام حرب عالمية بينهما، لذلك نصح الولايات المتحدة الأمريكية بأن تبذل كل ما في وسعها بالطرق الدبلوماسية لعرقلة أي نوع من التعاون أو التقارب بين آسيا وأوروبا والذي قد يؤدي إلى تدعيم قوة الجبهة الشرقية. ولم يكتف بذلك فقط وإنما دعاها إلى توجيه سياستها نحو التحكم في دول منطقة القاره، وقد خرج سبيكمان بنظرية جديدة لتوزيع القوى في العالم سماها

((حافة الأرض أو الريملاند Rim Land)) ويقصد بحافة الأرض الهلال الداخلي والذي يطوق قلب العالم. لقد اعتبر سبيكمان حافة الأرض وهي المنطقة الساحلية التي تفصل بين قلب العالم والبحار والمحيطات من أهم مناطق العالم من الناحية الإستراتيجية ويشمل اقليم الحافة معظم قارة أوروبا باستثناء روسيا الأوروبية وآسيا الصغرى والجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا والصين وكوريا. اعتبر هذه المناطق مناطق التقاء أو مناطق التصادم بين القوى البرية ممثلة في قلب العالم والقوى البحرية ممثلة في الدول الأوروبية وألمانيا، وقام سبيكمان بتعديل نظرية ماكندر في الإستراتيجية الدولية لتصبح على النحو التالي: (Hoffman,2002 : 115)

- من يتحكم في إقليم الحافة يسيطر على أورآسيا.
- من يتحكم في أورآسيا يسيطر على العالم.

وقد ركزت هذه النظريات على أهمية الجغرافيا السياسية في الصراع الدولي ودور القوة في العلاقات الدولية وكذلك الوقوف على مصالح الدول الإستراتيجية التي هي أساس هذه الدراسة.

يشير مصطلح جيوبولتيكا. وهو ثمرة لعلمي الجغرافيا والسياسة ويعتمد عليهما اعتماداً كبيراً وبخاصة الجغرافيا السياسية. ويعد رودلف كلين أول من استخدم مصطلح الجيوبولتيكا، وعرفها بأنها البيئة الطبيعية للدولة والسلوك السياسي، في حين عَرّفها كارل هوسهوفر بأنها دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، إذ ترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض الإطار للجيوبوتيكا الذي تتحرك فيه الأحداث السياسة. (Hoffman, 117:2002)

وتختص الجيوبولتيكا بدراسة الدولة من الوجهة السياسية، وتدرس العلاقات الداخلية والخارجية بين الأرض وسكانها، وتبحث السياسة العالمية من وجهة نظر قومية ، وأن الضرورة لا تعرف قانوناً، وتستخدم التاريخ القومي والعالمي لخدمة هذه الأغراض. أي أن الجيوبولتيكا علم سياسي يستمد جذوره من علم الجغرافيا وحقائقه المتشعبة، ويعمل على الإفادة منها لخدمة خطط سياسية معينة يتبناها صانعو السياسة Policy Makers، وصانع القرار Decision Makers في الدولة.

مع بدايات القرن الحادي والعشرين، شهد النظام العالمي تحولات في ميزان القوى الدولي، وبزوغ قوى دولية جديدة تتنافس على المكانة الدولية، ومن أهم محاور تلك المنافسة

الدولية السيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها، وتزايد الطلب عليها خلال السنوات القادمة. ولذا أصبح "أمن الطاقة" أحد محددات السياسة الخارجية والدفاعية للدول، لاسيما القوى الصناعية، فالصراع المستقبلي بين القوى المهيمنة حالياً على قمة النظام الدولي وتلك الصاعدة سيكون محوره الطاقة ومصادرها وإمداداتها. ومن ثم، سيزيد الصراع الدولي على مناطق الوفرة في الطاقة، ابتداء من منطقة الخليج، مروراً بآسيا الوسطى وبحر قزوين وأمريكا اللاتينية وصولاً إلى القارة الإفريقية.(عبد العاطي،2:2011)

أما نظرية التبعية التي تعرفها موسوعة علم الاجتماع بأنها " مجموعة من النظريات التى ترى أن فشل دول العالم الثالث فى تحقيق مستويات ملائمة ومتواصلة من التنمية إنما يرجع إلى تبعيتها للدول الرأسمالية المتقدمة. وقد تطورت نظريات التبعية لمواجهة المزاعم المتفائلة لنظرية التحديث التى تقول أن بمقدور دول العالم الثالث أن تلحق بركب الدول المتقدمة. إذ يؤكد أصحاب نظرية التبعية أن للمجتمعات الغربية مصلحة فى الحفاظ على وضعها المتميز بالنسبة للدول النامية، وأن لديها الإمكانيات المالية والتكنولوجية لتحقيق ذلك."(مارشال،2000،340)

إنّ أوراسيا موطن الدول الأقدر سياسياً والأكثر دينامية في العالم. فالدول التي تلي الولايات المتحدة الأمريكية في ضخامة الاقتصاد وحجم الانفاق على التسلح العسكري تقع في أوراسيا، وفي أوراسيا أيضاً توجد معظم الدول النووية المعلنة في العالم. كما توجد فيها أيضاً جميع الدول النووية السرية. وإلى أوراسيا تنتسب الدولتان الأكثر سكاناً في العالم والدولتان الأكثر تطلعاً إلى الهيمنة الإقليمية والنفوذ العالمي. وجميع الأطراف التي يمكن أن تشكّل تحدياً سياسياً أو اقتصادياً لسيادة أمريكيا في أوراسيا. (بريجنسكي، 48:2007)

ويخلص الباحث إلى أن الصراع الدولي بعد عام 1991 قد أخذ أشكالاً واساليب جديدة في ضوء نظام الأحادية القطبية ، والتطورات التي شهدها النظام الدولي وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من ايلول 2001، قد أثرت على مجمل التفاعلات الدولية ، حيث يرى دعاة النظرية الواقعية أن السياسات الدولية هي صراع من أجل القوة والسياسة الخارجية للدول ليست إلاّ جهداً متواصلاً للحفاظ على زيادة القوة الذاتية والنيل من قوة الخصم، وهكذا فأن جوهر هذا المنظور هو سياسات القوى ، وحجته أن السياسات المرتكزة على القوة هي فقط التي تحفظ السلام ، أي أن بحث الدولة عن القوة لا يتناقض مع هدف البحث عن السلام العالمي ، وأخيراً ، فإن الواقعية تفترض أن كل دولة عليها أن تبذل كل ما يمكن لتأكيد بقائها الذاتي ، وهذا يقتضي عدم الثقة في الدول الأخرى، وعدم الاعتماد على القانون الدولي

والتنظيم الدولي ، كما أنه لا يمكن الاعتماد على الأمن الجماعي، وتطبيقاً على منطقة آسيا الوسطى فإن القوى الدولية والاقليمية تسعى للحفاظ على مكانتها ونفوذها في هذه المنطقة للوصول إلى تحقيق أهدافها في هذه المنطقة الجيو استراتيجية في السياسية الدولية، وهذا أعطى للبعد الجغرافي أهمية ودوراً رئيسياً في علاقات الدول الكبرى ونظرتها نحو منطقة أوراسيا كمنطقة تشكل قلب العالم وأن من يستطيع التحكم وبسط نفوذه في هذه المنطقة فإنه سيكون قادراً على اللعب والسيطرة على الكثير من المناطق الإستراتيجية بالنسبة للنظام الدولي.

ثانياً: الدراسات السابقة

- **دراسة الخثلان، (2000)**، بعنوان : " **الصراع على قزوين دراسة للأبعاد الإستراتيجية للتنافس على ثروات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين**". استهدفت هذه الدراسة بيان الأهمية الإستراتيجية التي أصبحت منطقة بحر قزوين تتمتع بها في ظل اكتشاف احتياطات كبيرة من الموارد الطبيعية، وكذلك التقديرات المختلفة لحجم هذه الثروات مقابل وجود تفاوت كبير في التقديرات المختلفة والمتفاوته، وتوضح الدراسة كيف تسابقت الشركات الغربية لاستغلال ثروات تلك المنطقة وإعلانها عن استثمارات ومشاريع ضخمة بلغت بلايين الدولارات وتقديمها مشروعات ضخمة لبناء شبكة أنابيب لنقل تلك الموارد إلى الأسواق العالمية، حظيت مناطق وسط آسيا والقفقاز باهتمام عالمي كبير منذ بداية التسعينات، وناقشت الدراسة الأهمية الإستراتيجية للمنطقة المحاذية لبحر قزوين في ظل الاكتشافات الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وكذلك توضيح المكانة الإستراتيجية على الساحة الدولية وتعود هذه الأهمية إلى ان موقعها الجغرافي يمنحها دوراً فريداً في لعبة الهيمنة والنفوذ، ويجعلها عنصراً أساسياً في عملية إعادة تشكيل النظام الدولي، وتحدثت الدراسة عن بعض الصعوبات التي تواجه صناعة النفط وتصديرها، إضافةً إلى الخلاف القانوني بين دول تلك المنطقة حول ملكية الثروات الطبيعية والتنافس على خطوط الأنابيب، وتوصلت الدراسة إلى توصية مفادها أن على الدول العربية تبني سياسة عربية نشطة تجاه دول منطقة بحر قزوين ترتكز على المصالح الاقتصادية المشتركة في ظل التحولات الكبيرة التي يشهدها الاقتصاد الدولي، وتعزيز تلك المصالح لكي تسهم في إيجاد تكتل استراتيجي قائم على روابط التاريخ والثقافة والتقاء المصالح.

- **دراسة دياب ، (2002)**، بعنوان "**الصراع على الثـــروات فـــي آســـيا الوســـطى والقوقاز**" تناولت هذه الدراسة أهمية الثروة النفطية ودورها النهضوي حين يُحسن استخدامها وتوظيفها في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الاستقلال، وقد تكـــون هـــذه الثروة نقمة بحيث تصبح خطراً يتهدد استقلال واستقرار البلد أو المنطقـــة التـــي تحتـــضنها ومصدر اجتذاب للتدخلات الدولية وللقوى العالمية الساعية إلى وضع اليد على هـــذه الثـــروة وموضع تنافس وصراع ساخنين بين هذه القوى، وكذلك بينت الدراسة حجم الثروة النفطيـــة وأهميتها إذ غدت تلك الثروات والصراع الدائر بين الدول الكبرى وشركات الـــنفط العالميـــة العملاقة عاملاً بالغ الأهمية في الوضع الجيوسياسي والإستراتيجي لتلك المنطقة، ووضـــحت الدراسة الوضع القانوني السابق لبحر قزوين وطريقة التعامل مع ثرواته واستغلالها،خاضـــعاً لأحكام المعاهدتين الموقعتين بين الاتحاد السوفياتي السابق وإيـــران، عـــامي 1921 و1940 التي تنص على أن البحيرة مشتركة بينهما، كما بينت الدراسة شيئاً من الإستراتيجية الأمريكية للحد من تطلعات اللاعبين الكبار في المنطقة. امّا فيما يتعلق بالصين وروسيا فقد أظهـــرت الدراسة بأن الصين تمثل بالنسبة لروسيا الخصم المستقبلي الرئيسي الذي ينبغي أن تخشاه في الدرجة الأولى كما يرى المحللون سواء بسبب النزاع على مناطق حدودية شاسعة، أم بـــسبب التنافس على الزعامة في آسيا حيث أن تاريخ الصراع بين البلدين مثقل بالصراعات السياسية والعسكرية. واستنتجت الدراسة أن الصراع لن ينتهي على هذه المنطقة، فهو صراع عميـــق الجذور، وله أبعاد اقتصادية وجيوسياســـية واســـتراتيجية لأن ثـــروات المنطقـــة وموقعهـــا الإستراتيجي يجذب المتنافسين على الدوام.

- **دراسة الشيخ، أحمد إبراهيم، (2004) بعنوان "التنافس الأمريكي – الروسي في منطقـــة آسيا الوسطى**". جاءت النتيجة التي توصّل إليها الباحث مطابقة للغرض الرئيسي للدراســـة، والذي تمثل في: أن التنافس الأمريكي – الروسي حول آسيا الوسطى هو الفاعـــل الـــرئيس للتنافس. ويرجع ذلك إلى أن التنافس جاء بين قوتين كبيرتين، حيث لا ينفي هذا التنافس وجود تنافس آخر بين قوى دولية ومصالح إقليمية أخرى وإن اختلفت الأهداف والمصالح، وتعددت الوسائل. واختتم الباحث بتوصيات داعمة لضرورة وجود العلاقات العربية والمصرية مـــع تلك المنطقة.

- **دراسة شلبي، (2005)** بعنوان" **أمريكا والعالم متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000–2005** " لقد انصب اهتمام هذه الدراسة على التركيز في فترة مابين عام 2000 – 2005 على الساحة الأمريكية وما أفرزته من قضايا وما أثارته من أسئلة حول مستقبل هذه السياسات والأفكار التي تقف وراءها، وبالتوازي مع هذا، تحليل انعكاس هذه السياسات على علاقات الولايات المتحدة مع العالم وقواه المختلفة مثل علاقتها مع روسيا والصين، وتبين الدراسة كيفية التحول الذي حصل بعد أحداث 11 سبتمبر وأثرها على العلاقات الروسية – الأمريكية، وكذلك بينت الدراسة أن التغير الذي لحق ببنية النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة وضع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار جديد بحيث برزت الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى الوحيدة في العالم وأصبح شاغل الفكر الاستراتيجي فيها هو كيف تحافظ على مثل هذا الوضع والإبقاء عليه لأطول فترة ممكنة ومنع أي قوة من تحديه أو المشاركة فيه.

وتناولت هذه الدراسة دور انهيار الاتحاد السوفييتي السابق في خلق فراغ استراتيجي في منطقة آسيا الوسطى إذ أنها لم تكن مهيأة للاستقلال، الأمر الذي أدى إلى تنافس دولي حولها والتي استخدمت كل الأدوات المتاحة لتحقيق غاياتها ، مستغلة ظروف المنطقة والتي تضم دولاً حديثة الوجود، ذات اقتصاديات ضعيفة وأنظمة سياسية هشّة إضافةً إلى الصراعات العرقية التي اتسمت بها أغلب دول المنطقة. وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات بأن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، هما القوتان الأبرز في هذه اللعبة الدولية، وفيما يتعلق بمؤشرات الاستقرار فإن المنطقة تعاني حالة عدم استقرار تتمثل في نزعات سياسية وعسكرية متعددة، وهي تتجه تصاعدياً نحو مزيد من الصراع وعدم الاستقرار.

- **دراسة صافيناز، (2005) بعنوان: " ثروات بحر قزوين... تنافس دولي في وسط آسيا"** تناولت هذه الدراسة مصادر الصراع الذي يرتكز أساساً حول ثروات بحر قزوين الذي يتمتع بمجموعة هائلة من الثروات الإستراتيجية، يأتي في مقدمتها النفط والغاز، الأمر الذي جعل التنافس الدولي في المنطقة قد يرتقي إلى درجة الصراع ، وكذلك مواقف الأطراف المتمثلة في القوى الثلاث الأقوى إقليمياً وخارجياً وهي روسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية .

- **دراسة العفوري، (2006)** بعنوان " **مستقبل التنافس الدولي على النفط في منطقة بحر قزوين**" تحدد زمن هذه الدراسة في الفترة 1991-2006 وقد بينت أهمية منطقة بحر قزوين وتحديد الدول المجاوره له، الاتحاد السوفييتي السابق وإيران، وركّزت هذه الدراسة على كيفية دخول منطقة قزوين حلبة الإقتصاد الدولي كمنطقة غنية بالنفط والغاز الطبيعي حيث يرى محللون بأنها تحتل المركز الثاني في العالم بالنسبة للمخزون النفطي بعد منطقة الشرق الأوسط، ووضحت الدراسة الطبيعة الجعرافية للمنطقة، إذ أنها تبعد عن مراكز الاستهلاك لكونها منطقة مغلقة مما يتسبب في تنافس كبير بين الدول المجاورة على مشروعات أنابيب النفط بحيث تسعى كل دولة من دول الجوار إلى أن تكون أراضيها معبراً لكميات النفط والغاز الطبيعي، من أجل عوائد الرسوم، إضافةً إلى مكاسب سياسية واستراتيجية يأتي في مقدمتها ممارسة النفوذ على دول قزوين مما أدى إلى دخول قوى من خارج منطقة دائرة الصراع وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد بينت الدراسة علاقة النفط بالصراعات العرقية.

- **دراسة فكري، (2007) بعنوان: "التنافس الدولي على منطقة بحر قزوين"**. تناولت هذه الدراسة مصادر الصراع على منطقة بحر الذهب (كعكة الذهب) ويرتكز هذا الصراع أساساً حول ثروات بحر قزوين الذي يتمتع بمجموعة هائلة من الثروات الإستراتيجية يأتي في مقدمتها النفط والغاز وكذلك موقف الأطراف المتصارعة بعضها من بعض وتتمثل هذه الأطراف أساساً في القوى الثلاث إقليمياً وخارجياً ، وهي روسيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية ثم تناولت كذلك الدور الجديد القديم لروسيا في هذه المنطقة ثم استعرضت هذه الدراسة الخيارات الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة وكيفية اغتنامها.

- **دراسة Townsend & King**(2007) **بعنوان " المنافسة الصينية اليابانية على الطاقة في آسيا الوسطى: لعبة الصين للفوز**". هدفت الدراسة إلى الكشف عن المنافسة بين الصين واليابان لفرض القوة والسيطرة والتأثير على منطقة آسيا الوسطى، حيث تسعى كل من الدولتين إلى فرض سيطرتها على منطقة آسيا الوسطى عن طريق محاولتها لامتلاك أكبر قدر من موارد الطاقة وذلك من خلال الأنشطة التجارية، المساعدة الأجنبية، والتعاون الأمني الدبلوماسي. حيث بينت الدراسة أنه وبالمقارنة مع الصين، فإن علاقات اليابان بالمنطقة تعتبر سطحية ومنخفضة، ونتيجة للعلاقات العسكرية والسياسية والاقتصادية الصينية العميقة فقد خلصت الدراسة إلى أن اليابان قد فقدت سيطرتها في لعبة التنافس مع الصين في منطقة آسيا

الوسطى في حين فازت بها الصين، والتي ستحقق بالتالي نجاحاً كبيراً في الحصول على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى.

- **دراسة يونس ،(2009) بعنوان "عسكرة بحر قزوين .. النفط وسباق التسلح والتدخل الدولي"** . تناول الجزء الأول من الدراسة طبيعة العلاقات بين الدول الخمس المطلة على بحر قزوين (روسيا وإيران وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان) والتي غلب عليها النمط الصراعي ، ليس فقط بسبب التنافس بين القوى الكبرى ، وإنما أيضاً بسبب الخلافات العميقة بين هذه الدول ، والتي تتسم بقدر كبير من التعقيد والتشابك ، وتمحور الصراع بين تلك الدول حول قضيتين أساسيتين الأولى : الوضع القانوني لبحر قزوين ، والثانية ترسيم الحدود. أما الجزء الثاني فقد تطرق إلى سباق التسلح البحري بين دول بحر قزوين، والقدرات والإمكانات التي يتمتع بها كل أسطول من أساطيل تلك الدول . والجزء الأخير من هذه الدراسة فقد تناول تنافس القوى العظمى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حول منطقة بحر قزوين والدور الذي يلعبه حلف شمال الأطلسي بالمنطقة.

- **دراسة سرور، (2009) بعنوان" الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة"** هدفت الدراسة إلى استعراض تطور الصراع الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، كما سعت الدراسة إلى إبراز التنافس في المصالح بين البلدين، وأهداف كل منهما ، وآليات التنفيذ، ومدى نجاحهما في تحقيق استراتجياتهما، وطبيعة المعيقات، وأخيراً تداعيات ذلك على دول المنطقة.

أما المفاصل الرئيسية للدراسة، فهي الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين وعوامل تطور الصراع الإستراتيجي الأمريكي الروسي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

على الرغم مما تكتسبه منطقة آسيا الوسطى من أهمية إستراتيجية مهمة في النظام الدولي بسبب موقعها الجيواستراتيجي المهم ، وموارد الطاقة (النفط والغاز) وما يمكن أن تقوم به في مجال أمن الطاقة ، إلاّ أنها لم تحظ باهتمام كبير من قِبل الباحثين والدارسين في الوطن العربي ، من هنا تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولتها تحليل واقع وأبعاد التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى والتي شكلت إحدى بؤر الصراع الدولي بعد عام 1991 حيث أسهمت الظروف السياسية والاقتصادية لدول المنطقة بالإضافة إلى موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعة سبباً في سعي كثير من القوى الدولية لبسط نفوذها وأخذ دور في هذه المنطقة من أجل الحصول على جزء من هذه الموارد، يضاف إلى ذلك الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة حيث شهدت هذه الفترة أحداث سياسية مهمة اسهمت في تغيير كثير من أبعاد التنافس على هذه المنطقة، فمنطقة أسيا الوسطى من المناطق التي يجب أن تكون محوراً للدراسات المستقبلية في الوطن العربي حيث هنالك تماثل في كثير من القضايا المهمة وخصوصاً صادرات النفط والغاز ومحاولة كسب دعم هذه الدول تجاه القضايا العربية في ظل تزايد النفوذ الإ+سرائيلي في المنطقة العربية .

منهجية الدراسة:

سوف تعتمد هذه الدراسة أكثر من منهج من أجل تحقيق مبدأ التكامل المنهجي والذي من المفترض أن يكون شاملاً، على الرغم من هذا اعتمدنا على منهجين أساسيين هما:

المنهج التاريخي: وهو الذي يستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية أو إيجابية، ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وتقديم تعميمات ويمكن استخدامها بشكل صحيح، وقد تم استخدامه في مواضيع متعددة، انطلاقاً من أن الظاهرة السياسية لا يمكن فهمها إلاّ في إطارها التاريخي، ويُعتبر هذا المنهج ضرورياً لأن الظاهرة السياسية لها امتدادات زمنية ولكي يتسنى فهمها لابد من العودة إلى التاريخ.

منهج تحليل النظم: تم استخدام هذا المنهج ، كون الكثير من الأمور تتطلب الوقوف على ماهيتها بصورة دقيقة وتحليل مضمونها وقد استُخدم هذا المنهج في تحليل ودراسة التنافس الأمريكي والصيني والروسي وكذلك البعد الإقليمي من حيث التعاون والصراع كذلك بين بعض الدول الإقليمية على ثروات منطقة آسيا الوسطى من خلال الوقوف على مصالح واهداف وادوات هذه الدول في استغلال وتوسيع هيمنتها على هذه المنطقة.

يعرف هولستي النظام بأنه " أية مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة–سواء كانت قبائل، دول ، أمم ، دول ، أو امبراطوريات – تتفاعل فيما بينها بإنتظام وفقا لمسالك مرتبة"، بينما يعرفه كل من ليرج والسيد بأنه " نمط ذي خصوصية من النظام الاجتماعي وهو ترتيب يوجد عندما تقوم وحدات فاعلة – أفراد كانوا أم جماعات – لتبرير وتحديد العلاقات فيما بينها بشكل يمكننا من تحديد سلوك محور النظام" أما النظام الفرعي فهو " جزء من النظام الكلي".(مقلد،1979)

الفصل الثاني

الموقع الجيوسياسي لمنطقة آسيا الوسطى

تمهيد:

يقسم الجغرافيون آسيا إلى ست مناطق جغرافية متباينة هي: جنوبي آسيا (الهند،وباكستان، وبنغلادش، وبوتان، ونيبال، وسريلانكا، ومالديف)،وشمال شرقي آسيا (اليابان، والصين، والكوريتان، ومنغوليا)، وجنوبي شرقي آسيا (تايلاند،وكمبوديا، ولاوس، وفيتنام وماليزيا، وسنغافورة، وأندونيسيا، وبروناي، والفليبين)، وجنوب غربي آسيا (أفغانستان، وإيران، والعراق، وتركيا، وسوريا، ولبنان والأردن وفلسطين، ودول شبه الجزيرة العربية)، ووسط آسيا (القوقاز قازخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، وقيرغيزيا، وتركمانستان وأذربيجان، وجورجيا وأريمينا) وأخيرا آسيا الروسية بما في ذلك سيبيريا.

إن تحليل ودراسة الجغرافيا السياسية لمنطقة آسيا الوسطى يساعد في فهم أبعاد الأهمية الإستراتيجية، وفهم محاور الصراع السياسي في هذه المنطقة، من هنا سيحاول الباحث في هذا الفصل تسليط الضوء على الجغرافيا السياسية لمنطقة آسيا الوسطى والأهمية الإستراتيجية من خلال المباحث التالية : -

المبحث الاول: الجغرافية السياسية لآسيا الوسطى

المبحث الثاني :الأهمية الجيوبوليتيكة والإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى

المبحث الثالث : الواقع السياسي والاقتصادي لدول آسيا الوسطى

المبحث الأول

الجغرافية السياسية لآسيا الوسطى

تُعتبر منطقة آسيا الوسطى كمنطقة جغرافية باباً مفتوحاً نحو منطقة الخليج والشرق عموماً ومن يسيطر عليها يستطيع أن يسيطر على الشرق ، وبلاد القوقاز أو القفقاس هي : منطقة جبلية واسعة الامتداد كثيرة الارتفاع صعبة الاجتياز، قليلة الممرات ، تمتد على مسافة 1200 كم لتصل بين البحرين الأسود والخزر (قزوين) ، وهي الحد الفاصل بين أوروبا وآسيا ، أما آسيا الوسطى فهي تلك المنطقة الملاصقة للقفقاز. (فاروق، 2009)

لقد تضاعفت الأهمية الإستراتيجية لهذه الدول نظراً لقربها من مواقع ساخنة من آسيا، تتصارع فيها القوى الدولية و الإقليمية العظمى، أبرزها أفغانستان وإيران ، إلى جانب قربها من منطقة الخليج العربي والعراق، إضافةً للتنافس التقليدي بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية لبسط هيمنتها على المنطقة. وساعد على دخول هذه المنطقة في دائرة الإستقطاب الدولي ما تعانيه من تهديدات وتحديات أمنية تتمثل في ضعف قدراتها الدفاعية، بدايةً لابد لفهم وتحليل طبيعة الصراع في منطقة آسيا الوسطى من تحليل الموقع الجغرافي للمنطقة ودولها وأهميته ، فقد شكل العامل الجغرافي عاملاً مؤثراً في العلاقات الدولية سواء على مستوى الاقليم أو المستوى العالمي ، وفي ضوء ما ترتب على انهيار الاتحاد السوفييتي السابق من ظهور بعض الدول واستقلالها فقد برزت الأهمية الجغرافية لهذه الدول والتي سيحاول الباحث تسليط الضوء عليها من خلال المطالب التالية :

المطلب الاول : موقع منطقة آسيا الوسطى

المطلب الثاني : أهمية الموقع الجغرافي

المطلب الاول : موقع منطقة آسيا الوسطى



خريطة آسيا الوسطى

تبلغ مساحة آسيا الوسطى (399,440,0)كم^2 وهي بذلك تشكل نسبة (8.3%) من مساحة القارة الآسيوية البالغة (47.650.000)كم^2 وتتوزع هذه المساحة بين الأقطار التي تشكل الكيان السياسي لهذا الجزء من القارة ويحده من الشمال روسيا ومن الجنوب إيران وافغانستان وباكستان ومن الغرب الصين ومن الشرق بحر قزوين وفق الجدول التالي: (الخفاف والمومني، 1995: 35)

الجدول (1) مساحة أقطار آسيا الوسطى

الدولة	العاصمة	عدد السكان (مليون نسمة)	المساحة (كم^2)	النسبة من المساحة الكلية
كازاخستان	أستانا	16.200	2717300	%58.4
تركمانستان	عشق آباد	5.100	488100	%10.5
أوزبكستان	طشقند	28.00	447400	%9.6
قرغيزستان	بشكيك	5.600	198500	%4.3
طاجكستان	دوشنبه	7.200	143100	%3.1
المجموع	-------	62.100	3994400	%100

تمتد هذه المساحة على (40) خطاً طولياً حيث تبدأ عند أقصى رقعة لها عند خط (48) درجة شرقاً عند حدود كازاخستان إلى الشرق من نهر الغولفا شمال بحر قزوين، وإلى الخط (88) شرقاً عند حدود التقاء كازاخستان مع كل من الصين ومنغوليا، إلى الغرب من قمة جبال التاي الشاهقة البالغة (4506)م. وهكذا فإن خطوط الطول الرئيسية التي تمر بهذا القسم من آسيا هي خط طول (60) الذي يخترق بحيرة آرال من منتصفها وخط طول (75) الذي يمر فوق هضبة بامير (الخفاف والمومني، 1995: 36).

وبالنسبة لدوائر العرض فتظهر من الخرائط أنها تمتد على (16) دائرة عرض، حيث يبدأ امتدادها من أقصى طرف جنوبي لأفغانستان حيث التضاريس الجبلية والهضبية المعقدة والتنوع المناخي والنباتي، وبشكل عام تبدو منطقة آسيا الوسطى مناطق صحارى واسعة، تشكل امتداداً متواصلاً لخط الصحارى، من الصحراء الأفريقية الكبرى وعبر صحراء هذه المنطقة الواسعة والمترامية، فهي بذلك تبدو من أقاليم الصعوبة الكبرى في العالم، فإذا ما تحدّث الجغرافيون عن صعوبات البيئة القطبية القاسية حيث يعاني الأسكيمو منها كثيراً، وعن صعوبات البيئة الإستوائية، فإن سكان آسيا الوسطى يعانون كثيراً من طبيعة الجفاف ومن حافات الجبال المتفرعة عن عقدة بامير وهي تشكل مناطق الحدود بين أفغانستان وطاجاكستان وباكستان والتبت (الصين) وتعرف هذه الجبال باسم سقف العالم وذلك لعلوها الشاهق ، تلك الحافات الفاصلة، ومن قلة المياه والصحارى الرملية الواسعة التي تمتد فوق معظم الأراضي لحوض آسيا الوسطى (الخفاف والمومني، 1995: 36-37).

ومن تحليل الموقع الجغرافي نلاحظ أن أهم المشاكل الرئيسية لدول آسيا الوسطى أنها منطقة منعزلة، فهي محاطة من ناحية الشمال بدولة روسيا الاتحادية، وتحيطها مساحات هائلة من الأراضي اليابسة من الشرق والغرب، ومن الجنوب محاطة بسلسلة من العوائق الطبيعية الجبال والبحار وأيضاً عوائق سياسية مثل مناطق صراع سياسي أو دول فرضت عليها عقوبات، وهذا يعني أن المصادر الطبيعية لهذه المنطقة محاصرة، جغرافياً أو سياسياً، وكلاً من دول القفقاز وآسيا الوسطى تواجه تحديات سياسية صعبة. وبعضها يواجه حروباً لم يتم تسويتها بعد أو صراعات كامنة ومستترة. والبعض الآخر يطور أنظمته باستمرار، مما يؤدي إلى تزايد احتمالات تغيير القوانيين والتوجهات السياسية، كما يمكن إنهاء الأعمال نتيجة وجود حقائق جيوبوليتيكية جديدة بالإضافة لذلك، فإن العقبة الفنية الرئيسية التي تواجهها دول آسيا الوسطى في نقل البترول هي البنية التحتية لخطوط الأنابيب الموجودة في المنطقة، لأن خطوط الأنابيب الموجودة في المنطقة قديمة وتمر في دول لديها مصالح وتريد أن يكون لها دور مؤثر في المنطقة. وفي ما يلي خريطة توضح خطوط انابيب النفط في منطقة آسيا الوسطى، ومن أهم خطوط الأنابيب خط أنابيب "باكو – جيهان"، الذي يتوقع أن يضخ خلاله نحو مليون برميل يومياً، أي قرابة 1.2 % من الإنتاج العالمي، ولهذا أطلق عليه "مشروع القرن"، ويبدأ أنبوب النفط العملاق مسيرته بالقرب من العاصمة باكو على ساحل بحر قزوين، ماراً بمنتصف أذربيجان من الشرق إلى الغرب, ثمّ يقطّع جورجيا في منتصفها تقريبًا من الشرق إلى الغرب، قبل أن يتجه جنوباً ليشق جبال الأناضول التركية بشكل مائل من ناحية الشمال الشرقي نحو الجنوب إلى مدينة جيهان على ساحل البحر المتوسط (صالح،2005). وتوضح الخريطة التالية اتجاهات خطوط الأنابيب في المنطقة.



RUSSIA
KAZAKHSTAN
UKRAINE
BELARUS
CHINA
IRAN
IRAQ
TURKEY
AFGHANISTAN
PAKISTAN
INDIA
SAUDI ARABIA
EGYPT
TURKMENISTAN
UZBEKISTAN
GEORGIA
BULGARIA
KYRGYZSTAN
TAJIKISTAN
Black Sea
Existing oil pipeline
Proposed pipeline/ transportation system
Railroad
Tanker terminal

IEA

المطلب الثاني : أهمية الموقع الجغرافي

يأخذ الموقع الجغرافي أهميته في الدولة من عدة نواحٍ قد ترتبط بشكل مباشر بالموارد الطبيعية ، أو أهمية الموقع الجغرافي في الإطار الاقليمي والدولي .

ووفق النظريات التي تعطي اعتباراً كبيراً للموقع الجغرافي فإن آسيا الوسطى جــزء من قلب العالم حسب نظرية "هالفورد ماكندر" التي اعتمدها الألمان كثيراً وحاولوا الاســتفادة منها في الحرب العالمية الثانية. ويبدو أن مثل هذه التوجهات هي التي دفعت روسيا القيصرية أن تهتم بها وأن تبسط نفوذها السياسي عليها، كما ركز اهتمامها فيما بعد الاتحاد الــسوفيتي (السابق) والذي كان ينظر إليها جيوبولتيكيا وإستراتيجياً بما تعود عليه من مــساحة واســعة ومناطق معزولة لها دورها في المناورات العسكرية.

لقد تحولت المنطقة حالياً إلى منطقة يتفجر فيها البترول وهي غنية بالموارد الطبيعية، وأصبحت جاذبة لأنظار الولايات المتحدة وروسيا والصين، وكلها تطمع في لعب دور سياسي واقتصادي يملأ الفراغ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وسارعت العديد من الــشركات الأمريكية بفتح مكاتب لها بالمنطقة منذ عام 1992، من هنا يمكن تحليل أحد أهــم الأســباب للصراع والتنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى إذ أسهمت الجغرافيا السياسية للمنطقــة سواء من حيث الموقع الجغرافي لها في منطقة سياسية حيوية في النظام الدولي وخــصوصاً بالنسبة للدول الكبرى ، أو القوى الإقليمية المؤثِّرة في المنطقة ، أو من ناحية الموارد الطبيعية التي تمتلكها المنطقة .

أولا: العوامل المؤثرة على الوضع الدولي لآسيا الوسطى.

1.العامل الجغرافي والجيوسياسي.

يُستخدم تعبير آسيا الوسطى جغرافيا للدلالة على أقصى مناطق القارة الآسيوية بعــداً عن الأقاليم البحرية المحيطة بالقارة. وتضم آسيا الوسطى المنطقة الممتدة باتجــاه الــشمال- الجنوب من سيبريا حتى الهمالايا، التي تفصلها عن أقاليم السهوب الهندية، وفي اتجاه الشرق- الغرب المساحة الممتدة من خط الآرال- قزوين حتى منغوليا والصين. وتعد هــذه المنطقــة واحدة من أكثر النطاقات الجغرافية بعداً عن المحيطات في العالم، ولذا فهي تتميز بخصائص برية، كما أصبحت إقليمياً جيوسياسياً ومركزاً للنطاقات التوسعية للإمبراطوريات الأوراسيوية

وتعد كل من إمبراطورتي جنكيزنخان وتيمورلنك من الأمثلة التاريخية واضحة الدلالة على هذه الخاصية الجيوسياسية.(أوغلو،492:2011)

حملت الرؤية الأميركية خلال فترة الحرب الباردة المقاربة الجو سياسية ذاتها تقريباً التي تستند إلى تعريف سبايكمان للحزام المحيط. وقد عكست المقاربتان رؤية قوة عالمية مهيمنة ذات ثقل بحري في المحيطات المحيطة تجاه العمق البري لأورآسيا. وقد مثلت آسيا الوسطى ساحة تمركز للقوة البرية، وإقليم عبور يتكاثف فوقه تنافس القوى البرية والبحرية.

ووفقاً للتصور الجيوسياسي لدى قادة روسيا، اعتُبرت آسيا الوسطى جزءاً من الشرق الأوسط الواقع بين الشرق الأدنى الممتد من المغرب حتى الخليج العربي، وبين الشرق الأقصى المطل على سواحل المحيط الهادي وتبدأ حدود الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بحسب هذا التعريف، في الغرب من القفقاز والخليج العربي وتمتد شرقاً إلى منغوليا وجنوباً حتى شبه القارة الهندية. ولم يُستخدم هذا التقسيم باعتباره خطاً جيوسياسياً فاصلاً وحسب، بل استخدم أيضاً باعتباره خطاً جيوثقافياً، يفصل بين الدولة العثمانية وبين إيران والهند. استخدم الكسندر فون هومبولدت تعبيراً "آسيا المركزية" لأول مرة عام 1829. وبعد أن انتشر استخدام هذا التعبير في الأدبيات الألمانية والفرنسية، انتقل إلى اللغة الروسية. وقد استخدم التعبير للدلالة على كل الأراضي الآسيوية التي ليست لها سواحل بحرية، بينما استخدم تعبير آسيا الداخليةً لتوصيف جيو-أثنية أكثر منه توصيفاً جيوسياسياً، ويُستخدم للدلالة على المنطقة الواقعة بين خطي عرض (40 و50) ليشمل تركستان ومنغوليا.

تحكمت روسيا في محور أورآسيا،جغرافياً وجيوسياسياً في القرن التاسع عشر، في مواجهة بريطانيا، في سياق ما عرفت باللعبة الكبرى في النصف الثاني من القرن العشرين ضد الولايات المتحدة في سياق الحرب الباردة، بينما ظلت آسيا الوسطى، التي شكّلت أهم مرتكز استراتيجي للاتحاد السوفييتي (السابق) في الجنوب والشرق، وكان أهم تغير طرأ على الوضع الجيوسياسي لآسيا الوسطى مع انتهاء الحرب الباردة هو ظهور فراغ جيوسياسي مهم مع تحليل التوازنات الجيوسياسية الساكنة في المناطق التي تقع على خط تشكُّل هذه التوازنات، وفي مقدمتها منطقة آسيا الوسطى. سمح هذا الفراغ بتبلور ساحة مناورة هامة أمام اللاعبين الإقليميين في سياستهم الأوراسوية، وكذلك أمام اللاعبين المنتمين لآسيا الوسطى، كما نتج عنه ظهور معيار استراتيجي جديد أدى إلى تفعيل الديناميات ربما للمرة الأولى منذ مائتي عام. وتُعد عملية إعادة بناء آسيا الوسطى من الناحية الجيوسياسية الدينامية مثار نقاش واسع، حيث تدخل في هذه العملية التوازنات العالمية والقارية والإقليمية، ويجري تبادل التأثير فيما

بينهما وسيظل النفوذ الذي ستمتلكه الدول في هذه المنطقة مرهوناً بما تقوم به هذه الدول من دور في عملية إعادة البناء الجيوسياسي للمنطقة.

2.العامل التاريخي والجغرافي والثقافي.

تُشكل آسيا الوسطى من الناحية الجغرافية أبعاد محورية ومركزية للكتلة البرية الأوروآسية عن البحار. وقد ارتبطت آسيا الوسطى بعلاقة دينامية وطيدة من الناحية السياسية والثقافية على حد سواء مع الحضارة المحلية الواقعة في المناطق المطلة على البحار في أضخم كتلة برية على وجه الأرض. وقد خضعت ثقافة آسيا الوسطى المنتقلة لتأثير مباشر، متبادلة ومتعددة الجوانب، من الحضارات المستقرة الهندية والفارسية والصينية إضافة إلى الثقافة الروسية. توليفات جديدة من خلال امتزاجها هذه الأقاليم الحضارية المستقرة، وفي بعض الأحيان عرضت التأثيرات الصادرة من هذه المناطق بنية آسيا الوسطى الثقافية والسياسية والاقتصادية لمتغيرات جذرية فمناطق الحكم السياسي والثقافي التي أوجدها السلاجقة في إيران، والغزنويون والبابريون في الهند، والمغول وكوبيلاي في الصين وتيمورلنك في السهوب الممتدة حتى موسكو تعد من منتجات التأثير المتبادل ذي المراكز الوسط آسيوي. (أوغلو،494:2011)

وعندما نستخدم التعريفات التقليدية للمحور التاريخي والجيوثقافي لهذا التأثير المتبادل، نجد أن ذلك المحور تشكَّل فوق ساحة التقاء الأقاليم الإيرانية والهندية والطورانية. وقد لعبت الساحة التي تضم جنوب آسيا الوسطى وأفغانستان دور ساحة انكسار للمناطق العبورية الواقعة بين إيران وطوران والهند ، وقد بسط اسكندر الأكبر في هذه الساحة هيمنته الأوروآسيوية، التي انطلقت من جنوب البحر الأسود وبحر الحزر، وأسس محمود الغزنوي في هذه الساحة خط التمركز للجهات المتوجهة من طوران إلى الهند، كما فتحت جيوش جنكيزخان الطريق نحو إيران والهند، بعد أن فرض سيطرته على تلك الساحة أيضاً وبعد فتح دلهي في 1197 تحولت هذه الخطوط التاريخية والجيوثقافية الثلاثة إلى مركز للحضارة الإسلامية وهو ما أسفر عن اتخاذ العلاقات بين إيران وطوران والهند طابع على الزعامة داخل الحضارة الإسلامية. وثمة جانب مدهش لذلك التنافس الداخلي الذي امتد حتى الفترة الاستعمارية ، وهو أن كل العناصر تقريباً التي شاركت في هذا التنافس داخل الإقليم كانت تنتمي إلى العنصر البشري ذي الأصل الطوراني. وتُعد الهيمنة السياسية التي أقامها تيمورلنك إحدى نتائج كبرى الحملات التوسعية ذات المراكز الوسط آسيوي وصوب روسيا في شمالها.

وبعد أن جعل هذا التوسع من سمرقند مركزاً لحضارة أورآسيا، شكل نطاق هيمنة عملاقـــاً ذا مركز وسط آسيوي وطبيعة طورا نية.

وعند النظر للمنطقة من زاوية الحضارة الإسلامية والهيمنة السياسية الطورانية، نجد أن التنافس بين بايزيد تيمور الذي يعتبره بعضهم تنافساً داخلياً يشكل مثالاً واضحاً للتدافع بين المناطق الطورانية –الإيرانية – الهندية وبين أقاليم البحر المتوسط– البلقان – الأناضول. بعد الهيمنة السياسية التي حققها تيمورلنك، توزعت آسيا الوسطى بين الآسر الحاكمـــة المختلفـــة ليبرز التنافس الداخلي داخل بنية الحضارة الإسلامية في صورة الهيمنة في البلقان والأناضول والصفوية في إيران والبابوية في الهند. وقد أدت التأثيرات المتبادلة بين المؤثرات الحضارية المستقرة لهذه الدول، وبين العنصر البشري الحاكم ذي الأصل الوسط آسيوي إلى ظهور مدن المحور الحضارية مثل اسطنبول وقونية وأصفهان، وسمرقند، وبخاري، ودلهي، ولاهـــور.. (أوغلو،495:2011)

وبالرغم من التوتر الذي شاب العلاقات العثمانية – الإيرانية ، والايرانية الأوزبكية– الهندية بسبب الاختلافات المذهبية، فقد تواصلت عموماً وعلى نحـــو جيـــد العلاقـــات بـــين العثمانيين والأوزبك ضد القوى الإيرانية والروسية ، والعلاقات بين العثمانيين والهنـــد ضـــد البرتغاليين والإنجليز، ويمكن لنا أن نرى معالم العامل الروسي في العلاقـــات بـــين الدولـــة العثمانية – آسيا الوسطى في حملة استرا خان ومشروع قناة دون فولجا الذي يمكن أن يُعتبر رد فعل استراتيجي على نزول صوقوللو محمد باشا إلى استرا خان كما يمكن رؤيـــة معـــالم العامل الصفوي في العلاقات العثمانية التي استمرت من عهد السلطان سليم الثاني حتى عهـــد السلطان مراد الرابع .

ويخلص الباحث إلى أن أهم خصائص منطقة آسيا الوسطى مايلي :

1– شكّل بروز العديد من الدول في منطقة آسيا الوسطى تحولاً سياسياً مهماً في النظام الدولي ، وكان له ابعاد سياسية واقتصادية لم تنحصر على المستوى المحلي لهـــذه الدول وإنما تجاوز ذلك للمستوى الدولي .
2– تقع هذه البلدان من الناحية الجغرافية في محور لالتقاء الحضارات إذ تتوسط ما بين الشرق والغرب إحدى طرق التبادل التاريخية بين آسيا وأوروبا، أنها تفصل بـــين روسيا شمالاً والشرق الأوسط وبشبه القارة الهندية جنوباً وهي بذلك تُعتبر المنطقة الوسطية للإمبراطوريات المتحكّمة بقلب العالم كما حددها عالم الجيوبوليتك ماكندر.

3- عرقياً تضم منطقة آسيا الوسطى قوميات مختلفة سواء على مستوى المنطقة ككل ، أو على مستوى الدول ، إلا أنها تتميز بتفوق العنصرين التركي والإيراني ويبرز ذلك في كون اللغات المتداولة في الغالب هي لغات تركية أو فارسية

4- على المستوى الأيديولوجي تعرف المنطقة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي(السابق) تجاذباً قوياً بين تيارين رئيسين التيار العلماني والتيار الأصولي الإسلامي . ومن أهم الأحزاب الحاكمة في جمهوريات آسيا الوسطى ما يلي : كازاخستان : حزب نور الوطن الذي يتزعمه الرئيس نور سلطان نزارباييف وأوزبكستان: الحزب الديمقراطي ويقوده الرئيس إسلام كريموف. وطاجيكستان: الحزب الشعبي الديمقراطي ويتزعمه الرئيس إمام علي رحمن. تركمانستان : الحزب الديمقراطي التركماني (الشيوعي سابقاً) وهو الوحيد ويتزعمه قربان قولي بيردي محمدوف. قرغيزستان : الحزب الاجتماعي الديمقراطي ويتزعه الرئيس الماظ بيك.

5- تثير حالة التشابه بين بعض الأنظمة السياسية في دول آسيا الوسطى وبعض الدول العربية التي تغيرت أنظمتها السياسية نتيجة الثورات الشعبية في 2011 ، تساؤلات نحو احتمالات قيام ثورات مشابهة، حيث أن بعض بلدان آسيا لا يقل إن لم يكن يزيد عما تعانيه المنطقة العربية من فساد واستبداد، وكبت للحريات المدنية، وانتهاك لحقوق الإنسان، فالمشهد السلطوي الحاكم متكرر في المنطقتين وفيما يلي تصنيف الحرية لدول آسيا الوسطى حسب موقع freedom house لعام2011 .

الدولة	درجة الحرية	استخدام الإنترنت	الإعلام
كازاخستان	لا حرية	حرية جزئية	غير حر
قرغيزستان	حرية جزئية	-	غير حر
طاجيكستان	لا حرية	-	غير حر
تركمانستان	لا حرية	-	غير حر
أوزبكستان	لا حرية	-	غير حر

http://www.freedomhouse.org

المبحث الثاني

الأهمية الجيوبوليتيكة والإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى

عُرفت منطقة آسيا الوسطى منذ القرن التاسع عشر بأنها منطقة صراع وتنافس بين القوى العالمية ومنها روسيا الاتحادية بطبيعة الحال وبريطانيا العظمى التي كانت تسيطر على معظم مناطق العالم، ويعود الصراع على المنطقة ليس لوجود النفط والغاز في منطقة آسيا الوسطى المغلقه فحسب وإنما لعوامل إستراتيجية عديدة قد خلفتها عمليات التفكك والتحلل لدول الاتحاد السوفيتي (السابق) ومن ثم بروز مجموعة من الدول التي كانت تفتقر إلى كثير من مقومات بناء الدول وتعاني من مشاكل سياسية واقتصادية وفي نفس الوقت تتوفر لديها موارد طبيعية كبيرة وخصوصاً موارد الطاقة، الأمر الذي ترتب عليه حدوث صراع وتنافس بين بعض القوى الكبرى لإيجاد دور سياسي لها في المنطقة ومحاولة لعب دور في التحولات السياسية.

إنّ تحليل أبعاد التنافس على منطقة آسيا الوسطى يتطلب الوقوف على الأهمية الجيوبوليتيكة والإستراتيجية للمنطقة، كون ذلك يساعد على تحليل الأهداف التي تسعى الدول الكبرى لتحقيقها، ولتناول هذه الأهمية سوف يتم تقسيم المبحث إلى المطلبين التاليين :

المطلب الاول: الأهمية الجيوبوليتيكة لمنطقة آسيا الوسطى:

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى:

المطلب الاول: الأهمية الجيوبوليتيكة لمنطقة آسيا الوسطى:

قدّم هالفورد ماكيندر نظرية تعد من أهم النظريات الجيوبوليتيكة وذلك فـــي كتــــابه (Democratic Ideals and Reality) ويرى ماكيندر من خلال نظريته التي أسمــاها (The Geographical Pivot of History) أن ثلاثة أرباع الكرة الأرضية تغطيها مياه البحار وأن اليابسة لا تشغل سوى ربع مساحتها فقط، كما لاحظ أن وحدة البحار واتــصالها ببعض ما يبرر أن نطلق عليها أسم المحيط العالمي. كما لاحظ أن قــارات أوروبــا وآســيا وإفريقيا هي (الجزيرة العالمية) World Island تُشغل ثلثي اليابس كله، ثم أشار ماكينــدر إلى نقطة الارتكاز للجزيرة العالمية والتي يطلق عليها اسم "قلب الأرض" ويقــصد بــه تلــك المنطقة التي تمتد من حوض نهر الفولجا حتى شرق سيبيريا وذلك إلى جانب القسم الأكبر من هضبة إيران والتي تضم إيران وأفغانستان وبلوخستان بالإضافة إلى جزءاً مــن مرتفعــات منغوليا.

وهناك نظرية جيوبوليتيكة أخرى قدمها أحد أساتذة العلاقات الدولية الأمريكية وهــو سبايكمان وقد لفت الأنظار إلى الأهمية الجيوبوليتيكية الكبيرة لأرض الهامش والتي أســماها (Rimlands) والتي تشمل: سيبيربا الشرقية والصين وكوريا والهنــد وافغانــستان وإيــران والعراق وشبه الجزيرة العربية وكان يرى أن "من يسيطر على دول المحيط الأرضي (أرض الهامش) يسيطر على أورآسيا ويملك قلب الأرض، ومن يسيطر على أورآسيا يسيطر علــى العالم"، وتمثل منطقة آسيا الوسطى جزءاً هاماً بالنــسبة لقــارة آســيا والمجتمــع الــدولي. وباستعراض الخصائص الطبيعية لمنطقة آسيا الوسطى نستطيع أن نلمس أهميتها. ويمكن أن نشير إلى بعض من هذه الخصائص فيما يلي: (منصور، 2005: 51).

1. تعرف أقاليم آسيا الوسطى باسم بلاد ما وراء النهر نهر جيحون وتعرف أيضاً باســم تركستان الغربية تمييزاً لها عن تركستان الشرقية التي صارت تحت السيطرة الصينية ، وهذه الأقاليم تضم أحواض نهري سيحون وجيحون وبحر آرال.
2. تُشكل آسيا الوسطى شبه منحرف تحده من الجنوب جبال الهملايــا ومــن الجنــوب الغربي هضبمة البامير، ومن الشمال جبال الألتارى ويابلوني وســتاوفوري، ومــن الشرق جبال كنجان وكونور.
3. تكون آسيا الوسطى إلى جانب الأقاليم الستة جزءاً كبيراً من خراسان. وهي الواقعــة في جمهورية تركمانستان، التي تحدها غربا إيــران وجنوبــاً افغانــستان، وشــرقاً أوزبكستان، وشمالاً الجزء الشمالي الغربي من كازاخستان وبحر الخزر (قزوين).

4. تنتشر في منطقة آسيا الوسطى بعض الأودية وتحدها سلسلة جبلية، مثل: تيان شان، والتاي، ومن أهم الأنهار التي تسير فيها سيحون وجيحون وأترك والميرغاب .
5. يعتبر بحر آرال (بحر خوارزم) الموجود في منطقة آسيا الوسطى أكبر بحيرة في قارة آسيا تقع جنوبها وغربها أوزبكستان وشمالها كازاخستان. (متولي وفهمي، 2000: 47)
6. لا توجد موانئ في دول وسط آسيا الوسطى على البحار المفتوحة أو على المحيطات بل أن بعضها يطل على بحار مغلقة مثل بحر قزوين (بحر الخزر) الذي تطل عليه أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، أو يطل على بعض البحيرات، مثل بحر آرال الذي تقع عليه أوزبكستان وكازاخستان، أو بحيرة بلكاش، وتقع في كازاخستان، وبحيرة إسيك التي تطل عليها قرغيزستان، وبهذا تعتبر جميع هذه الجمهوريات حبيسة، ويمكن القول أنها حبيسة حبساً مزدوجاً لأن جيرانها لا يطلون على بحار مفتوحة أو محيطات (متولي، وفهمي، 2000: 87) وللتغلب على هذا الوضع الجغرافي كدول حبيسة يمكنها الوصول إلى أعالي البحار بموافقة روسيا عبر قناة الفولجا الخاضعة للسيادة الروسية والتي تصل بحر قزوين بالبحر الأسود وبحر البلطيق (شتا، 1996: 46).
7. تطل كل من كازاخستان، تركمنستان، اذربيجان وروسيا وإيران على بحر قزوين وتنظر روسيا إلى بحر قزوين باعتباره منطقة سيادة مشتركة للدول الساحلية، وتضم منطقة بحر قزوين ثروات هائلة حيث يرى مدير مشروع منطقة بحر قزوين بمؤسسة كمبريدج لبحوث الطاقة بالولايات المتحدة الأمريكية الدكتور (لورينت روسكاس) أن هذا الموضوع قد شهد خلطاً ومبالغة هائلين في وسائل الإعلام، حيث قدرت احتياطيات النفط في منطقة بحر قزوين بـ(200) مليار برميل ، وما ثبت منها حتى الوقت الحالي ما بين (25-30) مليار برميل من النفط ومكثفاته ، إلا أنه يعتقد أن هناك احتمالات كبيرة لتحقيق اكتشافات هائلة في المستقبل ولا يستبعد كذلك التقديرات بشأن وجود قاعدة للاحتياطي في المنطقة بحد أقصى (50-75) مليار برميل (3) ، وطبقاً لوكالة الطاقة العالمية يقدر احتياطي النفط في المنطقة ما بين (15-40) مليار برميل ، وهو يشكل نسبة (1.5-4%) من الاحتياطي العالمي، أما احتياطي الغاز فيقدر بما يتراوح بين (6.7) تريليون متر مكعب إلى (9.2) تريليون متر مكعب، هذا بالإضافة إلى (8) تريليونات متر مكعب احتياطي محتمل وهو يوازي ما بين (6-7%) من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي ، بينما تشير دراسة أخرى إلى أن الاحتياطيات النفطية المؤكدة من بحر قزوين تقدر بـ(176.5) مليار برميل،

وهذا يشكل (17.1%) من الاحتياطي العالمي المؤكد القابل للاستخراج ، وبين المصدر نفسه أن مجمل الاحتياطات الغازية في المنطقة تصل إلى (14.5) تريليون متر مكعب وهذا ما يعادل (9.7%) من أجمالي احتياط الغاز الطبيعي (مولاي، 2006 : 61) وإضافة إلى النفط الخام تضم منطقة بحر قزوين ثروات ضخمة متعددة من الذهب ، النحاس اليورانيوم ، والفلزات الثقيلة الأخرى بيد أن التعقيدات الفنية والاقتصادية والجيوبوليتكية والعرقية قد تعوق استخراج احتياطيات النفط والغاز ، إضافة لكون بحر قزوين منطقة بحيرة مغلقة (محاطة باليابسة من جميع الجهات) ، مما يعرقل إيصال النفط والغاز إلى أسواق الاستهلاك العالمية، وهذا يعني ضرورة وجود استثمارات كبرى لإنشاء بنية تحتية جديدة للتصدير إذا ما أريد لنفط بحر قزوين الوصول إلى البحار المفتوحة ، وهكذا سوف تكون تكاليف النقل ضخمة بالمقاييس العالمية ، مما سيؤثر سلباً في التكلفة الاقتصادية لتنمية ثروات بحر قزوين ، ناهيك عن تباين الرؤى وصراع المصالح الذي يجعل من النقل مشكلة سياسية تماماً كما هو مشكلة اقتصادية . ومنذ استقلال الدول النفطية في وسط آسيا، والقزوينية منها بالذات وانفتاح المعلومات عن الثروة النفطية فيها على العالم بدأ التنافس المحموم بين الشركات الغربية والقوى الدولية والإقليمية على تلك الثروات المكتشفة، ويبدو واضحاً أن هناك مستويين من التنافسات أحدهما مواقف الشركات العالمية غير المعنية كثيراً في المدلولات السياسية لمد الخطوط في اتجاه أو آخر ، والآخر هو المواقف السياسية والاستراتيجية للقوى الدولية ، التي تؤثر بدورها على مواقف الشركات ، هذا إضافة إلى مواقف الدول الإقليمية التي تتخوف من ارتهان نفطها لهذه القوة أو تلك بدرجة أو بأخرى (بحر قزوين : مساحة واحدة وخمس رؤى ، طهران ، 2002 : 55)

8. توجد أكبر قناة صناعية في العالم في جمهورية تركمانستان تمدها بالمياه العذبة من نهر جيحون (آمودريا) وهي قناة قرم التي تشق الصحراء من الشرق إلى الغرب على امتداد ألف كيلو متر (سليم، 2001، 208).

9. منطقة آسيا الوسطى عبارة عن كتلة جغرافية واحدة، ففي الشمال تقع روسيا مجاورة لكازاخستان وإلى الشرق تقع الصين مجاورة لطاجيكستان وتركمانستان، كما تجاور إيران تركمانستان. ووفقاً لدائرة المعارف البريطانية فالمنطقة عبارة عن بحر داخلي عظيم أي أنها مساحة قارية واسعة لكنها حبيسة، وهو الأمر الذي يجعل دولها أكثر تأثراً بظروف وأوضاع الدول المحيطة التي تُمثل بالنسبة لها معبراً للبحار المفتوحة.

10. الموقع الهام لمنطقة آسيا الوسطى الذي يربط بين آسيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط حيث توصف بأنها حلقة وصل بين الشرق والغرب وجسر يربط بين أوروبا وآسيا أو بين المسيحية والإسلام. (ياسين، 2003: 229).

ترتبط الأهمية الجيوبوليتكية لدول آسيا الوسطى بموقعها الجغرافي وارتباط ذلك بدول آسيا الوسطى ودول الإقليم أو على المستوى الدولي، بينما تبرز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى من كونها تربط بين آسيا وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وكذلك تمتلك موارد كبيرة من الطاقة تؤهلها للعب دور في أمن الطاقة على المستوى الدولي، وتعد آسيا الوسطى من المناطق الرئيسة في الربط بين الغرب والشرق، يضاف إلى ذلك أن الدول الثلاث التي تتقاسم أغلبية موارد الطاقة في المنطقة، هي دول مغلقة وليست مفتوحة على العالم، مما يجعلها تعتمد على الدول المجاورة لها كوسيط للوصول إلى الأسواق العالمية .

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى:

تبرز الاهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى للأسباب التالية :

1. الموقع الجغرافي الوسيط لمنطقة آسيا الوسطى الذي أهلها لتكون همزة وصل بين النظم الإقليمية للشرق الأوسط وجنوب وشرق آسيا علاوة على القطاع الأوروآسيوي من روسيا (عرفات، 2001: 112).
2. أصبحت منطقة آسيا الوسطى أحد محاور الاهتمام الرئيسة للدول الصناعية وأهم ما يميز هذه المنطقة جغرافيتها السياسية التي تتمتع بها، فهذه الميزة لها دلالة كبرى لأمن الغرب أكثر من كونها مخزون للطاقة، حيث تقع منطقة قزوين في قلب أوروبا الآسيوية لذلك فمن مصلحة الغرب ألاّ تُسيطر دولة من الدول الإقليمية وتصبح لها الهيمنة في المنطقة. (عوض، 1999: 384).
3. تمتلك كازاخستان اسلحة إستراتيجية نووية، بينما تمتلك الجمهوريات الأخرى أسلحة تكتيكية نووية، إضافةً إلى وجود خام اليوارينوم في أراضيها وعدد كبير الخبراء في المجال النووي.
4. منذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق تحاول الولايات المتحدة الأمريكية التغلغل في منطقة آسيا الوسطى، وتعمل على إقامة قواعد لها في المنطقة لتُراقب عن كثب التطورات التي تحدث في روسيا والصين وإيران ودول المنطقة، وتكون قريبة من

موارد الطاقة التي ستعيد تـشكيل الخريطـة الجيوبوليتيكـة فـي آسـيا الوسـطى، والسيطرة على تنمية إحتياطيات البترول وكذلك السيطرة على طرق خطوط الأنابيب التي لها تأثير كبير في المستقبل السياسي والاقتصادي لروسـيا وآسـيا الوسـطى، وسيكون له نتائج إستراتيجية من خلال تقليل الاعتماد على بترول الخليج، والسيطرة على خطوط الأنابيب سيكون انتصاراً للنفوذ الجيوبـوليتيكي فـي آسـيا الوسـطى والصراع من أجل مستقبل طرق نقل النفط إلى الأسواق العالمية. (Frank, 1992: 125)

لقد بدأت لعبة التنافس على الدول الجديدة قبل انهيار الاتحاد السوفييتي (السابق) نتيجةً لارتخاء السلطة السوفيتية المركزية وانفتاح هذه الدول على العـالم الخـارجي فـي نهايـة الثمانينيات. وقد تعزز هذا الاتجاه بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، حيث سعت قوى إقليمية فـي مقدمتها تركيا وإيران إلى محاولة احتواء الدول الجديدة واستغلال ما يتوفر لها مـن روابـط وصلات تاريخية ولغوية وثقافية وجغرافية لتعزيز فرص وجودها، كما اسـتخدمت وسـائل دبلوماسية واقتصادية وثقافية، وسعت إلى إقامة مؤسسات إقليمية استخدمتها كأداة لربط تلـك الجمهوريات بها كمنظمة التعاون الاقتصادي التي تضم كـل مـن (أذربيجـان، أفغانـستان، أوزبكـستان، إيـران، باكـستان، تركيـا، تركمانـستان، طاجيكـستان، قيرغيزسـتان وكازاخستان)، ورابطة الشعوب المتحدثة باللغة الفارسية وتجمع الدول الناطقة باللغة التركيـة (الخثلان، 2000: 42).

وعلى الرغم من أن تلك الجهود المكثّفة قد أثمرت عن وجود إيراني وتركي واضـح في آسيا الوسطى، إلا أنها واجهت منذ عام 1993 صعوبات نتيجة وعي قيادات الجمهوريات المستقلة بأهداف طهران وأنقرة التي تتجاوز مجرد الحضور الدبلوماسي والاقتصادي التقليدي إلى الرغبة في النفوذ. كما تحفظت تلك القيادات على الأنشطة الدينية لإيران التي رأت فيهـا عنصراً قد يتسبب في خلق حالة عدم الاستقرار خاصة وأن فئات اجتماعية كبيرة في المنطقة تعاني من صعوبات معيشية قد تجعلها هدفاً للتعبئة السياسية المدفوعة من الخارج. كمـا أن الحديث التركي حول انبعاث الأمة التركية التي تمتد من الصين إلى البلقان قد أثار ردود فعل سلبية من النخب السياسية في الجمهوريات التي خشيت من أن تسعى تركيا إلـى لعـب دور الشقيقة الكبرى وتحل مكان روسيا في الهيمنة والنفوذ (الخثلان، 2000: 42-43).

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) أضحى الإسلام العدو الأول لأمريكا والغـرب، والمتتبع للدراسات المنشورة والمعبرة عن مفكري الغرب مثل فوكوياما يلحظ أن تلك المسألة

باتت تسيطر على عقلية الغرب، وهذا الموضوع ليس جديداً ولكنه منذ قرون طويلة وهو يتصاعد في العقلية الغربية حتى إن مصطلح الحروب الصليبية الذي أطلقه بوش مؤخراً واصفاً حملته على أفغانستان، وكذلك تصريحات رئيس وزراء إيطاليا السابق بريلسكوني تدخل في هذا السياق .

إن منطقة آسيا الوسطى لها أهمية عظمى وحيوية من الناحية الاقتصادية، تضم منطقة آسيا الوسطى دولاً غنية بمواردها الطبيعية وثرواتها ، ويحد آسيا الوسطى روسيا من الشمال وبحر قزوين من الغرب وإيران وباكستان من الجنوب، أما من الشرق فيحدها الصين ومنغوليا. وهي بموقعها هذا تُعد منطقة إنتقال ما بين سيبريا شمالاً والتي تعد إقليماً (فيزيوغرافي) يتسم بانبساط السطح وهبوط درجات الحرارة ، وما بين آسيا العليا التي تمتد ما بين عقدتي أريمينيا وبامير، والطرق المهمة التي تربط هذا القسم من آسيا مع أقسامها الأخرى غرباً وشرقاً كانت الطريق الشمالية أو كما يُطلق عليها طريق أواسط آسيا، فهي طريق يسلكها التجار من الصين إلى أواسط آسيا وإلى بحر قزوين ومن ثم إلى البحر الأسود فالبحر المتوسط ، إذ أنها في معظمها طريق برية تعتمد على حركة القوافل، ويبدو أن لهذه الطريق عدة دروب أشهرها طريق الحرير هو طريق واسع يربط جميع أنحاء القارة الآسيوية يربط شرق وجنوب وغرب آسيا ، وكذلك شمال وشمال شرق أفريقيا وأوروبا ، وترجع تلك الأهمية الاقتصادية إلى العوامل التالية: (الخفاف والمومني، 1995 : 37).

أولاً: النفط إن دول آسيا الوسطى غنية بالثروات الطبيعية خاصة النفط، حيث تحتل إحدى المراتب الأولى في العالم من حيث كميات النفط الكامنة، فهي تحتوي على أكبر احتياطي في العالم بعد منطقة الخليج العربي، وتفيد المصادر الروسية وشركات النفط الأمريكية العاملة منذ 1993 في المنطقة بأن اجمالي ما يكمن من النفط في أراضي آسيا الوسطى وجزء من روسيا المتاخم لبحر قزوين يبلغ نحو 30 مليار طن، يضاف إليها 20 ملياراً تحويها المناطق الساحلية من هذه الأراضي، وتُقدّر احتياطيات النفط في حقل تنجيز وحده بكازاخستان بمليارات البراميل.

ورغم ضخامة الاحتياطيات النفطية في هذه الدول إلا أنها لا تزال تواجه مشكلة في ضعف حجم الاستثمارات في هذا القطاع كنتيجة لضعف البنى الاقتصادية فيها ، مما دفع بعض الدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة والصين وروسيا لتوجيه استثماراتها في هذا القطاع وقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال ، الأمر الذي أثار مخاوف روسيا وخشيتها من تنامي النفوذ الأمريكي في المنطقة ليس فقط سياسياً وإنما اقتصادياً أيضاً

خاصة في ظل اندفاع الشركات النفطية الأمريكية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) إلى منطقة آسيا الوسطى بغية استغلال الثروات النفطية بها وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة خاصة كازاخستان، وكذلك في ظل تصاعد المطالب داخل الولايات المتحدة بالاهتمام بهذه المنطقة وتوطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية معها. (ياسين،229:2003)

ويوجد في كازاخستان أكبر حقول النفط غير المستخرج وهو حقل تنجيز، كما تُعد شركة شيفرون الأمريكية أكبر مطور فيه، واكتُشف في تركمانستان حقل للبترول في نبت داج. (حرب، 1993: 20).

ثانياً :الغاز الطبيعي ويُعتبر من أهم مصادر الطاقة، وأشارت التقديرات الأولية إلى أن حجم الاحتياطي المؤكد منه يبلغ 170.4 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي كما صرح صبار مراد رئيس جمهورية تركمانستان عندما وقع على اتفاقية التعاون المشترك لإيصال الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى أوروبا عن طريق تركيا في عام 1991 أن تركمانستان تمتلك مصدراً كبيراً للغاز الطبيعي وأنهم يرحبون بمن يأتي من رجال أعمال ليستثمر هذا الغاز بشكل مُشترك. (ياسين، 2003: 230) يلاحظ من بيانات الجدول رقم (2) أن منطقة آسيا الوسطى تشكل ما نسبته 2.37% من حجم الاحتياط العالمي من الغاز وتمتلك 4.28% من حجم الاحتياط العالمي من الغاز الطبيعي ويبلغ احتياطيها من مادة اليورانيوم 17.00% لكل ألف طن وذلك حسب إحصائيات عام 2008.

ويبين الجدول رقم 2 حجم الاحتياطيات من الغاز الطبيعي في دول آسيا الوسطى وتقـــديرات الإنتاج والاحتياطي لأكثر الدول المصدرة لهذه المواد

جدول رقم (2)

	كازاخستان	قرغيزستان	طاجيكستان	تركمانستان	أوزبكستان	المجموع	حـــــــــصة احتياطــــــات آسيا الوسطى في العالم%
الغــــاز ، مليار برميل	30.000	0.040	0.012	0.600	0.594	31.246	2.37
الغــــاز الطبيعـــي ، تريليون قدم مكعب	100	-----	----	100	65	265	4.28
الفحـــــم الحجـــري، مليون طن	34.502	895	----	---	3.307	38.704	4.16
اليورانيـــوم لكـــل ألـــف طن	817	----	----	---	111	928	17.00
الطاقـــــة الكهرمائيـــة لكل مليـــار كيلــــو واط /سنة	317	99	27	15	2	460	------

Sources: EIA, 2008, Wino and EDB industry Report No2.

شكَّل انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) مرحلة جديدة لدول منطقة آسيا الوسطى التي أصبحت تمثل مجموعة من الدول حديثة الاستقلال التي تسعى إلى بناء دولها فـــي مختلــف المجالات ، واستغلال ما تمتلكه من موارد وإمكانيات تجعلها قادرة على مواجهـــة مـــشاكلها المالية والاقتصادية ، تزامن ذلك مع تزايد الاهتمام الدولي بتوفير موارد جديدة للطاقة تقلّل من الاعتماد على الموارد التقليدية للطاقة ، وهذا أوجد حالة من التنافس والصراع بين كثيـــر من الدول في المنطقة .

المبحث الثالث

الواقع السياسي والاقتصادي لدول آسيا الوسطى

مع انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات أعلنت دول آسيا الوسطى استقلالها أصبحت ذات سيادة سياسية ولكنها لم تتمكن من الخروج كاملاً من الآثار التي أعقبت الحكم الشيوعي و تبعاته في مجالات الحياة المختلفة مثل نوعية أنظمة الحكم, والإدارة, والاقتصاد, خاصة طريقة تعامل السلطات الحكومية التي اتسمت في أكثر هذه الدول تقريبا بالسير على نهج الاتحاد السوفيتي.

إنَّ تحليل ودراسة واقع وتطور الأنظمة السياسية لدول آسيا الوسطى يُشكّل أرضية ومُنطلقاً لفهم حقيقة وأبعاد التنافس الدولي في المنطقة ، من هنا سيتناول هذا المبحث دراسة للواقع السياسي والاقتصادي لدول المنطقة لمحاولة فهم قدرة الدول الكبرى على التأثير في هذه الأنظمة ، وسيتم تناولها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: جمهورية كازاخستان

المطلب الثاني: جمهورية تركمانستان

المطلب الثالث: جمهورية أوزبكستان

المطلب الرابع: جمهورية قرغيزستان

المطلب الخامس: جمهورية طاجيكستان

المطلب السادس : المُعوِّقات المؤثرة على تطور واستقرار دول آسيا الوسطى

المطلب الأول: جمهورية كازاخستان

تمتد هذه الجمهورية فوق أراضي الهضاب التي تُشكل قلب كتلة الأرض الصلبة الأورآسية، تحدها من الشرق جمهورية الصين الشعبية ومن الجنوب جمهورتي قرغيزستان وأوزبكستان، ومن الغرب بحر قزوين وجزء من تركمستان، أمَّا في الشمال فتحدها روسيا الاتحادية بحدود طويلة تبلغ (6467) كيلو متر.

تبلغ مساحة كازاخستان **2.717.300** كم2 ، وكانت هذه المساحة من الأرض مركزاً لتطور السكان الأصليين من الكازاخ الذين يمارسون مهناً تتلاءم مع البيئة العامة للبلاد حيث يسود المناخ القارى ومراعي الإستبس وشمال كازاخستان المُحاذي للحدود الروسية ، فهـذه المنطقة القليلة السكان والغنية بالمياه والأراضي الزراعية والثورات الطبيعية كانت تُغـرى الروس وهكذا تحولت إلى أراضٍ للإستيطان الروسي في العهد السوفيتي، كما تم تحويل هـذا البلد في عهد ستالين إلى مستودع للشعوب والقوميات الأخرى، فتم نقل التتار إليهـا، وكـذلك مئات الألوف من سكان منطقة الفولجا.

تنتشر في كازاخستان اللغة الروسية التي تستخدم كلغة رسـمية ثانيـة فـي المؤسـسات الحكومية. كما تعتبر كازاخستان دولة علمانية لا يتضمن دستورها اتِّباع دين معـين ويـنص على عدم التفرقة بين المجموعات العرقية المختلفة فكلها سواء أمام القانون. ويبلغ عدد سكان كازاخستان 16.2 مليون نسمة . وفيما يلي جدول يوضح نـسبة الجماعـات العرقيـة فـي كازخستان واللغات المستخدمة و كذلك الديانات فيها حسب إحصائيات 2010.

الجماعات العرقية	اللغات المستخدمة	الديانات
الكازاخ%63.1	اللغة الرسمية الكازاخية لنحو 64% من السكان	مسلمين 47%
الروس%23.7	اللغة الروسية	روس أرتدوكس44%
أوزبك%2.8		روس بروتستانت 2%
أوكرانيون%2.1		ديانات أخرى 7%
أوجاريون%1.4		
تتاريون%1.3		
ألمان 1.1%		
عرقيات أخرى 4.9%		

المصدر : www.cia.gov

يبلغ انتاج الغاز الطبيعي 39.900مليون قدم مكعب، والفحم5,5 مليون طـن، وصـناعة الورق المقوى 55.700 طن، صناعة حامض الكبريتيك 2.6 مليون طن، وصناعة الأسمدة 2 مليون طن، يعتمد الاقتصاد بكازاخستان أساسا على صادرات النفط، الذي يمثـل 56% مـن قيمة الصادرات و 55% من ميزانية الدولة. حسب بعض التقديرات، يملك البلـد احتياطـات نفطية تعادل احتياطات العراق ولكنها توجد في طبقات عميقة، ما يفسر التأخر في استغلالها. وتقوم كازاخستان بتصدير المعادن الحديدية وغير الحديديـة، اللحـم، الكيماويـات، الفحـم، الصوف، الحبوب، البترول. وتعتبر كازاخستان إحدى أهم الدول المنتجة للغـاز فـي آسـيا. ويمثل الإنتاج الزراعي نحو خمسي قيمة الإنتاج الاقتصادي الكازاخي، بالإضافة للمنتجّـات الحيوانية الرئيسية والتي تتمثل في منتجات الألبان واللحوم والجلـود، والأصـواف، ومـن المحاصيل الزراعية المهمة الشعير، والقطن، والأرز، والقمح، ولقد زادت في فترة الخمسينات من القرن العشرين منتجات المحاصيل زيادة كبيرة بفضل زيادة المساحات المزروعـة وريّ الأراضي الجافة.تعادل المنتجات الكازاخية الصناعية حوالي ثلث قيمة المنتجات الاقتـصادية للبلاد وأهمها : الصناعات الغذائية، والكيميائية، والنسيجية، والأجهزة الصناعية الثقيلة. (موقع السفارة الكازخستانية، 2011 نقلا عن الرابط الالكتروني :www.tas.gov.eg)

وقد أسهم إلتزام كازاخستان التام بمبدأ تعددية التوجهات وبناء علاقـات قويـة مـع مختلف القوى الاقليمية والدولية في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية ودعم مسيرة التنميـة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار السياسي الذي يشكل مرتكزاً في مواجهة التحـديات الداخليـة والخارجية والتهديدات الداخلية .

وفي مجال السياسة الداخلية فقد أصدرت كازاخستان دستوراً جديداً في يناير 1993 أفسح المجال أمام التعددية الحزبية، وقد شهدت البلاد بالفعل تأسيس عدد من الأحزاب مثل الحزب الوطني الديمقراطي(جيلثوكسان) وحركة أزاد القومية (حركة الحرية) بالإضافة إلى حركة (الاش) والأخيرة تطالب باتخاذ سياسية متشددة تجاه الروس وتطالب بإخراجهم من البلاد، بل وترى إنشاء اتحاد تركستان الكبرى الذي تضم تركيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقفقاز.

وعلى الصعيد الاقتصادي فقد اختارت كازاخستان منهج اقتصاد السوق وسياسية الإنفتاح الاقتصادي وهو الأمر الذي أدى حتى الآن إلى توقيع سلسلة من القيود الخارجية مع شركات النفط العالمية لاستثمار النفط الكازاخي المتوفر بكميات تجارية فيها، كما يسود اعتقاد بأن هذه العقود الاستثمارية سوف تفتح الطريق أمام استغلال الثورات الأخرى المتوفرة بها

كالغاز والفحم والذهب والحديد والمنغنيز والفضة، وتواجه كازاخستان حالياً مشاكل القطاع الزراعي والتضخم. (الهواري، 1995:34) والملحق رقم (1) يبين حجم الصادرات والواردات الرئيسية لعام 2010.

المطلب الثاني: جمهورية تركمانستان

تقع في آسيا الوسطى يحدها من الغرب بحر قزوين ومن الشرق أفغانستان ومن الشمال كل من أوزبكستان وكازاخستان ومن الجنوب إيران.. كانت تركمانستان إحدى الجمهوريات التابعة للاتحاد السوفيتي السابق، وكانت تعرف باسم الجمهورية التركمانية السوفيتية الاشتراكية، وقد استقلت في عام 1991. تبلغ مساحتها 488,100 كم².(ويكبيديا ، 2011)

ويبلغ عدد السكان حوالي 5 ملايين نسمة ويعمل معظم السكان بالزراعة التي تقوم على الريّ، وأهم الغلات الزراعية الذرة والقطن، وتزرع الفاكهة والخضروات ، وتشتهر بالخيول التركمانية، (عبد الحكيم، 12:2006).

وفي مايلي جدول يبين الجماعات العرقية واللغات والديانات لدولة تركمانستان حسب إحصائيات 2010:

الجماعات العرقية	اللغات المستخدمة	الديانات
قرغيز 64.9%	اللغة الرسمية التركمانية 72%	مسلمون 89%
أوزبك 13.8%	اللغة الروسية 12%	أرثودوكس 9%
روس 12.5%	اللغة الأوزبكية 9%	ديانات أخرى 2%
دونجان 1.1%	لغات أخرى 7%	
انجور 1%		
عرقيات أخرى 5.7%		

المصدر: www.cia.gov

بعد الاستقلال، تغير النظام السياسي في تركمانستان إلى نظام جمهوري مستقل، ورئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة والسلطة التنفيذية ومدة الرئاسة خمس سنوات، وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين تشريعين، هما مجلس مصلحة الشعب، والبرلمان، وهناك مجلس آخر غير رسمي اسمه مجمع أصحاب اللحى البيضاء وهو يعقد جلسة واحدة سنوياً، ومن المعروف أن مدينة مرو وغيرها كانت مشاعل الحضارة في العصر العباسي(عبد الحكيم، 13:2006)

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 6.1% في تركمانستان في عام 2009، ليحل هذا المعدل في المرتبة السادسة عشرة في العالم، وهي غنية في الموارد الطبيعية في بعض المناطق، وتُغطي صحراء قره قوم معظم أنحاء البلاد ، وتمثل صناعة النفط والغاز الطبيعي والحديد والنسيج أهم الصناعات في البلاد. الناتج المحلي الإجمالي (تقديرات 2006) بلغ 45.11 مليار دولار، وبلغت نسبة نموه السنوي 13%. أما التضخم (تقديرات 2006) بلغ 11%، ومعظم العلاقات الاقتصادية الخارجية بين تركمانستان والعالم الخارجي متعلقة بالنفط والغاز الطبيعي والقطن والمنسوجات. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أهم شريك في هذا المجال، تليها روسيا والصين واليابان (الحقان،2011).

وتُعتبر تركمانستان مكتفية ذاتياً من النفط والغاز رغم البنية التحتية القديمة وقلة الصيانة. بلغ إجمالي إنتاج الكهرباء عام 2004 نحو 11.41 مليار كيلو واط / ساعة صدر منها 1.136 مليار كيلوواط ساعي إلى الخارج. 99.9% من توليد الطاقة الكهربائية يأتي من محطات تستخدم الوقود الأحفوري) النفط والغاز) في حين 0.1% من إجمالي الإنتاج الكهربائي يأتي من الطاقة الهيدروليكية. وتمتلك تركمنستان رابع أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم يقدر حجمه بـ 101 تريليون قدم مكعب ، هذا وتتوقع وكالة الطاقة الدولية إلى أن إنتاج الغاز في كل من أذربيجان وكازاخستان و تركمانستان وأوزبكستان سيصل إلى 201 مليار متر مكعب سنويًا وعلى أقل تقدير فإنه لن يقل عن 164 مليار متر مكعب سنويًا ،كما يوجد لدى تركمنستان احتياطي مؤكد من النفط يصل إلى 60 مليون برميل. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة ،2011) والملحق رقم (2) يبين حجم الصادرات والواردات الرئيسية لعام 2010.

المطلب الثالث : جمهورية أوزبكستان

أوزبكستان هي أكبر دولة من حيث السكان في آسيا الوسطى وهي إحدى الدول ذات الطبيعة الفيدرالية في المنطقة، كما تضم أقاليم لها حكم ذاتي يبلغ عددها تسعة أقاليم منها أقاليم لها شهرة عريقة في تاريخ الإسلام فمنها بخارى وسمرقند وطشقند وخوارزم .فقد قدمت هذه المناطق علماء أثروا على التراث الإسلامي بجهدهم، كان منهم الإمام البخاري والخوارزمي والبيروني والنسائي وابن سينا والزمخشري والترمذي وغيرهم العديد من أعلام التراث الإسلامي. وفي مايلي جدول يبين الجماعات العرقية واللغات والديانات في جمهورية أوزباكستان حسب إحصائيات 2010.

الجماعات العرقية	اللغات المستخدمة	الديانات

أوزبك 80%	اللغة الأوزبكية 74.3%	مسلمون 88%
روس 5.5%	اللغة الروسية 14.2%	أرثودوكس 9%
طاجيك 3%	اللغة الطاجيكية 4.4%	ديانات أخرى 3%
كزاخ 3%	لغات أخرى 7.1%	
كاراكالباك 2.5%		
تتار 1.5%		
عرقيات أخرى 2.5%		

المصدر: www.cia.gov

وتُمثّل أوزبكستان قلب آسيا الوسطى أكبر هذه الدول من حيث عدد السكان حوالي 28 مليون نسمة ، وتبلغ مساحتها 447.400 ألف كيلو متر مربع، وتتمتع أوزبكستان بثروات طبيعية هائلة من الذهب والفضة واليورانيوم والنحاس والزنك، فضلاً عن الغاز الطبيعي والنفط والفحم وغيرها، وتعتبر سادسة دول العالم في انتاج الذهب 70طناً سنوياً، ورابعتها من حيث احتياطات خام الفضة 4 ملايين طن، ولديها القدرة على تخصيب اليورانيوم (الشيخ: 2006: 30-36) .

تحدها كازاخستان من الشمال والغرب وتركمانستان من الجنوب وقيرغيزيا وطاجكستان من الشرق. وتوجد في القسم الشمالي من سهول طوران وتحيط هذه السهول ببحر آرال في الجنوب والجنوب الغربي لتدخل إقليم قراكلباك وسط أوزبكستان سهول قيزيل أي الرمال الحمراء. وهي سهول فسيحة تغطيها الكثبان الرملية تظهر بها بعض التلال الصخرية. والقسم الجنوبي من أوزبكستان جبلي، يتكون من سفوح جبال تيان شان وبامير وتنساب إلى القسم السهلي روافد نهرية تتجه إلى نهر سيحون أو نهر جيحون وعلى هذه الروافد توجد المدن الهامة مثل طشقند وبخاري وسمرقند(الهواري: 1995: 37).

رئيس الجمهورية في أوزبكستان هو رئيس البلاد ورئيس السلطة التنفيذية ورئيس الوزراء في نفس الوقت. و تتمثل السلطة التشريعية في المجلس الأعلى (البرلمان)

أوزبكستان بلد زراعي تنتج القمح والأرز والذرة وتنتج خمسة ملايين طن من القطن الخام كما تنتج الجوت وإلى جانب هذا ثروة رعوية تقدر بعشرة ملايين من الأغنام والماشية، وهكذا تنتج الحرير وفرو الاستراكان.

تنشط الزراعة المروية في أوزبكستان ويعد القطن المحصول الأساسي فيها وكانت تقدم أكثر من 65% من القطن المنتج في الاتحاد السوفييتي (السابق) وتتركز زراعة القطن في غالبيتها في مناطق الواحات وقد بلغ المتوسط السنوي لمنتوج القطن عام 1988 ما يزيد على 6245000 طن، ويزرع الأرز بأصناف متعددة، وكذلك الشوندر السكري والعنب والرمان وكثير من أشجار الفواكه، إلى جانب الخضراوات، وخاصة في مناطق الأودية وسفوح الجبال، وحول المدن. ويُزرع التبغ، والذرة الصفراء، والتين، والاجاص وتزرع الحبوب مثل القمح والشعير في مناطق الرطوبة المرتفعة. وقد استدعى التوسع في زراعة القطن تنفيذ مشروعات ضخمة للري. فقد شقت قناة أمودارية، التي يبلغ طولها1100 كم، والتي توصل المياه إلى الصحراء. ومُدَّت أيضاً قنوات للري بلغ طولها أكثر من 500كم في المناطق الصحراوية التي يطلق عليها اسم سهب الجوع .ويصل طول القنوات في أوزبكستان كلها إلى مايزيد على 150ألف كم. وقد كان هناك مخطط لمشروع مائي تُنقل به المياه من سيبيريا. في قنوات طولها عدة آلاف من الكيلومترات، تصل مابين نهر أوب Ob في الشمال السيبيري، ونهري سيردارية، وأمودارية، بطاقة قدرها 25مليارم3. (الشيخ، 2006، 39-45)

تقوم في أوزبكستان صناعة الأسمدة الكيمياوية ولاسيما في منطقة ألماليك، وصناعة الورق في بخارى. وهناك ما يزيد على 15 فرعاً للصناعات المعدنية ومنها صناعة الآلات الزراعية كالجرارات والحصادات، إلى جانب صناعات إلكترونية، وصناعات جوية، وصناعة الحديد، وصناعة الزجاج. وتحتل أوزبكستان مكانة مرموقة في صناعة استخراج الغاز الطبيعي من مناطق: بخارى وكاشكادارين وأورتابولاك وغازلي ويقدر احتياطيها منه بنحو 70.6 مليار م3 وتصل كميات كبيرة من هذا الغاز المستخرج إلى روسيا، وأوكرانيا ، ودول البلطيق، وإلى دول آسيا الوسطى وغيرها. ويبلغ طول أنابيب الغاز نحو 8000كم (الشيخ، 23:2006).

ويُستعمل الغاز في محطات توليد الطاقة الكهربائية، وفي الحياة اليومية، ومادة أولية في الصناعات الكيمياوية وفي مقدمتها صناعة الخيوط النسيجية. ويقدر إنتاج أوزبكستان من الطاقة الكهربائية من المحطات الحرارية والمائية بنحو 45 مليار كيلو واط ساعي سنوياً. ويستخدم ثلاثة أرباع الكمية المنتجة من الكهرباء في الصناعة، ويستخدم الباقي في مجالات الإنتاج الزراعي. وصناعة الوقود متطورة بفضل الاحتياطيات الكبيرة من الغاز والفحم الحجري، والنفط المصنع والمستورد من تركمنستان ويستخرج الفحم الحجري القريب من سطح الأرض بكميات كبيرة من مناجم أنغرين، وتقوم في أنغرين أيضاً محطة تحت الأرض

لتحويل الفحم إلى غاز، كما يستخرج الفحم في منطقة سُرخاندارين. والرصاص والزنك في منطقة ألماليك، حيث أقيمت بالقرب من مناطق الاستخراج مجمعات التصفيح في معمل «بك آباد» وهناك معامل للجرارات في طشقند، ومجمعات لصناعة الورق في منطقتي: أنديجان ونوكوس ، وبلغ وسطي إنتاج (أوزبكستان) من الزيوت النباتية كمية تراوح مابين 480 و485 طن. كما تنشط في أوزبكستان صناعة آلات التريكو بأنواعها(www.eia.doe.gov, 2011) والملحق رقم (3) يبين حجم الصادرات والواردات الرئيسية لعام 2010.

المطلب الرابع : جمهورية قرغيزستان

تُعتبر قرغيزستان دولة جبلية تقع بين ثلاث دول هي "الصين وكازاخستان وأوزبكستان" وتبلغ مساحتها 198,500كيلو متر مربع وعدد سكانها حوالي 5 مليون نسمة. وفي مايلي جدول يبين الجماعات العرقية واللغات والديانات في جمهورية قرغيزتان حسب إحصائيات 2010.

الجماعات العرقية	اللغات المستخدمة	الديانات
قرغيز 64.9%	اللغة القرغيزية	مسلمون 80%
أوزبك 13.8%	اللغة الروسية	مسيحيون روس أرثودوكس 16%
روس 12.5%		ديانات أخرى 4%
دونغان 1.1%		
أوغور 1%		
أوكرانيون 1%		
عرقيات أخرى 5.7%		

المصدر: www.cia.gov

استقلت قرغيزستان عن الاتحاد السوفياتي (السابق) 31 أغسطس/آب 1991. وينص دستورها الذي أقر في مايو/أيار 1993 على أنها دولة علمانية، وعلى الفصل بين سلطات الدولة الثلاث. وحتى عام 1990 كان النشاط الحزبي مقصوراً على الحزب الشيوعي، وبعد الإستقلال نص الدستور القرغيزي على حرية انشاء الأحزاب السياسية والنقابات الحرفية والاتحادية والجمعيات الاجتماعية على أساس حرية التعبير والمصالح الاجتماعية، بشرط الفصل بين الدين والسياسي.

ويوجد في قرغيزستان ثلاثة أحزاب رئيسية وعدد من الأحزاب الأخرى، وهي:

1.الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

2.حزب الشعب.

3.الحزب الشيوعي القرغيزي.

وطبقاً للدستور فإن الحكم في قرغيزستان رئاسي جمهوري، ويتم انتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب لمدة خمس سنوات، وهو المنسق للسلطات الثلاث: التنفيذية، والتشريعية والقضائية، وهو الذي يحدد السياسة العامة للدولة (سليم،2001، 338).

يترأس كل ولاية حاكم يُعينه الرئيس، في حين تعين الحكومة المركزية مديري المحافظات، أما التجمعات القروية فيحكمها عمداء ومجالس يتم انتخابهم مباشرة.

يتم في قرغيزستان زراعة وانتاج القمح والذرة والقطن والفواكه والفستق واللوز، وتشتهر بالمراعى الطبيعية ولديها ثروة حيوانية كبيرة، وتمثل34.5% الزراعة من إجمالي الناتج المحلي وفي مجال الثروة المعدنية تعد قرغيزستان، من أكبر مناطق انتاج الزئبق والأنتيمو في العالم كما تنتج كميات وفيرة من الفحم والذهب والقصدير والرصاص والزنك، وتُعد قرغيزستان من مصادر النفط الخام والغاز الطبيعي، وفيها اليورانيوم والرخام. كما اشتهرت بانتاج الحرير والعسل ، وتوجد بعض الصناعات الاليكترونية والمعدنية الخفيفة. وكان لاستغلال الثروات الطبيعية في قيرغيزيا من قبل القياصرة أكبر الأثر على تدنى مستوى دخل سكانها، فمستوى الدخل الفردي فيها أدنى من أية دولة أخرى في المنطقة رغم شهرة ثرواتها الطبيعية. (الشيخ،78:2006).

ويمثل قطاع الخدمات %46.1 من إجمالي الناتج المحلي، وينمو قطاع الخدمات بصورة مطّردة وذلك لظهور المؤسسات الخاصة الصغيرة.وقد أصبحت قرغيزستان عام 1998 أول دولة في كومنولث الدول المستقلة تنال عضوية منظمة التجارة العالمية ومعظم تجارتها الخارجية تتمثل في بعض المشغولات الذهبية والأحجار الكريمة والمنسوجات والقطن والملابس واللحوم .(الجزيرة نت ،2007) والملحق رقم (4) يبين حجم الصادرات والواردات الرئيسية لعام 2010.

المطلب الخامس : جمهورية طاجيكستان

تقع على الحافة الجنوبية لمجموعة دول آسيا الوسطى، وتحدها من الشمال قرغيزستان، ومن الجنوب أفغانستان، ومن الشرق الصين، ومن الغرب أوزبكستان وتُعد طاجيكستان من أصغر دول آسيا الوسطى ويبلغ عدد سكانها حوالي 7 ملايين نسمة حسب احصائيات 2007 .(شبكة الجزيرة نت ، 2010)

وفي مايلي جدول يبين الجماعات العرقية واللغات والديانات في جمهورية طاجيكستان حسب إحصائيات 2010.

الجماعات العرقية	اللغات المستخدمة	الديانات
طاجيك %79.9	الطاجيكية هي اللغة الرسمية للدولة	مسلمون %90
أوزبك %15.3	الأوزبكية اللغة الرئيسية لنحو %25 من السكان	مسيحيون روس %3
روس %1.1		ديانات أخرى %7
قرغيز %1.1		
عرقيات أخرى %2.6		

المصدر : www.cia.gov

ويعتمد اقتصادها على الرعي والزراعة، لذا فهي من الدول الفقيرة فـــي مواردهـــا الاقتصادية، وتعتمد اعتماداً اساسياً على الدعم الروسي.(الهواري : 38:1995).

وتبلغ مساحة طاجيكستان 143.100 كيلو متر مربع وتمتلــك منـــاجم كبيـــرة مـــن اليورانيوم تم اكتشافها في الثلاثينيات، وفي مدينة تابوشا الطاجيكية تـــم تـــشييد أول معمـــل سوفيتي لاستخراج اليورانيوم، الذي استخدم كمادة أولية لتصنيع البلوتونيوم المستخدم في صنع القنبلة الذرية، وفي 29أغسطس 1949 تم تفجير أو قنبلة بلوتونيومية مصنوعة من اليورانيوم الطاجيكي الذي يتواجد في مناجم أورسمان وتابو شار، وهناك مصنع للصواريخ فـــي مـــنجم ناوجزران– تشيفريك، ومنجم كيزل جهر الذي يحتوي– إلى جانب اليورانيوم– على ثـــروات من الذهب.(سليم،2001، 294)

يسود في طاجكستان نظام المزارع الجماعية إلى جانب المزارع التابعة للدول، وتبلغ مساحة الارض الزراعية ما يقرب من مليون هكتار، وتعتمد على الري مـــن شـــبكة مائيـــة منتظمة، الأمر الذي ساعد على تكثيف زراعة بعض المحصولات الـــشبه مداريـــة، وتمثـــل الزراعة 22.7% من إجمالي الدخل المحلي، والقطن هو المحصول الرئيسي ،(ســـليم،2001، 294)..

تتكون السلطة التنفيذية من رئيس للدولة ومجلس وزراء، ولرئيس الدولة صلاحيات تعيين رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء، وتم تعديل الدستور في عهد الرئيس إمام علي رحمانوف الذي تولى زمام الحكم عام 1994، ليتاح للرئيس فرصة ترشيح نفـــسه لرئاســـة الجمهورية أكثر من فترتين، ويعين رئيس الجمهورية رؤساء الولايات، ولكل ولاية مجلس يتم انتخابه انتخابا مباشراً.(الجزيره نت،2011)

تسمى السلطة التشريعية المجلس الأعلى وتتكون من مجلسين هما المجلس الـــوطني يُختارون بالانتخاب غير المباشر .ومجلس النواب يُختارون بالانتخاب الشعبي المباشر، وينص الدستور على استقلال القضاء، وينص في الوقت نفسه على أن من حق رئيس الدولة تعيـــين القضاة وإقالتهم بموافقة مجلس النواب. وتنقسم طاجيكستان إلى ثلاث ولايات رئيسية هي سُغد وخاتلون وغورنو–باداخشان، وإدارة العاصمة دوشنبه مستقلة. والملحق رقم (5) يبين حجـــم الصادرات والواردات الرئيسية لعام 2010.

المطلب السادس : المعوِّقات المؤثرة على تطور واستقرار دول آسيا الوسطى

يكتسب التاريخ السياسي الحديث لآسيا الوسطى دلالة خاصة في الإطار العام لتاريخ أورآسيا فمنع تقدم الروس في القرن التاسع عشر نحو الجنوب عبر السهوب الشمالية وتقدم الإنجليز نحو الشمال عبر الهند وقعت آسيا الوسطى بين فكي الاستعمار وأصبحت ضحية للُّعبة الكبرى التي عكست التنافس بين الجيوسياسية البحرية القائمة على تطويق الإنجليز وتوسعهم نحو المراكز عبر السواحل البحرية لتسود حقبة من الانهيار والتشتت الثقافي والسياسي والاقتصادي والديموغرافي ولعلها المرة الأولى في تاريخ آسيا الوسطى التي تحول فيها إلى منطقة مهملة هامشية خاضعة لضغوط الإقليم الحضارية المحيطة، ومن أبرز الأزمات التي تولدت عن هذا السكوت والانهيار ما حدث من تفكك لوحدة هذا الإقليم بعد أن بات مكشوفاً أمام التأثيرات الخارجية. وتتمثل أسوأ مراحل هذا الإنهيار في وقوع منطقة آسيا الوسطى تحت سيطرة الإستعمار الشرقي والغربي بالمعنى الكامل بعد أن آلت روسيا والصين إلى أيدي الشيوعيين.

وتواجه دول آسيا الوسطى مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على دول المنطقة وتُشكل عائقاً رئيسياً أمام تطوّرها التي سيتم استعراضها بشكل موجز بمايلي :

اولاً : التحديات الثقافية التي تواجه دول آسيا الوسطى بعد الاستقلال:

تتميز دول آسيا الوسطى بتطابق كبير بين القومية والدين، فالهوية القومية المحلية (كازاخستاني أو أذربيجاني) تعني الانتماء إلى الدين الإسلامي، ويسود لدى أبناء القوميات المحلية المذهب السني ويتكلم أبناء تلك الدول لغات ذات أصول تركية،عدا طاجيكستان حيث تغلب عليها اللغة والثقافة الفارسية، ومنذ أوائل السبعينيات، بدأت تجتاح آسيا الوسطى حركة مطّردة من نمو الشعور بالهوية الإسلامية، وتأخذ هذه الصحوة أشكالاً تتمثل في العودة إلى ممارسة الشعائر، وتأخذ بالأساس شكل "الإحياء الثقافي الإسلامي" والتأكيد المتزايد للشخصية الإسلامية متمثلاً في مقاومة الترويس والتمسك باللغة القومية المحلية، ومع ذلك تعاني جمهوريات آسيا الوسطى من بعض المشكلات الثقافية المتمثلة في مايلي:

1- التعدد القومي والإثنى التي تعاني منه جمهوريات آسيا الوسطى:

فمثلاً في أوزبكستان أقليات عرقية عديدة (ما يقرب من 130 قومية)، ويحرص متخذو القرارات على طمأنة الأقليات واستمالتهم حتى لا تشعر هذه الأقليات بخطر التفوق العرقي الطاغي للأوزبك . (سليم،123،2001).

وفي قرغيزستان توجد مشكلة أمن الجماعات العرقية والقومية، حيث يوجد (80) قومية، وفي تركمانستان توجد مشكلة الانتماء القبلي بوجود عدة قبائل، ومشكلة هذه القبائل أنها لا يمكن أن تخضع في إداراتها المحلية أو السياسية لحاكم من خارج القبيلة.

2- نمو الحركات الأصولية والتطرف العرقي في الجمهوريات الإسلامية:

يُمكن أن يؤدي صراع الحضارات إلى تصدع في هذه الجمهوريات المتقدمة إلى عرقيات مختلفة، فعلى سبيل المثال، فإن الأقلية الروسية المثقفة في كازاخستان، تلعب دوراً مهمّاً في التنمية الاقتصادية لهذه المنطقة، لذا يحتمل أن تعاني من هيمنة التيار الإسلامي ،وفي ضوء وجود تيارات اسلامية وتزايد الاهتمام من قبل شعوب آسيا الوسطى وقربها من أفغانستان وايران فقد ظهرت بها بعض الحركات الأصولية التي يمكن أن تُشكل تهديداً لأمن واستقرار هذه الدول وتهدد المصالح الأجنبية بها، ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول أن تفرض على دول المنطقة التحول نحو النظام الديمقراطي، مع العلم أن العوامل الخارجية بمفردها لا يمكن أن تدفع بدولة ما نحو الديمقراطية دون توافر مجموعة من العوامل الداخلية الموضوعية التي تهيئ البيئة لهذا التحول (سليم، 1999: 134).

ثانياً : التحديات الاقتصادية والسياسية

لقد كان التوجه العام لدول آسيا الوسطى إبان الاستقلال هو استغلال ضعف موسكو وبناء علاقات قريبة مع الغرب والابتعاد عن السيطرة الروسية، غير أن هذا لم يتحقق نظراً لعدم ثقة الغرب بالزعامات الجديدة التي كانت امتداداً للحقبة السوفياتية مما جعلت هذه الدول تقترب من موسكو من جديد خصوصاً في حقبة الرئيس فلاديمير بوتين ، ومن الملاحظ في هذه الأطر هو تقوقع تركمانستان على نفسها بزعامة رئيسها الراحل صابر مراد نيازوف الذي حكم البلد خلال 15 عاماً بفلسفته الخاصة وطريقته الفريدة في الاستبداد. وهناك عوامل أخرى لعدم نجاح الأطر الرسمية منها تطلع الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف للعب دور الشرطي

في آسيا الوسطى نظراً لموقع أوزبكستان الجيواستراتيجي التي تتاخم الدول الأربع التي تضم أكبر تجمع بشري في المنطقة.

ويبقى ملف الحدود مفتوحاً للنقاش بين بعض دول آسيا الوسطى حيث تم رسمها أثناء الحكم الشيوعي في عشرينيات القرن الماضي وتم توزيع القوميات والعرقيات بشكل يخدم مصالح موسكو آنذاك، غير أن هذه الحدود خلقت مشاكل عديدة بين هذه الدول بعد الاستقلال. لقد وجدت الكثير من القوميات نفسها كأقليات عرقية وقومية مهمشة في معظم الأحيان، مثل الأوزبك في قرغيزستان وكازاخستان وتركمانستان وطاجيكستان، والطاجيك في أوزبكستان والقرغيز في أوزبكستان وطاجيكستان خصوصاً في مثلث وادي فرغانة حيث تتلاقى حدود الدول الثلاث معاً، مع أن الخلافات الحدودية واتهامات التدخل في الشؤون الداخلية لم تصل إلى حد الحروب والمعارك بين هذه الدول غير أن العلاقات الطاجيكية الأوزبكية ما زالت تشهد توتراً مستمراً تصل لحد غلق الحدود وتبادل الاتهامات بدعم المعارضة المسلحة لكل دولة.

لقد شكلت الأصولية الإسلامية أهم عنصر قلق لدى دول آسيا الوسطى التي تحكمها أنظمة علمانية، وربما الاستثناء الوحيد في المنطقة هو طاجيكستان التي ينص فيها الدستور على علمانية الدولة بجانب إعطاء حق تأسيس أحزاب على أساس ديني كخطوة توفيقية بين الإسلاميين والحكومة الطاجيكية التي خاضت حرباً أهلية لمدة خمس سنوات بين 1992-1997. (تانب، 13:2007).

ورغم القوانين المتشددة ضد مظاهر التدين بشكل عام في كل الجمهوريات وسن قوانين متعددة لوقف العمل الإسلامي العام ووضع الأنشطة الإسلامية ضمن إطار رسمي ضيق تشرف عليها الحكومة بشكل مباشر فإن الشارع العام خصوصاً بين العرقيات المسلمة يُعبّر عن إسلاميته بأشكال مختلفة.

لكن لم تقتصر المشكلة على الصراعات الإثنية والعرقية في المنطقة، وانما هناك العديد من المشاكل التي تقف أمام مسيرة التقدم في دول المنطقة، وأهم هذه العوائق هي الفقر والفساد وعدم المساواة الاقتصادية.

على الرغم من أن الطبيعة صنعت فرصًا عظيمة لدول المنطقة يمكن استغلالها في دعم التقدم الاقتصادي، وذلك يتمثل في غناها بالثروات الطبيعية من ذهب وبترول وغاز طبيعي، وتُعد هذه الثروات أكثر المجالات جذبًا للاستثمارات الأجنبية على مستوى العالم، ولكن مع وجود أنماط غير عادلة للتنمية تؤدي إلى وجود مستويات متدنية من المعيشة وانتشار الفساد. وبالتالي لابد من تواجد أسباب لدخول الفقر والفساد في حياة مجتمعات دول المنطقة:-(فاروق:2008)

1. سوء إدارة موارد الدولة:

زيادة موارد الثروات الطبيعية في الدولة يثير هجرة موجهة اقتصاديا، وتستقطب مجموعات إثنية، وبالتالي زيادة البطالة، ويعود ذلك إلى أن الدولة هي التي تحصل على معظم الناتج من استغلال الموارد الطبيعية، وتستخدم في معظم الأحيان هذه الموارد في زيادة الإنفاق العسكري، من أجل فض النزاعات، وليس من أجل إنشاء بنية تحتية جيدة لجذب مزيد من الاستثمارات، وبالتالي هنا يحدث سوء لإدارة الموارد الاقتصادية.

2. ضعف المؤسسات في الدولة:

بعد استقلال دول آسيا الوسطى بدأت هذه الدول تحول توجهها من النظام الشيوعي إلى نظام اقتصاد السوق الحر، لكن لم يتبع هذا التحول تحسين في مؤسسات الدولة، فظلت الدول المستقلة محتفظة ببعض المؤسسات التي كانت على العهد السوفيتي، وبالتالي أصبحت المؤسسات الراهنة غير متكافئة مع متطلبات الإقتصاد بنظامه الحالي، مما أدى إلى انتشار الفساد في هذه المؤسسات من خلال تقديم الرشاوى والتسهيلات، بواسطة الأشخاص العاملين بالمؤسسات الاقتصادية (فاروق،2008).

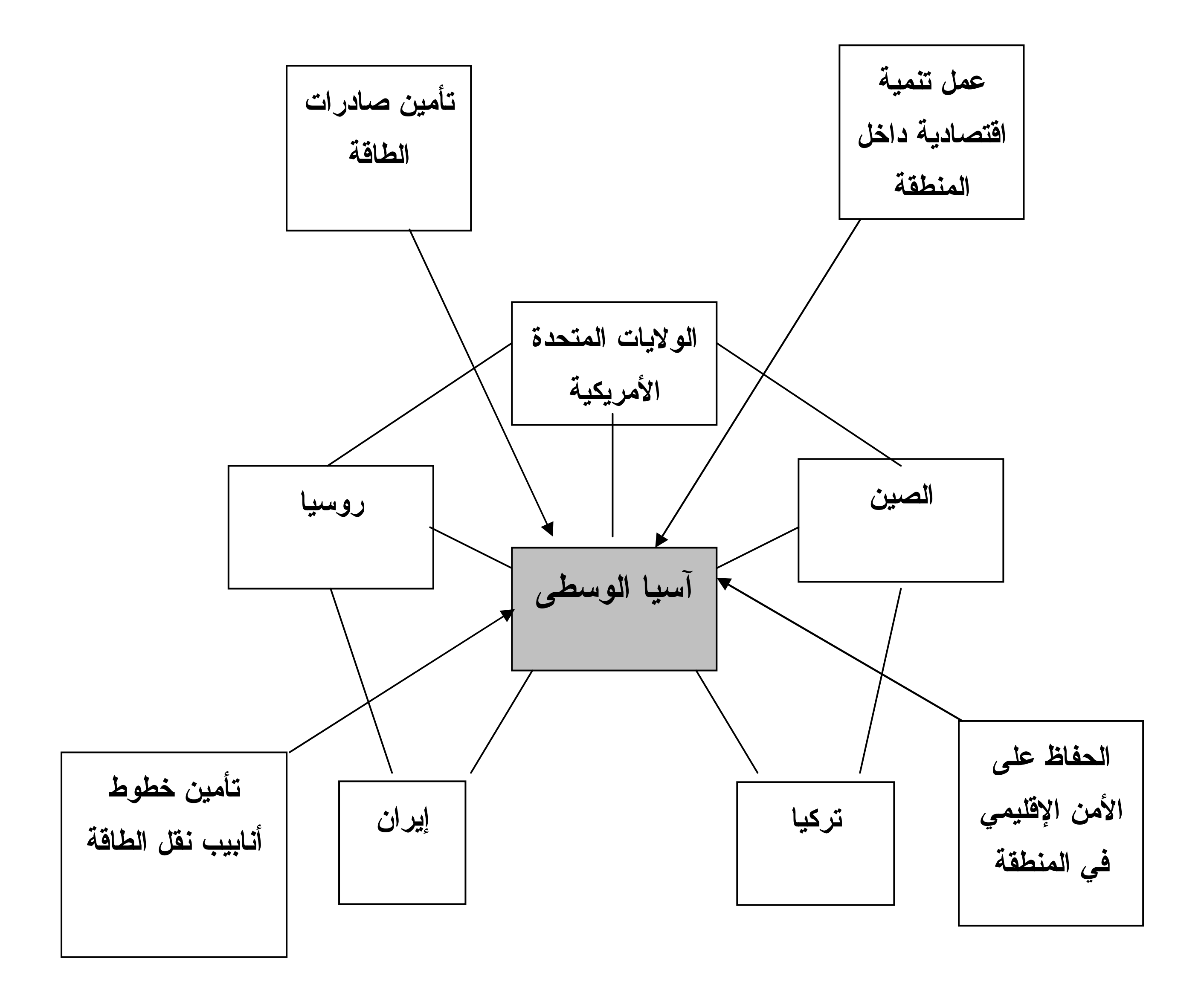
من جهتها شكلت أفغانستان أحد أهم مصادر القلق لدول آسيا الوسطى، وقد دفع الخطر الأصولي القادم من الجنوب خصوصا في فترة حكم طالبان لأفغانستان هذه الدول لمزيد من الإجراءات المتشددة ضد الإسلاميين بل دفعت كلاً من طشقند ودوشنبه للتقارب رغم خلافاتهما التي تمثلت في دعم الفرقاء الأفغان من الطاجيك والأوزبك.

لقد شكلت أحداث 11 سبتمبر/أيلول وما أعقبها من حرب أميركية على أفغانستان فرصة ذهبية لزعماء دول آسيا الوسطى -خصوصا أوزبكستان- لمد يد التعاون مع الولايات المتحدة وفتح البلاد للقواعد العسكرية الأميركية، ولقد ظهر التعاون جليا في اتخاذ

موقف متشدد من الثورات الملونة التي بدأت من أوكرانيا ومــرت بجورجيــا وأخيــرا فــي قرغيزستان عام 2005، رغم الإمكانيات الضخمة التي تملكها هذه الدول خصوصاً في مجال الطاقة، فإن القرارات السياسية للنخبة الحاكمة حرمت شعوب هذه المنطقة من الاستفادة مــن هذه الموارد إن على مستوى الدول نفسها أو على مستوى المنطقة ككل (تانب، 2007).

ولقد أدت السياسات الاقتصادية الخاصة بكل دولة إلى فتح ملفات أخرى ساخنة بــين هذه الدول أهمها ملف المياه التي تبدو كل من طاجيكستان وقرغيزستان تقايضان فيه الــدول ذات المخزون النفطي والغازي الضخم .وقد حذرت تقارير دولية مهتمة في مجال المياه مــن نشوب نزاعات في آسيا الوسطى حول المياه إذا لم تتفق هذه الدول على إعادة توزيع النــسب حيث تشكل قرغيزستان وطاجيكستان 90% من مصادر مياه المنطقــة فــي حــين تــشكل أوزبكستان وكازاخستان أكبر جهتين مستخدمتين للمصادر المائية.

ومع حصول جمهوريات آسيا الوسطى على استقلالها على نحو مفاجئ وغير متوقع اندفعت نحو عملية تحول متناقض ومُضطرب ، بدأت هذه الدول تشهد تغييرات سياسية مهمة على المستوى المحلي والخارجي ظهر ذلك من خلال محاولات هذه الدول بناء الدولة على أسس مختلفة للوصول إلى تحقيق التنمية والاستقرار ، تزامن ذلك مع تزايد التنافس بين كثير من القوى للعب دور مؤثر في واقع ومستقبل المنطقة ، مما ساهم في جعلها من أكثر مناطق العالم سخونة وتعرضاً للتنافس بين هذه القوى والتي تعمل على حماية مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة ومن أبرز هذه القوى على المستوى الدولي (الولايات المتحدة الامريكية ، روسيا ، الصين) والمستوى الاقليمي (تركيا ، ايران ، اسرائيل) ، والتي يعبر عنها الشكل التالي:


تأمين صادرات الطاقة
عمل تنمية اقتصادية داخل المنطقة
الولايات المتحدة الأمريكية
روسيا
الصين
آسيا الوسطى
تأمين خطوط أنابيب نقل الطاقة
إيران
تركيا
الحفاظ على الأمن الإقليمي في المنطقة

الفصل الثالث

المصالح والأهداف الروسية في منطقة آسيا الوسطى

استمرت روسيا في سياستها المتمثلة بالحفاظ على مواقع نفوذها في منطقة آسيا الوسطى إدراكاً منها لخطر وجود أي قوى دولية و اقليمية تنافسها على إرثها السابق الذي ورثته عن الاتحاد السوفييتي وكذلك تأمين مصالحها الحيوية في المنطقة، لذا تسعى لعقد اتفاقيات وتحالفات مع بعض الدول لتعزيز نفوذها.

وأن روسيا تجد نفسها مسؤولة عن حفظ السلام والاستقرار وأمن منطقة دول الكومنولث، ونشطت الدبلوماسية الروسية لإضفاء الشرعية على عمليات حفظ السلام في المنطقة والحصول على مساعدات مالية للقيام بذلك التغير وأن روسيا ترتبط بمصالح إستراتيجية أمنية واقتصادية مع دول آسيا الوسطى، ونظراً لهذه المصالح فإنها تتمسك بالحفاظ على نفوذها في هذه المنطقة الحيوية، وقد شهدت الإستراتجية الروسية تحولاً كبيراً منذ تفكك الاتحاد السوفييتي واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى نظراً للمصالح الروسية الإستراتيجية في هذه المنطقة، وقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أكثر من مناسبة حرصه على استعادة روسيا لهيمنتها كقوة عظمى ولمكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي ، وضرورة تبؤ روسيا مكاناً مناسباً في صفوف الدول الكبرى في القرن الحادي والعشرين (سليم وآخرون،2001: 144) .

عمدت روسيا إلى الدخول في مختلف الأحلاف في المنطقة لتنفيذ أهدافها، فنجحت في بعضها وأخفقت في البعض الآخر، ومثال على ذلك، عندما استعانت أرمينيا بالقوات الروسية طواعية للمرابطة في أراضيها عام 1993، وهذه القوات كانت مسلحة بدبابات من طراز T.72 ومدرعات حاملة للجنود، ومدفعية، ونظام دفاع جوي، وكانت في نظر أرمينيا ورقة ضغط بيدها تجاه تركيا وأذربيجان اللتين تمثلان تهديداً خارجياً لأمن أرمينيا (درويش، 2001: 67).

ومنذ أواخر عام 2003 قامت روسيا بتوقيع اتفاقية مع قرغيزستان تسمح بموجبها الأخيرة للطائرات الحربية الروسية بالهبوط في قاعدة (كانت) الجوية، وأوجدت حاميات عسكرية في حدود ما بين (800–1500) جندي في قواعد بأرمينيا وجورجيا وكازاخستان وطاجيكستان فضلاً عن احتفاظ روسيا بفرقة مدرعة من المُشاة تضم 10 آلاف جندي في وسط طاجيكستان. تعاظم الوجود العسكري الروسي في قرغيزستان بعد إنشاء قاعدة "كانت"

الجوية ومهمتها تعقّب الحركات الإسلامية المُسلحة في البلاد، وقاعدتين عــسكريتين لتوجيــه الغواصات النووية، ومحطة استقبال المعلومات من الأقمــار الــصناعية العــسكرية لتوجــه الصواريخ الباليستية (عاطف، 2006: 78).

تعتبر روسيا أن منطقة آسيا الوسطى جزء من أمنها القــومي وتُحــاول باســتخدام مختلف الوسائل العمل على توسيع قاعدة نفوذها الإقليمي بما يتلاءم وطبيعة المصالح المُتبادلة بين الجانب الروسي ودول المنطقة ، ولتناول موضوع الأهمية والأهداف الروسية في منطقة آسيا الوسطى سيتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا

المبحث الثاني: الأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية في علاقة روسيا مع دول آسيا الوسطى

المبحث الأول

الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى بالنسبة لروسيا

تعمل روسيا ومنذ عام 1991 على تعزيز نفوذها وهيمنتها في جمهوريات الاتحـاد السوفيتي (السابق) بصفة عامة وآسيا الوسطى بصفة خاصة، وقد قدّم المسؤولون الروس عدة مبرّرات في مقدمتها الحفاظ على الأمن القومي الروسي والسيطرة على الصراعات الإثنية في دول الجوار، وسعت من أجل أن تظل المنطقة واقعة تحت المظلة الأمنية الروسية، حيث بدأت روسيا في إعادة إدماج أمنها وأمن آسيا الوسطى والقفقاز في منظومة موحدة في إطار اتفاقية الأمن الجماعي وهي تحالف عسكري سياسي شكله عدد من الجمهوريات السوفيتية الـسابقة على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة بتاريخ 17 مايو/أيار عام 1992 .ويضم كلاً من كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيرستان وطاجكستان، وأرمينيا. وركّزت روسيا على مـصير الروس الذين يعشون في منطقة آسيا الوسطى وحثهم على البقاء وسعت إلى تقويـة التكامـل الاقتصادي مع هذه الدول، وأن تظل بمثابة رجل الشرطي الإقليمي "الذى يحمـي دول آسـيا الوسطى". (سويلم،2006 : 83).

تكتسب منطقة آسيا الوسطى أهمية جيواستراتيجية لروسيا بحكم التقارب الجغرافـي والموروث الثقافي لتلك الدول وكذلك الارتباط الاقتصادي وتشابك المصالح بين تلك الدول مما دفع بروسيا إلى استخدام مختلف الوسائل للدفاع عن مصالحها في المنطقة. من هنا يتناول هذا المبحث تحليلاً للأهمية الإستراتيجية والمصالح الروسية في المنطقة من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : العوامل المُؤثِّرة في اهتمام روسيا بمنطقة آسيا الوسطى

المطلب الثاني : المصالح الروسية في منطقة آسيا الوسطى

المطلب الأول : العوامل المُؤثِّرة في اهتمام روسيا بمنطقة آسيا الوسطى

تُعتبر آسيا الوسطى المجال الحيوي لروسيا ومنطقة تُشكل محوراً أساسياً لنفوذها، وتعتبر روسيا أن تدعيم الأمن الجماعي مع هذه الدول في إطار رابطة كومنولث* الدول المستقلة والذي كان يُمثل الخيار الأمثل بالنسبة للأمن العسكري الروسي، ثم كان التغول العسكري الروسي لحفظ الاستقرار في عدد من دول الكومنولث، وذلك انطلاقاً من أنّ لروسيا مسؤولية خاصة في حفظ السلام والاستقرار في منطقة الاتحاد السوفيتي (السابق)، وأنّه إذا لم تَقم روسيا بهذا الدور فإن الفراغ الناجم عن ذلك يمكن أن تقوم به دولة أخرى ليست بالضرورة صديقة لروسيا، بل قد تكون منافسة لها أو مصدراً لتهديدها (سليم، 2001: 134).

وأكّدت روسيا أن دورها الخاص في الحفاظ على الاستقرار في منطقة الكومنولث ليس دور الشرطي، ولكن حفظ السلام، كما أنه لا يعني تدخل روسيا في الشؤون الداخلية لجيرانها (Alvin, 1994: 575) .

يُضاف إلى ذلك وجود عدد كبير من الروس المنتشرين في دول آسيا الوسطى وباقي دول الكومنولث ويمثلون نسبة يعتد بها من سكان هذه الدول، مثل كازاخستان يمثلون 23.7% من عدد سكانها وقيرغيستان 12.5%، وتركمانستان 12.5% وأوزبكستان 5.5% وطاجكستان 1.1%، وتعكس الهجرة الكبيرة للروس من دول الكومنولث إلى روسيا خاصة من آسيا الوسطى مدى تردي أوضاع الروس في هذه الدول، ومن مصلحة روسيا الدفاع عن مصالح هؤلاء الروس في مناطق وجودهم وذلك لإيقاف الهجرة، حيث ترتفع تكلفة استيعابهم خاصة في ظل تردِّى الأوضاع الاقتصادية في روسيا. (www.cia.gov، 2010).

ونتيجةً لتزايد التدخلات الإقليمية فقد بدأت روسيا تشعر بقلق شديد من إمكانيّة فقدان نفوذها في المنطقة مقابل القوى الإقليمية، وهذا القلق الروسي أدّى إلى حدوث توافق جديد بين الساسة الروس فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا المنطقة لمنع نفوذ القوى الاقليمية والدولية ، في هذا الاتجاه عادت روسيا إلى إستخدام رؤيتها التقليدية والتي تقوم على استعادة سيطرتها وقوتها على حدودها السابقة. وفي هذه الرؤية تمّ طرح مسألة إعادة إحياء الإمبراطورية

* رابطة الدول المستقلة هي منظمة إقليمية تضم بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق وهذه الدول هي روسيا، بيلاروسيا، اوكرانيا، مولدافيا، جورجيا، ارمينيا، أذربيجان، تركمانستان، أوزبكستان، كازخستان، طاجكستان وقرغيزيا. والرابطة ليست مجرد تنظيم رمزي بحت، وانما منظمة تتحد بتعاون متميز وتشمل مجالات التجارة والتمويل والقوانين، والأمن. كما أنها تعزز التعاون في مجال الديمقراطية ومكافحة التهريب والارهاب. وتشارك منظمة رابطة الدول المستقلة، في قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة. نقلا عن لوسوعة الحرة ويكيبيديا.

باستخدام كافة الإمكانات السياسية والاقتصادية، بل وحتى العسكرية، ويرى السياسون المؤمنون بهذه الرؤية أنّ روسيا ما زالت لديها مصالحها الخاصة في آسيا الوسطى، ويجب أن تتواجد في هذه المنطقة بشكل فعَّال وتحذرها من تأثيرات العوامل الخارجية (الشيرازي،2000: 44).

كما تسعى روسيا إلى الاستفادة من المصادر الطبيعية والمخزون الإستراتيجي من النفط والغاز في آسيا الوسطى، وتضغط دول آسيا الوسطى ذاتها على روسيا كي يستمر وجودها كضامن للأمن وهو ما عبَّر عنه عكسر أكاييف رئيس جمهورية قرغيزستان بقوله: "يعتمد الكيان الأورآسي على مدى استمرار روسيا كقوة عالمية، فإذا ما انهارت روسيا فإنّ ذلك ستكون له آثار سلبية على قرغيزستان، ولهذا يجب أن نسهم في دعم روسي".

اعتبرت دول آسيا الوسطى أن الدور الروسي لا غنى عنه باعتبار أنَّ روسيا هي الضامن للأمن الداخلي والإقليمي، وبالذات في مواجهة القوى الإقليمية الجديدة، وفي مواجهة الحركات الإسلامية التي بدأت في النمو في هذه الدول، وبالتالي فإن هذه الدول تعتبر روسيا "رجل الشرطة الإقليمي" الذي يحميهم، ويحافظ على أمنهم ووضعهم ومكانتهم وقوتهم، وفيما يتعلق بهذا الشأن قام زعماء هذه البلدان بالتنويه مرات عديدة إلى تجديد وإحياء توحيد التوجهات السياسية- الإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى.

المطلب الثاني : المصالح الروسية في منطقة آسيا الوسطى

تنطلق روسيا في علاقتها مع دول آسيا الوسطى من مجموعة من الأهداف والمصالح التي تسعى لتحقيقها في المنطقة والتي تتمثل بما يلي :

اولاً : احتواء العنف وعدم الاستقرار وحصار التطرف الإسلامي:

تحرص روسيا على عدم وصول عمليات العنف التي قد تحدث في منطقة آسيا الوسطى إلى حدودها، وقد دفع الفراغ السياسي الإستراتيجي الذي نتج عن فشل الأيديولوجية الشيوعية والدعاية الغربية الشديدة ضد الراديكالية الإسلامية، روسيا لأن تنظر للأصولية الإسلامية كخطر رئيسي يهدد مصالحها القومية، وتعمل السياسة الخارجية الروسية للتأكد من تحقيق هدف رئيسي وهو أن لا يصل الإسلام السياسي إلى درجة من القوة والانتشار مما قد يُعرِّض مصالحها لخطر شديد ويوجه ضربة فعَّالة للنفوذ الروسي في منطقة آسيا الوسطى.(الشيرازي،2000: 45)

ثانياً : منع النفوذ الأمريكي والأوروبي من التغلغل داخل منطقة آسيا الوسطى والقفقاز:

صدرت وثيقة موقّعة من قِبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 24 ينـــاير 2000، تتضمن مفهوم الأمن القومي الروسي من خلال منظومة متكاملة لــضمان الأمـــن للمجتمـــع والدولة ضد المخاطر الداخلية والخارجية، في ظل التأكيد على أن روسيا واحدة مـــن الـــدول الكبرى وأنّها ذات موقع أوروبي آسيوي مهم، وذات قدرات علمية وتقنية وقدرات عـــسكرية كبيرة، ومن ثم فهي ستواصل دورها في السياسة الدولية رغم مشكلاتها الداخليـــة، وعبَّـــرت الوثيقة عن رفضها للإستراتيجية الأمريكية للسيطرة العالمية وتوسع حلف الأطلـــسي شـــرقاً، وعزم موسكو للدّفاع عن مكانتها الدولية، ومقاومة المحاولات الأمريكية لإضعافها وعزلهـــا.

وتحاول روسيا وباقي دول الكومنولث استعادة وضع التوازن السياسي والاقتـــصادي في منطقة آسيا الوسطى، وتُحاول الحد من سعي الولايات المتحدة الدؤوب للانفراد بالمنطقة، ومحاولة جذب بلدان هذه المنطقة للسير في فلكها، وتشجيعها للتعاون مع الحلـــف الأطلـــسي بهدف تطويق روسيا جغرافياً وعسكرياً لإضعافها دولياً بوصفها مركزاً دولياً مؤثِّراً وإضعاف دورها في المنطقة (هاليداي،26:2002).

المبحث الثاني

الأبعاد السياسية والأمنية والعسكرية في علاقة روسيا مع دول آسيا الوسطى

تسعى روسيا إلى إعادة نفوذها في دول جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وبدول آسيا الوسطى بشكل خاص ، وتنتهج روسيا استراتيجيات عدة ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في المنطقة، وقد استخدمت الأساليب الدبلوماسية والسياسية المتزنة بعيداً عن المواجهات المباشرة مع القوى الأخرى واستطاعت أن تحقق بعض النجاحات في علاقاتها مع دول المنطقة، وتعمل روسيا على تعزيز التعاون الأمني مع دول المنطقة فقامت بتوقيع اتفاقيات أمنية والإبقاء على الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية من أجل الحد من نفوذ التحالفات الخارجية.

ولتحقيق الأهداف الروسية في منطقة آسيا الوسطى لجأت روسيا إلى اعتماد إستراتيجية واضحة تجاه دول المنطقة واعتماد مجموعة من الأبعاد في تحقيق أهداف سياستها الخارجية التي سيتم تناولها في المطالب التالية :

المطلب الأول : البعد السياسي في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى

المطلب الثاني : البعد الأمني في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى

المطلب الثالث : البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى

المطلب الأول : البعد السياسي في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى

يُعد البعد السياسي أحد الأبعاد الرئيسية والمهمة في السياسية الخارجية الروسية تجاه هذه الدول، وذلك لحماية المصالح الروسية في المنطقة ، تعتبر روسيا أن حماية الروس المتواجدين في المنطقة موضع اهتمام السياسة الروسية، وكثيراً ما يتخذ هذا الموقف مُبرراً لإرسال قوات روسية للتدخل والحد من الهيمنة الروسية على هذه المناطق، وتعكس الهجرة الكبيرة للروس من دول الكومنولث إلى روسيا خاصة من دول آسيا الوسطى مدى تردي أوضاع الروس في هذه الدول، ومن مصلحة روسيا الدفاع عن مصالح هؤلاء الروس في مناطق وجودهم، وذلك لإيقاف هجرتهم إليها، حيث ترتفع تكلفة استيعابهم خاصة في ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية في روسيا.(الشيخ،2001)

ومن جهة أخرى فإن الهجرة الواسعة للأقليات الروسية من دول آسيا الوسطى إلى روسيا يُمكن أن تزيد المشاكل المتفاقمة في روسيا، فتقوم السياسة الخارجية الروسية على حماية الأقليات الروسية في هذه الدول ، وقد أعطت روسيا لنفسها الحق في التدخل العسكري في المنطقة إذا ما تعرضت حياة هؤلاء الملايين وممتلكاتهم لأي تهديد وينتاب روسيا الإحساس بالقلق من توسع الحرب الداخلية الأهلية في طاجكستان واحتمال انتقال عدواها إلى باقي دول آسيا الوسطى، حيث يوجد ما يقرب من 350 ألف نسمة من الأقلية الروسية في طاجكستان، وهاجر ما يقرب من 200 ألف من هذه الأقلية، حيث واجهوا في روسيا مشكلة الإسكان والعمل والتوظيف، وقد أدّت هذه المشكلة إلى أن تزيد موسكو اهتماماً خاصاً بنظام الأمن الجماعي وأن تستخدم هذا النظام للحفاظ على حياة الأقلية الروسية في المنطقة، حيث أقدمت على ذلك بالفعل فيما يتعلق بحالة طاجكستان، هذا بالإضافة إلى أن روسيا استطاعت أن تستفيد من القوات العسكرية في باقي الجمهوريات الأخرى لتحقيق هذا الهدف وحتى تساعد على تحقيق الاستقرار ودعم جهود التنمية في المنطقة .

تدرك روسيا أن اهتمام واشنطن بإنشاء قواعد عسكرية في آسيا الوسطى لا يرتبط أساساً بعملياتها العسكرية في أفغانستان، بقدر ارتباطه بمحاولات التغلغل في الإقليم وتدعيم نفوذها وحضورها الإستراتيجي، خاصة وأن الوجود الأمريكي في أفغانستان يسمح لها بإقامة ما تريد من قواعد في أنحاء البلاد، دون حاجة لقواعد خارجية، قد يكون بعضها بعيداً وفائدته محدودة، مثل قاعدة "خان أباد" التي تقع على بعد 120 ميلاً شمال الحدود الأفغانية، وهي مناسبة تماماً للأعمال العسكرية في شمال أفغانستان، ولكن معظم العمليات الأمريكية في أفغانستان تجري جنوب وجنوب شرق البلاد .(الزواوي،2010)

لذا بدأت روسيا في السعي إلى مد نفوذها خارج إطار حدودها الجغرافية، ولذلك وضعت لها استراتيجية أولية للسيطرة على أربع دول رأت أنها حاسمة لخططها في أن تصبح قوة عالمية من جديد، وتلك الدول الأربع هي أوكرانيا وبيلاروسيا وكازاخستان وجورجيا، وقد تمكنت من السيطرة على الدول الثلاث الأولى وإدخالها تحت السيطرة الروسية، أمّا الأخيرة وهي جورجيا، فلا تزال في جوهر التركيز الروسي حتى تعيدها مرة أخرى إلى فلكها، ويأتي ذلك ليس في إطار سياسة توسعية روسية بل في إطار سياسة دفاعية؛ حيث أنّ روسيا تُعد دولة ممتدة بدون حواجز طبيعية تحمي حدودها، لذلك فإن العقيدة العسكرية الروسية تعتمد في أساس دفاعها على التمدد لخلق مناطق عازلة لحدودها الجغرافية، وكذلك لدرء الخطر الغربي متمثلاً في الولايات المتحدة وحلف الأطلسي، لذا تهدف روسيا دائمًا إلى خلق تلك المناطق العازلة بينها وبين أوروبا وآسيا والعالم الإسلامي.(الفطيسي،2010)

المطلب الثاني : البعد الأمني في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى

تعمل روسيا على حماية حدودها وتحاول العمل على محاربة كافة التنظيمات التي يُمكن ان تهدد أمنها الداخلي من خلال التعاون مع دول آسيا الوسطى لمحاربة الإرهاب وكذلك منع الصراعات الداخلية في المنطقة والتحكم في الأضرار الناجمة عنها من أهم المصالح الروسية في منطقة آسيا الوسطى والقفقاز.

إن الحدود المصطنعة بين جمهوريات آسيا الوسطى والتي قام ستالين بترسيمها وأخرج كثيراً من القوميات والعرقيات لتستقر في مناطق خارج حدود جمهورياتها، ويؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار في آسيا الوسطى، وبشكل خاص يتركز هذا في كازاخستان، حيث كانت طوال الحرب العالمية الثانية بمثابة مُعتقل لمختلف القوميات إلى درجة أن كازاخستان تضم الآن داخل حدودها أكثر من مائة قومية. وتظهر أهم الصراعات، والصراعات القومية الإقليمية واضحة في الأقلية الطاجيكية في أوزبكستان، وفي الأقلية الكبيرة من الأوزبك في طاجيكستان، وكذلك في كازاخستان وقرغيزستان، والأقلية الأويغورية في كازاخستان، والقزاق في أوزبكستان وغيرها، بالإضافة إلى القوميات الأخرى التي تقطن في القفقاز مثل الأذريين والأرمن والشيشان والكوريين والألمان وأقليات أخرى تلعب دوراً مهماً في اقتصاد المنطقة، وهذه الحالة من عدم الاستقرار والثبات تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وتحول دون تطور عمليات الاستثمار والتجارة الخارجية.(الشيرازي،2000 : 43)

ويتضح من خلال ذلك أنّ روسيا ستظل لاعباً مهمّاً في المنطقة لأسباب جغرافية. وترى دول المنطقة أن روسيا عنصر مهم لحفظ السلام، وأحد أسباب توازن القوى وعاملاً من عوامل استقرار المنطقة.

إن دول آسيا الوسطى ترفض تقوية دور كومنولث الدول المستقلة كإطار لتعاملها مع روسيا، وتفضل أن يتم هذا التعامل، إما في إطار ثنائي أو في إطار مؤسسي أو ذي طابع أوراسي شامل يضم روسيا والصين وتركيا ودول آسيا الوسطى، وهذا المشروع الذي اقترحته كازاخستان وأوزبكستان سنة 1994.(سليم، 1999: 134)

تعتبر روسيا أن مجموعة دول آسيا الوسطى تشكل عمقاً استراتيجياً لها، إلى جانب ما تمثلة من نطاق أمني جنوبي لها، لذلك وفي إطار اتفاقية الأمن الجماعي، والاتفاقيات الثنائية التي وقعتها روسيا مع دول آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين، تحتفظ روسيا بقواعد عسكرية لها داخل هذه الدول زادت أهميتها مع اقتراب حلف الأطلسي من الحدود الروسية في شرق أوروبا ودول البلطيق وفي أفغانستان. ومع ضعف اتفاقية الأمن الجماعي نتيجة الضعف الذي أصاب كومنولث الدول المستقبلية- انسحبت أوزبكستان عام1999منها، وأخذت الترتيبات الأمنية الثنائية تحل محل ترتيبات الأمن الجماعي وبموجب هذه الترتيبات، أصبح لروسيا نحو 10آلاف جندي من الفرقة (201) المدرعة في طاجيكستان، إلى جانب 15 ألف جندي أخرين يعملون في تأمين الحدود الطاجيكية الأفغانية، إلا أن هذه الترتيبات الأمنية لم تكن لترقى لمستوى مواجهة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها المنطقة، ذلك أن قوات الانتشار السريع التي تم تشكيلها في مايو2001 لتصبح آلية الكومنولث في الحرب ضد الإرهاب لا تزيد على 1500 جندي تشكلهم أربع دول هي روسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان، كما تركز نطاق حركتها فقط في مواجهة الإرهاب الناتج عن الأصولية الإسلامية القادمة من أفغانستان وإيران. وينطبق الحال ذاته من الضعف على مركز مكافحة الإرهاب الذي بدأ العمل في يونيو2001 حيث لم توفر الدول المشاركة فيه قرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان المستحقات المالية اللازمة لعملة.

ومن أبرز الترتيبات الأمنية، التي اتخذتها دول آسيا الوسطى مع روسيا، الدخول في منظمة (شنغهاي) للتعاون، ومجموعة جوام، وبرنامج (الناتو) الشراكة من أجل السلام، ومبادرة التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا الوسطى .

وبغض النظر عن ضعف النفوذ الروسي في المنطقة، إلاّ أن التطورات، التي أعقبت أحداث 11سبتمر والغزو الأمريكي لأفغانستان ثم العراق، أدت إلى تقسيم منطقة آسيا الوسطى والقفقاز من وجهة النظر الروسية إلى قسمين، **الأول:** يمثله محور جمهوريات أذربيجان وأرمينيا وجورجيا، ويقع هذا المحور في القفقاز الجنوبية. أمّا **القسم الثاني:** فيقع في القفقاز الشمالية ويضم تركمنستان وأوزبكستان وقرغيزستان. وتحظى هذه المنطقة بأهمية إستراتيجية خاصة، حيث أصبحت بعد الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، منطقة تنافس وصراع بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا، لاسيما بعد سيطرة الأولى على قواعد عسكرية مهمة في معظم دول هذه المنطقة.

ولقد استطاعت روسيا في أواخر عام2003 أن تخطو خطوة كبيرة لدعم نفوذها في آسيا الوسطى، عندما وقّعت مع قرغيزستان إتفاقية تسمح بموجبها للطائرات الحربية الروسية بالهبوط في قاعدة (كانت)الجوية في منطقة (بشكيك) عاصمة قرغيزستان. وتعتبر(كانت) أول قاعدة جوية خاصة في المنطقة، حيث تحتوى على وجود عسكري بري وجوي روسي مكثف، هذا إلى جانب حاميات عسكرية روسية في حدود من 800إلى 1500جندي في قواعد عسكرية في أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وطاجيكستان. (سويلم، 63:2006) .

ومن أهم القواعد الروسية في أسيا الوسطى : (نقلاً عن موقع www.cia.gov)

1- قاعدة دوشنبة: وقد حصلت عليها روسيا بعد اتفاقية أمنية مع طاجيكستان عام 2004م ويتمركز في هذه القاعدة ما يقرب من (5000) جندي روسي

2- قاعدة كيولياب: وتتركز فيها وحدة عسكرية روسية وهى مجهزة لتسع أكثر من 50 طائرة عسكرية مما في ذلك المروحيات

3- قاعدة كانت الروسية افتتحت روسيا هذه القاعدة في أكتوبر 2003م, ويوجد بها حوالي 500 جندي روسي و 200 مدني ونحو 200 مقاتلة وطائرة نقل مروحية.

المطلب الثالث : البعد الاقتصادي في العلاقات الروسية مع آسيا الوسطى

تنظر روسيا إلى دول آسيا الوسطى على أنّها جزء من الأمن الإقليمي الروسي، لـذا سعت بكل الوسائل من أجل أن تعتبر روسيا نفسها الوريـث الـشرعي للاتحـاد الـسوفيتي (السابق)، بالرغم من استقلال جمهوريات آسيا الوسطى والقفقاز فإن روسـيا تعتبـر نفـسها صاحبة الحق الوحيد في كل ما يخص هذه المنطقة، ومازال اقتصاد هذه الجمهوريات مرتبطاً بدرجة كبيرة مع روسيا.

وتحاول روسيا إقامة منظمة عالمية للبترول مع جمهورية أذربيجان وكازاخستان، كما تسعى إلى توقيع بروتوكولات لتحديد النظم التجارية مع تلك الجمهوريـات وتكـوين بنـوك مشتركة فيما بينها. إلى جانب الرغبة الروسية في التحكم والسيطرة على ثروات الجمهوريات المستقلة، وعدم ترك هذا المجال لشركات البترول الغربية والأمريكية لفرض قوتها وسيطرتها على هذه المنطقة.(متولي،2000: 90-95)

وتحاول روسيا تحقيق مكاسب اقتصادية باستغلال حاجة هذه المناطق لمرور نفطهـا عبر روسيا، حيث تسعى لإقامة خطوط أنابيب شمال بحر قزوين تمر بالأراضي الروسـية، وتعمل على حماية السكان الروس في الدول المستقلة من سوء المعاملة أو الطرد، كما تقـوم روسيا بتنظيم علاقات داخل الكومنولث لتعزيز نفوذها وهيمنتها الجيوبولتيكية في المنطقـة، ومنع النفوذ الأجنبي من اقتحام أطرافها، كما تريد الحفاظ على هذه المنطقة كأسواق لتـسويق منتجاتها. وتتلخص المصالح الاقتصادية الروسية في الآتي:

1- استفادة الشركات الروسية من رأس المال المضاف بواسطة المستثمرين الأجانب:

حيث تستفيد الشركات الروسية من أحدث التكنولوجيا الحديثة والخبـرات التجاريـة للشركات الأجنبية، وهذا ما حدث من خلال تعاون شركتي لوك أويل وجازبروم الروسيتين مع الشركات الأجنبية، حيث أدركت كلتا الشركتين أن دول المنطقة لن تقبـل أن يـشتركا فـي عمليات التنقيب عن النفط إن لم تقبل أن تتعاون مع شركات أجنبية.

2- الحد من تغلغل شركات البترول الغربية والأمريكية في منطقة آسيا الوسطى:

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي نشأت 15 دولة جديدة مستقلة بما فيها روسيا التي تسعى لاستعادة السيطرة عليها بحجة أهميتها الاستراتجية لها. وكونت مؤسسات إقليمية عـدة لهـذا

الغرض أهمها: رابطة الدول المستقلة، منظمة الأمن والتعاون المشترك وقوات الرد السريع الملحقة بها، ومنظمة شنغهاي، والاتحاد الجمركي الذي يضم إلى روسيا بيلاروسيا وكازاخستان. وأهداف المؤسسات هذه تتلخص بالتعاون الاقتصادي والإنمائي والتطويري، والدفاع عن أمن المنطقة السوفييتية السابقة واستقرارها. ومن بين الدول المستقلة خمس دول قائمة في آسيا الوسطى، (أوزبكستان، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان وتركمانستان)، وثلاث دول في القوقاز الجنوبي (أرمينيا، جورجيا وآذربيجان) ومنطقة آسيا الوسطى غنية بمصادر الطاقة والمواد الأولية الأخرى، وتتميز بموقع استراتيجي مهم يجعلها عرضة للمنافسة والنزاعات بين الدول العظمى والصاعدة. وهي تُشكل تقاطع خطوط مهمة عدة للتوتر الدولي. وتقع على ملتقى الجزئين الشرقي والجنوبي لاورو – آسيا اللذين ترتبط بهما مشاكل أساسية (الإرهاب، الأصولية الإسلامية، النزعة القومية لدول عظمى) .(ماجد،2011)

لن تقف روسيا مكتوفة الأيدي تجاه محاولات تغلغل القوى الغربية في المنطقة، لذا عملت على الحيلولة دون تمكن شركات البترول الغربية من الاقتراب إلى القطاعات العامة والرئيسية في شبكة خطوط أنابيبها الواسعة، كما عملت على إقامة تدفق الصادرات من كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان، كما حاولت أن تسيطر على بترول بحر قزوين معتمدة على هيمنتها على معظم طرق خطوط الأنابيب، وتطالب بأن يكون لشركات البترول الروسية نصيب الأسد في الامتيازات التي تُمنح لباقي الشركات العريقة، والاتحادات المالية الكبرى التي تشرف على تمويل مشروعات وعمليات التنقيب على البترول، فمثلاً شركة "لوك أوبل" الروسية المملوكة للدولة تمتلك 10% من أسهم كونسوريتوم و 5% من حقل "تنجيز" في كازاخستان. (متولي،89:2000)

وكان الاتحاد السوفيتيي (السابق) قد ساعد بشكل كبير في إنشاء مشروعات نفطية في منطقة آسيا الوسطى، ومن هذا المنطلق يرى خبراء النفط أن لروسيا الحق في السيطرة على هذه الثروة والتعويض عن تلك الاستثمارات، وهم يتوقعون أن تؤدي العقبات التي تجعل من عملية نقل البترول خارج المنطقة مسألة صعبة، وهذا سيُساعد في حصول الشركات الروسية على حصص أكبر في عمليات التنقيب، وهو ما سيضطر الدول المستقلة أن تتعاون مع روسيا في هذا الشأن، وتعمل روسيا على الحيلولة دون قيام أية دولة أخرى، خاصة الولايات المتحدة لبسط هيمنتها على المنطقة وذلك في ظل الضعف الروسي النسبي، ورغبة هذه الدول في الخروج عن دائرة الهيمنة الروسية.

3- السعي لإقامة خطوط أنابيب في شمال بحر قزوين تمر بالأراضي الروسية:

تعمل روسيا جاهدة للحيلولة دون إقامة خطوط النفط الممتدة من شرق إلى غرب بحر قزوين التي ستؤدي إلى نقل النفط من تركمانستان وكازاخستان بهدف أن تحظى بدعم لإقامة خطوط أنابيب في شمال بحر قزوين تمر بالأراضي الروسية. وأعلنت روسيا زيـادة سـعة خطوط أنابيبها القادمة من باكو إلى نوفوروسيسك من خلال بناء ممر حول منطقة الشيـشان. ومن خطوط انابيب النفط والغاز في أسيا الوسطى مختلف الاتجاهات ، إلاّ أن التنافس مـا زال على أشدّه حول أربعة اتجاهات: (مولاي: 2006: 65).

1- **خطوط شمالية** : تربط نفط دول بحر قزوين بشبكة الخطوط الروسية القديمة وتتجه إما براً إلى أوروبا أو نحو ميناء نوفوروسيك على البحر الأسود وهي الخطـوط التـي تريـدها روسيا (بحر قزوين : مساحة واحدة وخمس رؤى ، طهران ، 2002 : 55).

2- **خطوط غربية** : تنقل نفط أذربيجان ، ونفط كازاخستان بعد مد أنابيب تحت البحر إلـى باكو ثم البحر الأسود عبر ميناء سويسا الجورجي وهي خطوط تؤيدها أذربيجان وجورجيـا ولكن المشكلة في هذه الخطوط تتمثل في الموقف التركي الرافض لمرور النفط عبر البوسفور والداعي إلى مد خطوط من ميناء باكو الأذربيجاني إلى ميناء سيحان (الاسكندرون) التركي على الشاطيء الشرقي للبحر المتوسط عبر الأراضي التركية اليابسة في الـشمال الـشرقي. وينبع الاعتراض التركي على مرور النفط عبر البوسفور من ادعائها بان البوسفور لم يعـد يحتمل ما يتعرض له من تلوث بيئي بسبب مرور النفط فيه، غير أن سبباً آخر يكمـن وراء المعارضة التركية ويتمثل في حقيقة أن البوسفور يعتبر ممراً مائيـاً دوليـاً وفقـاً لمعاهـدة (مونترو) الموقعة في عام 1936، ولا يتيح ذلك لتركيا التحكم فيه أو جباية رسوم مـرور أو أية رسوم أخرى وذلك على العكس من مرور الأنابيب عبر اليابسة التركية . مقابل ذلك ، ثمة اعتراضات كبيرة على مثل هذه الخطوط من قبل أرمينيا التي تعتبر المناطق الشمالية الشرقية من تركيا أراضي ارمينية مغتصبة ، وترى أن مرور الأنابيب منها يعنـي اعترافـاً دوليـاً بالاغتصاب التركي ، إلى جانب ذلك فمن شأن هذه الأنابيب أن تمر من أراض أخرى يعتبرها الأكراد أراضيهم وثمة خشية من أن يهدد الأكراد هذه الخطوط (الخثلان، 2000 : 28).

3- **خطوط شرقية** : وتتطلع كازاخستان إلى تصدير نفطها بأي اتجاه طالما أن ذلك سـيدر عليها أموالاً طائلة . وتكافح الصين بقوة من أجل مد خط باتجاه الشرق ، حيث وقعت مؤخراً

اتفاقاً أولياً مع كازاخستان على بناء خط تقدر تكلفته بنحو (3.5) مليار دولار وتعرض كذلك شراءها عدداً من الحقول الكازاخية.

4- **الخطوط الجنوبية** : يكثر الحديث حالياً عن أفضلية الخطوط الجنوبية ، أي نحو إيــران وعبر أراضيها إلى الخليج العربي وهناك عملية دعائية واسعة لهذا الخيــار ، الــذي يــذكر أنصاره بأنه أقصر الخطوط وأرخصها تكلفة وبخاصة بالنسبة لغــاز تركمانــستان المحاذيــة لإيران . غير أن الاعتراضات على هذا الاتجاه وفي مقدمتها اعتراضات أمريكية ، تنقسم إلى شقين: (عثمان ، 2002 : 49.)

أولهما: اعتراض أمريكي تكتيكي ، يسعى إلى الضغط باتجاه إجراء تحولات جذريــة في السياسة الإيرانية.

وثانيهما: اعتراض أمريكي استراتيجي ، ينبع من التردد الكبير في حصر كل ثــروة المستطيل النفطي في الخليج العربي ، حيث أن هذا الخيار يفترض عودة إيران إلــى النفــوذ الأمريكي وإلى استعادة دورها كشرطي الخليج أو أن يلزم الولايات المتحدة بالتواجد العسكري الدائم في الخليج العربي وبمعنى آخر احتلاله . وأمام هذه الاحتمالات الكثيرة يبدو أن إيــران نجحت في كسر حاجز العزلة التي تفرضها الولايات المتحدة عليها عن طريق ما تم أخيــراً من الاتفاق مع أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان على نقل نحو (370) ألف برميل يوميــاً عبر بناء شبكة أنابيب تحت الماء آو توجيه حاويات بترول إلى مدينة ((نيكا)) الإيرانية ، ثم تقوم طهران بتشييد خط أنابيب آخر من هذه المدينة إلى مدينة (أرى) الإيرانية يتــولى نقــل بترول بحر قزوين عن طريق كونسوتيوم صيني – سويسري تمكن من تدبير التمويل مــن بنوك فرنسية وبموجب الاتفاق تستورد إيران (370) ألف برميل نفط يومياً من الدول الثلاث سالفة الذكر من خلال شبكة الأنابيب (نيكا – أرى) لاستعمالها للاستهلاك المحلي علــى أن تقوم طهران بتصدير كمية مماثلة من حقول بترولها في الخليج العربي لحساب الدول الثلاث.

وتقترح روسيا عدداً من خطوط النقل التي تمر بأراضيها أهمها خط OPC والذي يبدأ من كازاخستان وحتى ميناء نوفوروسيسك الواقع على البحر الأسود، ومن المتوقع أن يــوفِّر هذا الخط 4 آلاف فرصة عمل من شأنها إعالة 102 ألف فرد، إلا أن إقامة هذا المشروع قد تأجل نتيجة اعتزام السلطات المحلية الروسية فرض رسوم باهظة على استخدام هذه الخطوط، كما تخطط روسيا لبناء خط أنابيب رئيسي يمر بالأراضي الروسية إلى إقليم نوفوروسيــسك

MEP، إلا أن تنفيذ هذا الخط لا يحظى بتأييد دول المنطقة، حيث يمر بمناطق ذات طقس غير مستقر، بالإضافة إلى ازدحام ميناء نوفوروسيسك.

وما زال الكثيرون من الساسة الروس يعتقدون أن روسيا ما زالت في حاجة ماسة إلى المصادر الطبيعية والمخزون الإستراتيجي في آسيا الوسطى والقفقاز، وأنها يجب أن تخص نفسها بأكبر نصيب من هذه المصادر والمصالح. وأن روسيا ما زالت مرتبطة بتصدير النفط والمواد الخام، وأنّ سعرها في مناطق آسيا الوسطى والقفقاز ما زال أقل من سعرها في الأسواق العالمية.

ومن جهة أخرى فإنّ المُنتجات والسلع الروسية تواجه مشكلة المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية نظراً لقلة جودتها، وموسكو يمكنها تصنيع المواد الخام في هذه المناطق وتحويلها إلى سلع ومُنتجات وتجعل هذه المناطق مُستهلِكة للمُنتجات الروسية وتربطها بالاقتصادي الروسي، ويمكن لهذه السياسة أن تكون في شكل تعاون اقتصادي متَبادل بين البلدين يستفيد منه كلا الطرفين(الشيرازي:2000: 53)

هدفت روسيا إلى توحيد دول الكومنولث على المستوى الاقتصادي ولذلك لتحقيق مصالحها في المنطقة وعلى أن يتم ذلك بشكل اختياري للاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال ليشكل المحور الاقتصادي أساساً في التحالف السياسي والعسكري.

في هذا الإطار سعت روسيا إلى تفعيل الهياكل القائمة بين دول الكومنولث وتنفيذ الإتفاقيات الموقعة بينهم منذ إنشاء الكومنولث. ومن الجدير بالذكر أنه تم توقيع معاهدة الاتحاد الاقتصادي بين دول الكومنولث في سبتمبر 1993 والتي تقضي بإنشاء منطقة اقتصادية مشتركة تقوم على علاقات السوق. وفي إبريل 1994 اتفقت دول الكومنولث على إقامة منطقة تجارة حرة كخطوة لإنشاء اتحاد جمركي.(الشيخ،2001)

ومن ناحية أخرى أدرك الزعماء الروس أنهم لكي يواجهوا نفوذ الغرب المتزايد يومياً، يلزم عليهم أن يُشاركوا بفاعلية في المشروعات الاقتصادية في المنطقة. إلاّ أن روسيا من الناحية الاقتصادية ليس لديها القوة الكافية للتنافس مع الآخرين الأقوياء في المنطقة. لذلك فهي تستخدم نفوذها من خلال السيطرة على طرق انتقال مصادر الطاقة في هذه الدول والتحكم فيها. وأخذت عناصر جديدة مثل المجموعات المالية والاقتصادية وأصحاب الصناعات الكبرى وشركات البترول والغاز في روسيا يدخلون تدريجياً في المنطقة.

معيقات الإستراتيجية الروسية:

فشلت موسكو وبكين عبر منظمة (شنغهاي) في مواجهة الأطماع الخارجية، وكـذلك فشلت اتفاقية الأمن الجماعي بين دول الاتحاد السوفييتي (السابق) في إيقاف التغلغل الأمريكي للمنطقة، وحينما اتضح أن الولايات المتحدة تخطـط لإبقـاء قواتهـا فـي المنطقـة لفتـرة طويلة، طالبت بكين وموسكو في يونيو عام 2005 واشنطن بسحب قواتهـا مـن كـل مـن قرغيزستان وأوزبكستان. وقد جاءت كلمة وزير الدفاع الأمريكي آنذاك دونالد رمسفيلد، حيث قال: "ليس هناك نية لسحب قواتنا من قرغيزستان وأوزبكستان"، واتهمـت وسـائل الإعـلام الأمريكية روسيا بابتزاز حكومات المنطقة وإرهابها من أجـل تفكيـك القواعـد الأمريكيـة (عاطف: 2006: 79).

تعاظم التهديد المسلح نتيجة الصدام بين الحركات الإسلامية وحكومـات دول آسـيا الوسطى، وأهم هذه الحركات حزب النهضة، والحركة الإسلامية الأوزبكية، وحزب التحرير الإسلامي (وفي هذا الشأن حدث التنسيق الأمني بين موسكو وواشنطن).

ويخلص الباحث إلى أن منطقة آسيا الوسطى تُعتبر ميداناً مهماً في الـسياسة الخارجيـة الروسيـة وينطلق هذا الاهتمام نتيجةً للعوامل ذات الأبعاد المختلفة، وفي مقدمتهـا أنهـا تُعـد منطقـة النفوذ الوحيدة المتبقية لروسيا خاصة بعد أن خسرت المواجهة في العديد من المناطق (الشرق الأوسط وشرق أوروبا) وهذا ما يدفع روسيا للدفاع بشتى الوسـائل عـن وجودهـا وتغلغلهـا في آسيـا الوسطى وبحر قزوين و مواجهـة الولايات المتحدة التي تمضي قُدماً في خططها لتحجيم الدور الروسي. وقد حكمت روسيا منذ الحكم القيصري وحتى انهيار الاتحـاد السوفيتي العديد من دول آسيا الوسطى مما ترك إرثاً ثقافياً وحضارياً لدى شعوب هذه الـدول وكذلك وجود أقليات روسية فيها مما شكل عاملاً مؤثراً في العلاقات الروسية مع دول المنطقة سواء بشكل إيجابي أو سلبي.

ويبدو واضحاً سعي روسيا لاستعادة دورها الإقليمي والذي من خلاله سيعزّز مكانتها الدولية، فقد دعا رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين بشهر تشرين الأول 2011، إلى إقامة اتحاد أطلق عليه " الاتحاد الأوروآسيوي" على غرار الاتحاد الأوروبي على نحو استعادة توحيد الجزء الأكبر من الاتحاد السوفييتي السابق، ولكن بتكامل مبني على قيم جديدة وعلى أسس سياسية واقتصادية تعتبر من متطلبات العالم المعاصر بهدف خلق ظروف تساعد في تغيير الوضع الجيوسياسي والجيو اقتصادي للقارة بأكملها.

الفصل الرابع

السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى

أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية المُتَّبعة تجاه منطقة آسيا الوسطى ذات طابع ودوافع جديدة لها ، وبناء على ذلك كانت توجهات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وكذلك تجاه الدول المُطلة على بحر قزوين، حيث سعت باستمرار إلى تشجيع التنوع في مصادر إمدادات الطاقة وطرق نقلها إلى الأسواق العالمية، فالتقديرات الدولية تشير لحجم الموارد الطبيعية وخصوصاً النفط والغاز وقد حفزت الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام مختلف أدوات سياستها الخارجية لبسط نفوذها في المنطقة .

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال العديد من البعثات الخاصة من أجل دراسة أوضاع منطقة آسيا الوسطى وجمع المعلومات اللازمة عنها ومن أهم تلك البعثات بعثة مؤسسة راند وبعثة معهد الولايات المتحدة الأمريكية للسلام وقد أفادت هذه التقارير أن للولايات المتحدة مصالح حيوية في هذه المنطقة وينبغي العمل على تطويرها (سليم، 1998: 103)، ووفقاً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية فإن منطقة آسيا الوسطى تتمتع بخاصية إستراتيجية يجب استغلالها لكي تحافظ على هيمنتها على العالم وعدم إتاحة الفرصة لروسيا بالعودة لتكون قطباً جديداً في النظام الدولي العالمي. والولايات المتحدة الأمريكية تسعى كذلك إلى حرمان إيران من الاستفادة من الفراغ السياسي ومن الثروات الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة وسعت كذلك إلى تعزيز التواجد التركي الذي يمثل امتداداً لمصالحها (الخثلان، 2000: 46) .

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تُثبت وجودها السياسي في المنطقة باستخدام مُختلف الوسائل لإدراكها الأهمية الاستراتيجية للمنطقة والموارد التي تمتلكها المنطقة، والموقع الجيواستراتيجي المهم، ولتناول الدور الأمريكي في المنطقة سيتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: الأهمية والمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى

المبحث الثاني: الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والأمنية للإستراتيجية الأمريكية

المبحث الثالث: سياسة حلف شمال الأطلسي تجاه دول آسيا الوسطى

المبحث الأول

الأهمية والمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى

تتمثل أهداف الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى بعد الحرب على أفغانستان في محاربة التنظيمات المتطرفة وتأمين الاستقرار السياسي والأمني في آسيا الوسطى واحتواء النفوذ الروسي والصيني والإيراني وتأمين مصادر النفط والغاز الطبيعي وتأمين نقلها إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع قواعد عسكرية ودعم التعاون العسكري والاقتصادي والثقافي مع دول المنطقة.

تطورت السياسة الخارجية الأمريكية وبدأت بالفعل تعيد رسم استراتيجيتها في هذه المنطقة على ضوء ذلك، فأعادت ترتيب مواقفها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، وقامت بوضع خطط مستقبلية، وإعادة انتشار نفوذها وتمركز قواعدها وغزو شركاتها العملاقة بهدف الحفاظ على مصالحها.

ويمكن تحديد الملامح والأبعاد الرئيسية للإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة، وهي تعكس مجموعة من الأهداف والمصالح، ويعتمد في تحقيقها على مجموعة من الأدوات والوسائل، وهي مترابطة مع بعضها بعضا بحيث يصعب أن تقوم الاستراتيجية الشاملة دون أي منها. (ريفيو،2005)

تنظُر الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة آسيا الوسطى كإحدى المناطق التي تقع في دائرة اهتمامها لتحقيق مجموعة من الأهداف في المنطقة انطلاقاً من الأهمية الإستراتيجية وهذا ما سوف يتم تناوله في المطلبين التاليين :

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني: المصالح الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى

المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

تُعتبر الولايات المتحدة الامريكية من أكثر دول العالم استهلاكاً للنفط وذلك نتيجة الطلب المتزايد للحاجات الصناعية والنقل والمواصلات والتدفئة وغيرها، وقد أدركت امريكا أن الاعتماد على استيراد النفط من مصدر واحد يهدد الأمن القومي الأمريكي. مما أدى إلى تنويع مصادر التوريد وعدم الاعتماد على دول الخليج العربي في تلبية هذه الاحتياجات، من هنا بدأت الولايات المتحدة تبحث عن موطئ قدم لها في منطقة آسيا الوسطى، وتأسيس قاعدة أطلسية يطل منها على الإسلام الآسيوي (أفغانستان وإيران ومنطقة الشرق الأوسط)، وتكون في الوقت نفسه قريبة من ثروات المنطقة ، فالولايات المتحدة تنظر إلى آسيا الوسطى كموقع حيوي لمصالحها الإستراتيجية باعتبار أنها تُجاور قوى كبرى منافسة، هي روسيا، والصين ، وإيران وتنظر أيضاً باهتمام إلى كازاخستان بصفة خاصة كوريث لرابع أكبر مخزون للأسلحة النووية في العالم، فضلاً عن الثروة النفطية التي تمتلكها ، وتسعى إلى تنويع العرض من النفط لتجنب الاعتماد على مورد واحد، أو فريق من الموردين إلى منتجي النفط الموجودين بالفعل مما يعطي حرية أكبر في استيراد النفط، بالإضافة إلى المساعدة على انخفاض أسعار النفط، فهذه الاحتياطيات البترولية تُشكِّل مصادر جديدة للعرض من خارج دول الأوبك، وهي لهذا السبب شديدة الأهمية على المستوى السياسي، كما هي في المستوى الاقتصادي بدول آسيا الوسطى .

لقد جذب بترول آسيا الوسطى مصالح الولايات المتحدة لعدة أسباب، منها:(ماريكسا، 8:2002)

1. يُعتبر بترول هذه المنطقة من النوع الجيد.
2. معظم إنتاج النفط في هذه الدول يكون للتصدير الخارجي وليس للاستهلاك المحلي حيث أنها لاتحتاج لكميات كبيرة من النفط.
3. إن دول المنطقة تفتقد إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا للوصول بشكل مستقل إلى الحقول النفطية والبحرية منها مما يُعطي فرصة أكبر أمام الشركات الأمريكية.

إنّ الولايات المتحدة الأمريكية لها أهداف جيوبوليتيكية واقتصادية وسياسية في منطقة آسيا الوسطى، فعلى المستوى الجيوبوليتيكي، فإن الولايات المتحدة ترغب في أن تُساعد دول آسيا الوسطى في تنمية صناعات النفط والغاز الطبيعي، ووفقاً للتقديرات الأمريكية، فإنَّ هذه التنمية سوف تؤدّي إلى نمو اقتصادي وستساعد هذه الدول على التحرك خارج إطار النفوذ الروسي، أمّا على المستوى الاقتصادي، فإن تنمية صناعة البترول لهذه الدول تعني فرص استثمار أكبر للشركات الأمريكية والغربية سواء كانت شركات البناء أو شركات النفط، ومن الناحية السياسية، فإن الولايات المتحدة ستكون في موضع للسيطرة على هذه المصادر الجديدة.

ومن الأهداف الأخرى للسياسية الخارجية الأمريكية في المنطقة تتمثل في احتواء إيران وتفعيل الدور التركي لذا تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية سياسة القوة الناعمة من خلال إعتماد الأساليب الدبلوماسية والمساعدات ودعم التوجهات الإصلاحية في تعاملها مع هذه الدول دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو الضغطوطات الاقتصادية، وفي هذا الإطار فإن الولايات المتحدة لم تقم فقط برفض أي طريق للأنابيب يمر بإيران ولكن قامت أيضاً بإلغاء مشاركة إيران في الكونسورتيوم الدولي الذي تولى عملية إنتاج النفط في أذربيجان و منذ استقلال دول آسيا الوسطى في بداية التسعينيات وخروجها من الفلك السوفييتي نظرت الولايات المتحدة لهذا المنطقة بعدة اعتبارات:(الرشيد، 2001: 130−120)

1. أنها منطقة خارج النفوذ الأمريكي ويجب ادخالها في نطاق الهيمنة الامريكية .

2. وجود النفط والغاز فيها باحتياطات كبيرة، في وقت أن صناع السياسية الخارجية الأمريكية حريصون في مجال النفط على الآتي:(الرشيدي،2011:135-140)

أولاً: تنويع مصادر النفط والطاقة عموماً، وعدم الاعتماد بصفة أساسية على بترول الخليج الذي يُشكل حوالي ثلثي الاحتياطي العالمي من النفط، وهنا فإن نفط منطقة آسيا الوسطى هو الداعم الأساسي لأمن الطاقة على المستوى الدولي.

ثانياً: تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد، إذ إنه لا يكفي تعدد المصادر فقط بل يجب تعدد المسارات لتقليل احتمال تعريضها للمخاطر، ومن هنا كان رفض واشنطن القاطع لمرور خط بترول قزوين بإيران رغم قلة تكاليفه، لأنه في النهاية سيصب في الخليج العربي ليمر بناقلاته مع بترول الخليج عبر مضيق هرمز فتزداد مخاطر تأثير أي صراعات أو تغيرات في الخليج على إمدادات المصدرين معاً وللسبب ذاته رفضت واشنطن مروره بروسيا، فالبحر الأسود، فمضيق البوسفور، وهذا يجعل جزءاً مهماً من امدادات الطاقة تحت سيطرة إيران وروسيا .

ثالثاً: الحصول على النفط بأسعار مناسبة رخيصة وهو ما يوفره تعدد المصادر وتعدد الطرق الأمنية.

رابعاً: حرمان أعداء واشنطن من تكنولوجيا النفط.

خامساً: استخدام النفط كورقة مساومة لفرض الهيمنة الأمريكية على بقية الدول الكبرى.

من هُنا يمكن تلخيص الأهداف الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى بالرغبة بتوسيع نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري لأهداف تتعلق بالحصول على موارد جديدة للطاقة في ضوء الاحتياطيات الكبيرة من النفط والغاز في المنطقة ، ومحاربة التطرف والإرهاب ، خصوصاً لقربها من افغانستان وإيران ، والحد من النفوذ الروسي والصيني في المنطقة ، وتوفير الحماية لإمدادات الطاقة التي تمُر من خلال المنطقة أو منها إلى العالم .

المطلب الثاني : المصالح الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى

قامت الإدارة الأمريكية منذ عام 1991 بإجراء العديد من الاتصالات المُكثّفة مع دول منطقة آسيا الوسطى بهدف تعزيز العلاقات مع هذه الدول ، وفي نفس الوقت كانت دول المنطقة تهدف إلى حصولها على الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توقيع العديد من اتفاقيات التعاون ، ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم التمويل اللازم للعديد من برامج الدراسات العليا وكذلك للمراكز العلمية المهتمة بالبحث في قضايا آسيا الوسطى التي تقوم بعقد الندوات والدورات وورش العمل وإصدار التقارير عن جميع ما يحدث في تلك الدول وكذلك تسعى إلى تعزيز تواجدها العسكري في منطقة آسيا الوسطى من خلال قيامها بعقد العديد من الاتفاقيات الثنائية مع دول المنطقة أو من خلال تواجدها تحت مظلة حلف شمال الأطلسي (الخثلان ، 2000 : 46 ، 47).

وبرز اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية باستغلال الثروات التي تتمتع بها منطقة آسيا الوسطى حيث يُمثل لها مصدراً مهماً للطاقة منخفضة السعر وكذلك يؤدي إلى توفير عنصر آمن للتقدم والازدهار وكذلك يمثل عنصر ضغط في يدها تجاه المُنظمات المؤثِّرة في إنتاج وسعر البترول مثل منظمة أوبك ، وموارد الطاقة المتوفرة في دول آسيا الوسطى تؤدي إلى تقليل اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل تدريجي على نفط منطقة الشرق الأوسط وتقوم بتحقيق هدفها في نقل المصالح الإستراتيجية والاقتصادية من منطقة الخليج العربي إلى منطقة آسيا الوسطى وتؤدي كذلك إلى خلق بيئة تنافس بين هاتين المنطقتين .

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م لتحقيق أهدافها في منطقة آسيا الوسطى وهي تصر على تواجدها العسكري للقضاء على الإرهاب والحركات المتطرفة وتقوم كذلك بتوسيع حلف الأطلسي ليشمل دول المنطقة وإيجاد أجواء أمنية وسياسية وعسكرية توفر بيئة مناسبة للسيطرة، ولقد قامت بدعم وجودها في منطقة آسيا الوسطى من خلال تواجدها العسكري بدعوى حماية أمن الطاقة والحفاظ على استثماراتها .

أولاً : أهداف السياسة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى:

تهدف السياسة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى إلى تحقيق ما يلي:(كولين،2008)

1. تعزيز سيادة دول المنطقة حديثة الاستقلال وازدهارها .
2. تعزيز الفرص التجارية للشركات الأمريكية .
3. تدعيم أمن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وضمان تدفق إمدادات الطاقة إلى الأسواق العالمية .
4. تخفيف الصراعات الإقليمية وبناء روابط اقتصادية بين الدول المستقلة حديثاً في المنطقة.
5. عدم هيمنة روسيا على نفط منطقة آسيا الوسطى و بحر قزوين الذي سيدر عليها أموالاً طائلة .
6. الحيلولة دون أن تصبح روسيا هي المزود الرئيسي للنفط إلى أوروبا، لكي يتم تدفقه من خلال يد أمريكية .
7. تخفيض أسعار البترول إلى الحد الذي لا يضر بمصالح الشركات الأمريكية.
8. تحجيم النفوذ الصيني من الشرق الذي بدأ يمتد غرباً .
9. تحجيم الدور الإيراني الذي بدأ يمتد من الجنوب .
10. إنشاء شبكات نقل النفط والغاز الطبيعي في كل من أذربيجان وكازاخستان على وجه الخصوص .

ثانياً : أبعاد الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى:

- حسب تحليل تالبوت فإن للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ثلاثـة أبعـاد. (فـاروق ، 2009)

1 - تطوير الديمقراطية:

في إطار الالتزام الأمريكي بنشر مفاهيم الديمقراطية وحقـوق الإنـسان وإدراكهـا لأهمـة الديمقراطية في ترسيخ الاستقرار في المنطقة فقد قامت الولايات المتحدة في سـبيل تطـوير الديمقراطية وحقوق الإنسان بالتوجه نحو مؤسسات المجتمع المدني والسياسي من منظمـات حقوق الإنسان، وكذلك الأحزاب لإبرام عقود شراكة وتعاون، بهدف تقديم الخبرة والمشورة، وأعلنت أنها تعتبر الديمقراطية والسوق الحرة شرطين أساسيين للتطور الاقتـصادي، أي أن إقامة حكم القانون هو الذي من شأنه جذب الاستثمار الأجنبي.

2- خلق اقتصاديات السوق الحر:

أنفقت الولايات المتحدة بين 1992 و1997 حوالي 2.2 مليار دولار من المساعدات لدول القفقاز وآسيا الوسطى خصصت معظمها لسد الحاجات الإنسانية وقد قدمت مـساعدات تقنية ومالية لتمكين دول آسيا الوسطى من تجاوز الآثار الكارثية الناجمة عن مـشاكل بحـر آرال البيئية ، وتـستهدف الـسياسة الأمريكيـة إزاء المنطقـة محاربـة انتـشار الأسـلحة النووية، وتهريب المخدرات والجريمة المُنظَّمة، وهو ما يقودنا إلى البعـد الثالـث للـسياسة الأمريكية.

3 - احتضان السلم والتعاون داخل وبين دول المنطقة:

تحرص الولايات المتحدة الأميركية في مجال التعاون الإقليمي على دعم الاستثمارات الاقتصادية في كل من أذربيجان وتركمانستان، وفي ربط صلات شاملة ثقافية وسياسية وثيقة تحت لواء النموذج العلماني ضد النموذج العقدي الذي تحمله إيـران، وتناضـل مـن أجلـه الحركات الإسلامية الموجودة في جميع دول المنطقة، غير أنّ المُلاحِظ يستنتج أن هذا التحالف التركي- الأمريكي أنتج تحالفًا مقابلاً هو التحالف الروسي- الإيراني بسبب حذر روسيا مـن تغلغل تركيا في المنطقة، وهو ما توافقها عليه إيران.

المبحث الثاني

الأبعاد الاقتصادية والعسكرية والأمنية للإستراتيجية الأمريكية

تحاول الولايات المتحدة صبغ المنطقة بالنموذج الامريكي سيآسيا واقتصادياً وأمنيـــاً، ودمجها بالكامل ضمن الأُطر السياسية والاقتصادية الأمريكية حتى يسهل انقيادها تحت التبعية الأمريكية. ولم تتحرك الولايات المتحدة في المنطقة بمفردها، فدعمت التطلعات التركية فـــي المنطقة لمد جسور ثقافية وإقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع دول المنطقة، وقدمت معونات اقتصادية للإسراع في برنامج التحول الرأسمالي وتـــوفير الحمايـــة القانونيـــة للمـــستثمرين الأمريكيين، وسعت الولايات المتحدة إلى تشجيع عمليـــة التحـــول الليبرإلـــى والاقتـــصادي والسياسي في دول آسيا الوسطى، وإقامة نوع من التعددية السياسية، وكذلك تعاونت مع حلف الأطلسي وإسرائيل للهيمنة والسيطرة على المنطقة ، وقد عملت ضمن مجموعة من التحالفات الاقتصادية والعسكرية والأمنية لتفعيل دورها في آسيا الوسطى ، وهذا ما سوف يتم تناوله في المطالب التالية:

المطلب الأول : البعد الاقتصادي

المطلب الثاني: الأبعاد العسكرية والأمنية

المطلب الثالث : الرؤية الأمريكية للتوزان الإستراتيجي في آسيا الوسطى

المطلب الأول : البعد الاقتصادي

للولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الاهتمامات في منطقة آسيا الوسطى ، وهي تسعى لضمان عدم عودة دول المنطقة إلى الدائرة الروسية، وفي نفس الوقت لم تسع الولايات المتحدة إلى إخراج روسيا من آسيا الوسطى إدراكاً منها لأهمية تلك المنطقة لروسيا، وحتى لا تدفع روسيا إلى تحدي الدور الأمريكي (سليم، 1998: 315-319).

ودخَلت الولايات المتحدة إلى هذه الدول من الباب الاقتصادي من خِلال الوكالة الأمريكيَّة للتنمية الدوليَّة (USAID) ، وفي الفتره بين (2002- 1992) بلَغتْ حملة المساعدات الأمريكيَّة لدول آسيا الوسطى 1.7 بليون دولار، منها 650 مليون دولار من خِلال الوكالة سابقة الذِّكر من أجْل تحقيق أهداف أربعة: هي التنمية الاقتصادية وإحلال الديمقراطيَّة والرعاية الصحيَّة وإدارة سليمة للموارد. (جابر، 2011) والجدول التالي يبين حجم المساعدات الامريكية لدول اسيا الوسطى من عام 1992- 2010

جدول رقم (8)

مجموع المساعدات الأمريكية لدول آسيا الوسطى من عام 1992- 2010

(بالمليون)

دول آسيا الوسطى من عام	حجم المساعدات الأمريكي لمنطقة آسيا الوسطى 1992- 2010
كازاخستان	**2,050.4**
قرغيزستان	**1,221.71**
طاجيكستان	**988.5**
تركمانستان	**351.55**
أوزبكستان	**971.36**
مساعدات للإقليم	**130.44**
المجموع	**5,714.03**

Sources: State Department, Office of the Coordinator of U.S. Assistance to Europe and Eurasia, Congressional

ووضعت واشنطن أربعة خيارات استراتيجية لتطورات الصراع في المستقبل المنظور حول الموارد النفطية في آسيا الوسطى ، وهي: (صافيناز، 2005: 181)

الخيار الأول: أيدته شركات النفط الأمريكية العملاقة بهدف السيطرة على موارد آسيا الوسطى من خلال ضخها إلى الأسواق العالمية عبر الأراضي الإيرانية إلى المحيط الهندي، مروراً بخليج عمان، أو البحر المتوسط عبر تركيا، إلا أن هذا الخيار بات مرفوضاً وفقاً للقانون الأمريكي الذي يفرض حظراً يتضمن عدم زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع الطاقة الإيراني عن 40 مليون دولار سنوياً.

الخيار الثاني: يستهدف ربط تركمنستان وكازاخستان بالمحيط الهندي عبر باكستان وأفغانستان، إلاّ أن هناك جملة من الأسباب التي تعوق إنشاء هذا الخط، بات في مقدمتها أوضاع أفغانستان التي أنهكتها الحرب وانهيار بنيتها التحتية، أما باكستان فهي ذات مصالح متعددة مع قوى إقليمية أخرى، ويؤثر عليها عدد من المصالح السياسية المختلفة.

الخيار الثالث: يؤيد استخدام الأراضي الروسية لنقل أنابيب عبر كازاخستان وآسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية، ولكن هذا الخيار قد يوفر لروسيا ورقة ضغط وابتزاز جيواستراتيجية.

الخيار الرابع: إنشاء خط أنابيب في قاع بحر قزوين انطلاقاً من كازاخستان وتركمنستان ليرتبط بأذربيجان وينتهي على شواطئ البحر الأسود في جورجيا، وإنشاء فرع منه عبر أرمينيا وأذربيجان حتى تركيا على البحر المتوسط. ويهدف هذا الخيار إلى منع اشتراك إيران في أي مشروع نفطي، بالإضافة إلى تقويض الدور الروسي المتزايد اقتصادياً وسياسياً في المنطقة، وهو ما يعكس ازدياد معدلات اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة قزوين والقفقاز في الآونة الأخيرة.

وتسعى واشنطن إلى تطبيق استراتيجية للطاقة والبترول والغاز تقوم على عدة أبعاد هي: (سرور،18:2007)

1. عدم الاعتماد على بترول الخليج العربي بصفة دائمة.
2. العمل على ضمان تعدد مصادر الطاقة (فاحتياط نفط بحر قزوين يقدر 200 مليار برميل).
3. تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد.
4. تعدد المسارات لتقليل المخاطر التي قد تتعرض لها أنابيب البترول.

تم توقيع اتفاقية شراكة بين الولايات المتحدة وكازاخستان عام 2005_مبادرة هيوستن) التي تشمل الدعم التقني وإعطاء قروض للمشاريع الصغيرة، والاستثمارات الموجهة، وإزالة العقبات أمام الاستثمار، بالإضافة إلى زيادة فرص العمل للكازخيين، والعمل على بناء الطبقة الوسطى في كازاخستان.

وتقدم لتركمانستان برامج تنمية اقتصادية، ومنح ومساعدات لتدريب رجال الأعمال والسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى اهتمامها بالقطاع الزراعي، وبسبب صعوبات البيئة الاقتصادية التي تعاني منها تركمانستان، أوقفت الولايات المتحدة بعض نشاطاتها المتعلقة بالقروض الصغيرة .

وسعت كذلك واشنطن إلى تشجيع التحول الليبرالي والاقتصادي، حيث قدمت معونات فنية لتشجيع عمليات الخصخصة، وتوفير موارد مالية وخبرات بشرية.

ووقعت الولايات المتحدة عقوداً ضخمة مع دول المنطقة لها مصادر نفطية من (50-60) سنة، والتحكم بمعدل تطوير حقول النفط وأسعار النفط على المستوى العالمي.

المطلب الثاني: الأبعاد العسكرية والأمنية

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى بعد إزالة حكم طالبان من أفغانستان، وتدمير نسبة كبيرة من البنية الأساسية لتنظيم القاعدة في عدة أهداف، وهي(سويلم، 2006: 83):

1. استمرار مواجهة الإرهاب الناجم عن التنظيمات المتطرفة في آسيا الوسطى.
2. تأمين الاستقرار السياسي والأمني والوجود العسكري الأمريكي الدائم في أفغانستان.
3. احتواء النفوذ الروسي- الإيراني في آسيا الوسطى واستبداله بنفوذ أمريكي.
4. إزالة الأسلحة والمواد النووية من دول آسيا الوسطى، ومحاصرة إيران من الشمال والشرق، وإيقاف تجارة المخدرات وانتقال الأسلحة عبر الحدود، وخصوصاً بعدما تردد عن إمكانية حصول جماعات مسلحة على رؤوس نووية أو مواد نووية من جمهوريات الاتحاد السوفييتي (السابق) في ظل حالة الفوضى التي أصابت الترسانة النووية عقب التفكك (محمود، 2002: 47).
5. إحكام السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة بين الشركات المتعددة الجنسيات في مجال النفط والغاز والخدمات البترولية التي تنتمي إلى عدة دول ومنها الصين وروسيا .

6. مواجهة تحديات نمو النفوذ الصيني في المنطقة وتمدد علاقاته النفطية مع دول آسيا الوسطى.
7. تشكيل أحلاف عسكرية مع دول الجوار الروسي لمحاصرة موسكو، فضلاً عن تقديم الدعم العلني للقوى السياسية الداخلية المناوئة للرئيس بوتين.

سعت الولايات المتحدة إلى إقامة قواعد عسكرية وتعزيز وجودها العسكري في المنطقة التي تعتبر بمثابة تلاقي ثلاث مناطق كبيرة هي: الشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوب آسيا، وحيث يمكن استخدام القواعد الأمريكية في أفغانستان وآسيا الوسطى كنقطة انطلاق لمواجهة قوى إقليمية عظمى منافسة للولايات المتحدة. كما أن دخول الولايات المتحدة عسكرياً وسياسياً إلى آسيا الوسطى يربط مسافة واسعة من الأراضي الآسيوية ذات أهمية في الإستراتيجية الأمريكية لتأمين السيطرة على جنوب آسيا وفتح محور نحو المحيط الهندي. فإذا ما تمكنت الولايات المتحدة من ربط آسيا الوسطى بأفغانستان وباكستان والهند، فعندئذ يمكن لها أن تفتح ممرات جوية وبرية للقوات الأمريكية نحو المحيط الهندي، وبإدخال شبكة الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ، وبالتالي تكون قد نجحت في أن تحيد بدرجة كبيرة الهجمات القادمة ضدها من روسيا (سرور، 2009: 62).

وقد أقامت الولايات المتحدة محطة استطلاع الكتروني C−130 في الجبال المحيطة بالمطار لجمع المعلومات من أفغنستان وباكستان وباقي دول المنطقة. وقد وافق برلمان قرغيزستان على استخدام غير مقيد بواسطة القوات الأمريكية، في قاعدة (ماناس)، يوجد أيضاً في المقابل قاعدة (كانت) شرق العاصمة (بشكيك) في قرغيزستان قاعدة روسية، على مسافة تحليق من قاعدة (ماناس) لاتزيد على دقيقتين وتستخدم قاعدة (ماناس) أيضاً كمقر إداري ومركز إمداد لوجيستي رئيسي، حيث تم تخصيص 6 ملايين دولار لبناء تسهيلات إيواء ومستشفى ومستودعات. ويُعتبر المطار ملائماً لإقلاع المقاتلات والقاذفات الحديثة وطائرات النقل العملاقة، ومن شأن هذه القاعدة أن تجعل من قرغيزستان محور عمليات إعادة البناء في أفغانستان لوقوعها على مدى دقائق من (كابول)، هذا إلى جانب توفير الاستقرار في آسيا الوسطى، وقد تم إعفاء الأمريكيين في هذه القاعدة من قيود الدخول والخروج إلى قرغيزستان، حيث يرتدون الزي الأمريكي ويحملون السلاح، ويتمتعون بحصانة ضد الاستجواب من قبل السلطات المحلية. (سرور، 2009: 63).

إلاّ أن أوزبكستان ونتيجة للضغوط الروسية والصينية أعلن رئيسها إسلام كريموف في اجتماع قمة شنغهاى(SCO) في 5 يوليو 2005 أن واشنطن تسعى إلى بقاء دائم

لقواتها في قواعدها بآسيا الوسطى لخدمة أهدافها الجيوبوليتكية في بسط الهيمنة على المنطقة وطالبها بعد أن انتهت الحرب في أفغنستان بإنها وجودها في أوزبكستان، وهو ما استنكرته واشنطن وردت عليه باتهام حكومته بالفساد وانتهاك حقوق الإنسان، وقطع المساعدات الاقتصادية عن بلاده، وأن القوات الامريكية ستبقى ما دامت لها حاجة لمكافحة الإرهاب وتوفي الاستقرار في أفغنستان.

وإذا ما وضع في الاعتبار قيام واشنطن بدعم روابطها العسكرية والأمنية مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وبلدان جنوب شرقي آسيا واستراليا، لأمكن تصور أهداف وأبعاد الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة في آسيا، حيث زاد حجم القوات الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى وجنوب آسيا من 25 ألف جندي قبل الحرب ضد الإرهاب إلى 80 ألف جندي، كما تشكل هذه القواعد قوس حصار أمريكا حول الشرق الأوسط، يمتد من تركيا للسعودية والكويت والبحرين وقطر والعراق، ومن باكستان إلى أفغانستان إلى بلدان آسيا الوسطى، وحوض بحر قزوين.(سويلم، 48:2006)

وتكشف التصريحات غير الرسمية الصادرة عن مسئولي البنتاجون بشأن معايير نشر القوات التي تستند إلى محددات واضحة، أهمها: (خليل، 2004: 244).

1. مستوى المشاعر المعادية للولايات المتحدة في الدول المستضيفة للقواعد الأمريكية.
2. مدى سماح الدولة المستضيفة بحرية حركة القوات البرية والجوية في استخدامها لأراضيها.
3. حجم الاستثمارات المالية والعسكرية التي يمكن إنفاقها في كل موقع.
4. الأهمية الاستراتيجيية للدولة المضيفة.

إجمالاً، نجحت الولايات المتحدة في إقامة 12 قاعدة عسكرية في تسع دول في آسيا الوسطى والقوقاز بما فيها أفغانستان. ومن الواضح أن الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى سبق أحداث سبتمبر 2001، سواء من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع كل من أوزباكستان وكازاخستان بشأن أنظمة التدريب أم من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام وفيلق آسيا الوسطى (سنترازيات) المكون منذ عام 1995 من أجل إجراء تدريبات عسكرية مشتركة في المنطقة (سويلم، 2006: 84)

وتم في عهد الرئيس كلينتون–وتحديداً في النصف الثاني من التسعينيات–تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية إلى كازاخستان وتركمنستان، كما نجحت الولايات المتحدة في

إقناع كازاخستان بالتخلي عن الأسلحة والمواد النووية التي كانت تملكها، وقامت واشنطن بنقل حوالي 600 كيلوجرام من اليورانيوم عالي التخصيب إلى أراضيها، مقابل تقـديم مـساعدات اقتصادية وعسكرية، أبرزها تقديم عدد من الزوارق المسلحة للقيام بدوريات بحرية نشطة في بحر قزوين. ثم جاءت الحرب على أفغانستان في نوفمبر 2001 لتدعم الوجـود العـسكري الأمريكي في آسيا الوسطى، حيث سمحت أوزبكستان للولايات المتحدة بـأن تقـوم قواتهـا وطائراتها باستخدام القواعد الجوية والمطارات والمجال الجوي ومنشآت البنية العسكرية في قاعدة (خان آباد) بأوزبكستان. كما شرعت إدارة بوش الابن بإنشاء قواعد دائمة في أفغانستان منذ عام 2004 في العديد من الولايات الأفغانية، كابل، هرات، بلخ، بكتيكا، خوست، قندهار، كونر، بكيتا، زابل، وذلك لحماية خط أنابيب لنقل الطاقة في منطقة آسيا الوسطى مـن قبـل تجمع لشركات النفط الكبيرة التي تقوده شركة يونوكال الأمريكية، وهذا التواجـد العـسكري الدائم في أفغانستان سيؤمن مصالح واشنطن الرامية إلى ضمان تدفق النفط والغاز من منطقة آسيا الوسطى(سرور، 2009: 59) .

ودفعت الولايات المتحدة مبلغ 120 مليون دولار لقرغيزستان مقابل تـأجير قاعـدة (ماناس) واستخدامها في العمليات العسكرية الأمريكية الموجهة نحو أفغانتسان، وفـي عـام 2004 قدّمت الولايات المتحدة 650 مليون دولار لبلدان آسيا الوسطى، كما وقّعت واشـنطن أيضاً اتفاقيات تعاون عسكري مع طاجيكستان لاستخدام قواعدها في توزغان، تيبنى، كولياب وتقوم الولايـات المتحـدة أيـضاً بتـدريب القـوات الطاجيكيـة علـى تقنيـات محاربـة الإرهاب (كولين،2008).

أرادت الولايات المتحدة أن تعيق عملية بناء قوة روسيا كلاعب استراتيجي في منطقة أورآسيا، وعملت بكل قوة على حرمان روسيا من ثلاث ركائز هي: أوكرانيا، أوزبكـستان، وأذربيجان. فأوكرانيا تطل على البحر الأسود الذي يؤدي إلى المضايق التركيـة. و يقـف النفوذ الأمريكي في أوكرانيا حائلاً أمام النفوذ الروسي ومساعيه لنشر الأساطيل. وفـي هـذا الشأن تسعى الولايات المتحدة الأمريكية –عبر الأبواب الخلفية– لإقناع تركمنستان بقبول بناء خط ترانز– خزر المتجه للشواطئ الأذربيجانية لكي تقلل من الفوائد الروسية وتقلص فـرص نجاح موسكو في السيطرة على مصدر حيوي مثل الغاز.(سرور، 55:2009).

ويقول بريجنسكي: "إن هدف الولايات المتحدة ينبغي أن يكون دائمـاً الحفـاظ علـى التعدديات الجيوستراتيجية في منطقة أوراسيا بكل ما تعنيه من خصوصيات ثقافية وخطـوط تماس عقائدي". فالحفاظ على التعدديات الجيوسياسية يمنع نـشوء تحـالف كيانـات معاديـة

للولايات المتحدة، وعلى واشنطن أن تبحث عن شركاء استراتيجيين يساعدونها في بناء أمني الأوراسي–الأطلسي على المدى البعيد .(عبد العظيم،2005 :268).

اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحسين البنية التحتية العسكرية في دول آسيا الوسطى، ومنها طاجيكستان وقرغيزستان، وذلك بغية تشكيل نوع من الحاجز أمام أي تمدد قد تقدم عليه حركة "طالبان" لاحقاً وأنها ستبني مركزاً حديثاً لتدريب القوات المسلحة في غرب طاجيكستان، بموجب الاتفاق مع سلطاتها، ليبدأ تشييده في قرية جبل كاراتاج (على بعد 45 كيلومتراً من دوشنبه) بتكلفة إجمالية تبلغ 10 ملايين دولار.. (عبد العظيم،2005 :269)

وقد دعا الرئيس القيرغيزي في نهاية عام 2011 ألماظ بك أتامباييف إلى إغلاق القاعدة الجوية الأمريكية في بلاده، وأعرب عن التزام قرغيزستان بكل الاتفاقيات الدولية، وفي نفس الوقت فأنه عندما تنتهي مدة الاتفاقية بشأن قاعدة ماناس في العام 2014 فإنه ينبغي إزالتها، وأنها ستقوم بتكوين محور للنقل لأفغانستان "لحركة مرور المدنيين، ربما بالتشارك مع روسيا.(الاسلام اليوم،2011)

المطلب الثالث : الرؤية الأمريكية للتوزان الإستراتيجي في آسيا الوسطى

إن استقلال دول آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي (السابق) بلورت لدى الولايات المتحدة رؤية استراتيجية للتوازنات في هذه المنطقة، استندت على معطيات الواقع المشحون بالتداخل الإثني والصراع الجغرافي وتأثيرات الأهمية الجيوستراتيجية التي تمثلها المنطقة بالنسبة للسياسات الدولية المتنافسة والسياسة الأمريكية بخاصة والهادفة إلى بناء نظام دولي جديد. فكانت الرؤية الأمريكية باتجاه ضرورة الحملة الدبلوماسية في محاولة لإقناع دول المنطقة بأهمية الدور المستقبلي للولايات المتحدة في رسم معالم التحالفات اللازمة لإقامة شراكات استراتيجية في مرحلة مهمة من مراحل تكون النظام الدولي والتي تشهد بروز قوة دولية تمتلك إمكانيات التاثير في توجهات دول المنطقة وبعيداً عن الانجرار وراء السياسة الروسية وباقي القوى الفاعلة في المنطقة ، وكانت الرؤية الأولية تذهب اتجاه خلق بيئة ملائمة تمهد لفتح حقول المنطقة النفطية أمام استثمارات الشركات النفطية الغربية والأميركية منها خاصة ويمكن تفسير اهتمام واشنطن بإعادة هيكلة وتأهيل القطاع النفطي لآسيا الوسطى وبحر قزوين بأن هذه الاحتياطيات تأتي من خارج الإطار التقليدي لمنظمة الأوبك مما يوفر إمكانية الاستفادة من نفط هذه المنطقة لمواجهة التحديات المستقبلية للطاقة (حسين، 2010) .

وتمتلك الولايات المتحدة تصوراً واقعياً متكاملاً للانتشار وإعادة توزيع القوات في العالم ومن ضمن المناطق الحيوية هي إعادة الانتشار في آسيا الوسطى كجزء من رؤية متكاملة لإعادة صياغة التوازنات العسكرية فيها ، حيث تحاكي الرؤية الأمريكية في إعادة الانتشار الاحتياجات الجيوإستراتيجية الأميركية التي بدأت تأخذ شكل البحث عن قواعد صغيرة وعملياتية بدلاً من القواعد الكبيرة والدائمة كما كانت عليه إبان الحرب الباردة ففي عملية ملء الفراغ في المناطق التي كانت خاضعة للهيمنة الروسية، وجدت الولايات المتحدة أنها بحاجة إلى إسناد لوجيستي جديد، وتسهيلات وقواعد أخف وأكثر ملاءمة للتحديات الأمنية الجديدة، ومصممة للتناسب مع التكتيكات والتكنولوجيا العسكرية الحديثة التي روج لها العديد من المسؤولين الأميركيين وعلى رأسهم وزير الدفاع السابق دونالد رمسفيلد الذي أوصى بضرورة بناء هذه القواعد في مناطق جغرافية إستراتيجية وحيث يكون لواشنطن أنظمة وأصدقاء، ونخب سياسية يمكن الاعتماد عليها عند الضرورة. وتسعى الولايات المتحدة في هذا الشان إلى مايلي: (حسين، 2010)

1- ضمان الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى.
2- مقاومة الإرهاب والانفصال والتطرف الديني.
3- توسيع التعاون الاقتصادي
4- العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة باعتبارها الآلية الرئيسية لدعم السلام والأمن الدوليين.
5- بناء نظام اقتصادي وسياسي عالمي جديد عادل وعقلاني.

وكما أسلف سابقاً فإن الولايات المتحدة امتلكت رؤية متكاملة لإستراتيجيتها في الانتشار والهيمنة وإعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية بكل أبعادها في منطقة آسيا الوسطى حيث اعتمدت في تحديد رؤيتها للتوازنات الإستراتيجية على تشخيص نقاط ارتكاز جيواستراتيجية من الدول التي تعد مهمة بحكم موقعها الجغرافي أو بحكم مواردها الطبيعية والمقومات الجيوإستراتيجية.

ومفهوم الدولة الركيزة، هو في غاية الأهمية في الإستراتيجية العالمية ، إذ إن بناء القوة الإقليمية أو الدولية لا يتم عادة إلا من خلال قيام لاعب استراتيجي بالتأثير في عدة دول ركائز كما حدث بالنسبة لبناء الاتحاد الأوروبي, وكما حدث بشكل جلي بالنسبة للاتحاد السوفيتي (السابقِ). وبالتالي فإن الرؤية الجيوستراتيجية للتوازنات الجديدة في آسيا

الوسطى،أصبحت تقوم على إعاقة عملية بناء قوة روسيا كلاعب استراتيجي مؤثر في سياسات المنطقة لذا فإن الولايات المتحدة تعمل بكل قوة على حرمان روسيا من دول ركائز.

كأوزبكستان فهي دولة بالغة الأهمية في آسيا الوسطي, والأكبر من حيث التعداد السكاني، وهي بمثابة مركز الدائرة في آسيا الوسطي ودولة غنية بإمكانياتها الهيدروليكية والزراعية. أما أذربيجان ، فهي دولة تطل على بحر قزوين، وهي دولة جوار لروسيا التي تطل كذلك على البحرالأسود, ومن ثم فإن النفوذ السياسي الأمريكي في أذربيجان هو في حقيقته اقتراب وجود على البحر الأسود الذي يمثل منفذ روسيا إلي البحر المتوسط, وكذلك وجودها على بحر قزوين الذي هو مستودع البترول في آسيا الوسطى. إنّ الهدف السياسي الأمريكي هو إيجاد توازن في علاقات هذه الدول مع روسيا، حيث تسعى السياسة الأمريكية جاهدة إلى الولوج وبسرعة إلى هذه المنطقة الحيوية بهدف التأثير في قرارات وتوجهات دولها بالصيغة التي تخدم مصالحها إلى جانب هدف استراتيجي يتمثل في تطويق البحرين الأسود وبحر قزوين والنفوذ إلى عمق آسيا الوسطى، وتحديداً في أوزبكستان وإدخالها في دائرة النفوذ السياسي الأمريكي ومنعها من العودة إلى الفلك الروسي. (حسين، 2010)

من هنا يمكن القول بأن الولايات المتحدة قد خسرت أهم مقومات فرضها لأحادية القطبيه ولسيطرتها على العالم. فروسيا التي هي قلب الأورآسيا أصبحت الآن دولة تملك معظم مقومات القوة الدولية القادرة على حماية مصالحها، والسعي لاستعادة نفوذها الدولي في أكثر من ملف ومنطقة. أما التنافس الروسي–الصيني فهو لا يهدد الأهداف العليا لسياسة كل منهما. وإيران الدولة التي أصبحت قوة إقليمية لا يُستهان بها، تدرك أهمية بناء علاقات مميزة مع دول الجوار، تقوم على الاحترام المتبادل للمصالح القومية. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ العنصر الرئيسي الذي يجمع المثلث الروسي–الصيني–الإيراني، هو رفض هذه الدول للسياسة الأمريكية في المنطقة.

المبحث الثالث

سياسة حلف شمال الأطلسي تجاه دول آسيا الوسطى

قام حلف شمال الأطلسي بزعامة أمريكية بعمليات عسكرية في مناطق مجاورة لدول آسيا الوسطى، وهو ما أثار قلق روسيا وتخوفها من حركة النمو المتسارعة للحلف في آسيا الوسطى ، وقد عمل على تدعيم وتوسيع مجاله الأمني في آسيا الوسطى والقفقاز من خلال تنفيذ المشاريع الأمنية والمشاركة في حل النزاعات الإقليمية، كما حرص الحلف على استمرارية ودوام علاقاته السياسية والعسكرية والأمنية مع دول المنطقة.

ومن هنا يحاول الباحث تسليط الضوء على سياسة حلف شمال الأطلسي تجاه دول آسيا الوسطى وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : حلف شمال الأطلسي والتواجد في منطقة آسيا الوسطى

المطلب الثاني: المشكلات التي تواجه حلف شمال الأطلسي وفي منطقة آسيا الوسطى

المطلب الأول : حلف الشمال الأطلسي والتواجد في منطقة آسيا الوسطى

قرر حلف شمال الأطلسي إقامة علاقة منظمة ودائمة بين دول الحلف والأعضاء السابقين لحلف (وارسو) وذلك في ديسمبر 1991، وفي عام 1992 تم قبول جميع دول الكومنولث المستقلة ومن بينها دول آسيا الوسطى كأعضاء في مجلس تعاون شمال الأطلسي، وبهذا استطاع الحلف توسيع نشاطاته إلى الدول الشرقية ومن بينها دول آسيا الوسطى حتى يكون قادر على مراقبة العمليات السياسية في المنطقة ، ويضع المجريات السياسية لهذه الدول تحت سيطرته، وفي 1993/6/11 في قمة زعماء حلف الأطلسي، تم إقرار مشروع "المشاركة من أجل السلام" وهي منظمة تابعة للحلف تهدف إلى خلق الثقة بين الحلف ودول أخرى في أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، وانضمت جميع دول آسيا الوسطى إلى المشروع باستثناء طاجيكستان ، وفي عام 1994 بدأ مشروع المشاركة من أجل السلام، وكان يشارك فيه 19 دولة من الدول الأعضاء بالحلف و 27 دولة من غير الأعضاء ووضع هذا المشروع من أجل زيادة الرقابة الديمقراطية على القوات العسكرية، وتنفيذ العمليات المشتركة في مهام حفظ السلام والعمليات الإنسانية تحت إشراف حلف الأطلسي ، والبرامج العسكرية لدول المنطقة وتنمية التعاون العسكري بينهما ، وقد هدفت دول آسيا الوسطى من هذا التعاون إلى تدعيم وتحديث إمكاناتها ومعداتها العسكرية، وكذلك لتقليل اعتمادها العسكري على روسيا، وقد اعتبرت بعض دول آسيا الوسطى مشروع المشاركة من أجل السلام أولى الخطوات للإنضمام إلى الحلف، واعتبرت روسيا مشروع المشاركة من أجل السلام أداة لاختراق المعسكر الشرقي، واتهمت روسيا الحلف بالتجسس على قواتها.(أبو السعود،2004:32–40)

ويهدف الحلف من خلال علاقته مع دول آسيا الوسطى إلى تسريع حركة التباعد بين هذه الدول وروسيا ، وضمان أمن خطوط نقل النفط والغاز، وتعميق التواجد الاقتصادي للحلف في المنطقة. ولقد استمرت نشاطات مشروع المشاركة من أجل السلام في آسيا الوسطى فيما بين عامي 1994، 1997م، ومع بداية عام 1997 كانت كل دولة من دول المنطقة قد اشتركت بشكل ما في عمليات عسكرية تحت إشراف الحلف عدا طاجكستان.

ساهم تفاقم الإرهاب الداخلي في عدد من دول آسيا الوسطى كأوزباكستان وطاجكستان وقرغيزستان والخوف من اقتراب مقاتلي طالبان من حدود هذه الدول إلى تطلع هذه الدول لتعاون أوثق مع روسيا بهدف إقرار الأمن.

إن التمدد الأطلسي هو البعد الأول للّعبة الأوراسية الكبرى. إذ لم يُبق الأمريكيون فقط على حلف الناتو بعد انهيار حلف وارسو الشيوعي، ولكنهم منحوه القوة والحيوية ويتضح ذلك من خلال مايلي: (شلي، 2009)

أولاً: انتقال حلف شمال الأطلسي من الالتزام بالقانون الدولي التقليدي والكلاسيكي (التـدخل فقط في حالات الاعتداء على دولة عضو في التحالف) إلى الحق في التدخل الـشامل. وقـد كانت الحرب ضد صربيا في عام 1999، إيذاناً بالانتقال من الوضع القانوني التقليـدي إلـى وضع التدخل بالقوة بعيداً عن الشرعية والقانون الدوليين.

ثانياً: إدراج حلف شمال الأطلسي بلدان أوروبا الشرقية مع بلدان أوروبا الوسطى وتقاسم معها القيم الغربية والليبرالية.

ثالثاً: إدراج مسافات بحر البلطيق ويوغوسلافيا (كرواتيا والبوسنة وكوسوفو) في مجال نفوذه. وللمزيد من توسيع حلف شمال الأطلسي وتضييق الخناق حول روسيا، نفذت أمريكا بالتعاون مع حلفائها المحليين الثورات الملونة (جورجيا عـام 2003، أوكرانيـا فـي عـام 2004، وقرغيزستان في عام 2005)، هذه التحولات السياسية غير العنيفة، الممولة والمدعومة مـن طرف المؤسسات والمنظمات غير الحكومية الأمريكية، كانت تهدف إلـى إقامـة حكومـات مناوئة لروسيا. ومثال على ذلك، وبعد وصوله إلى سدة الحكم، طلـب الـرئيس الأوكرانـي الموالي للغرب، برحيل أسطول البحر الأسود الروسي في القرم، وانضمام بلاده إلـى حلـف شمال الأطلسي. (شلي:2009)

تُمثل التفاعلات الجيوسياسية المُحدّد الرئيسي لأمن آسـيا الوسـطى، لأنّ الأطـراف الخارجية تستخدم أراضيها كمسرح للصراع على النفوذ السياسي. ونظراً إلى الأهمية المتزايدة لمنطقة آسيا الوسطى في حقبة ما بعد الحادي عشر من سيبتمبر، حدث تغيير في حقائق هـذه المنطقة، علماً بأنّ هذا التغيير لم يطرأ على اللعبة الدولية الأساسية، وإنمـا طـال أسـاليب ممارستها. ومع أن التأثير المباشر لهذا التحوّل الطفيف لم يتّضح بعـد، إلاّ أنّ بنـاء هيكليـة اقتصادية هشّة في آسـيا الوسـطى يُعـزّز الأخطـار المباشـرة التـي تهـدّد الاسـتقرار الاقليمي.(كاربوخين، 2009)

المطلب الثاني: المشكلات التي تواجه حلف شمال الأطلسي في منطقة آسيا الوسطى

بالرغم من التزايد المُستمر لنفوذ الحلف في منطقة آسيا الوسطى، إلاّ أن هذه المنطقة تواجه مشكلات عديدة في الوصول إلى أهدافها السياسية والأمنية والاقتصادية وهي كمايلي:

1- الأولويات والمصالح المتعارضة بين أعضاء الحلف:

لكل دولة من الدول الأعضاء في الحلف أولويات في المنطقة تسعى لتحقيقها حتى إن اختلفت عن بقية الشركاء في المنظمة، ومن الطبيعي أن تقلل المصالح المُتباينة من حجم الانسجام والتوحد داخل الحلف تجاه المنطقة.

2- مدى أهمية المنطقة:

تختلف أهمية منطقة آسيا الوسطى لدى كل من الدول الأعضاء في الحلف. فالولايات المتحدة وتركيا توليان آسيا الوسطى أهمية خاصة. في حين أن كلاً من بريطانيا وفرنسا وألمانيا لها اهتمامات خاصة بمناطق أخرى في العالم.

3- النزاعات الإقليمية:

من الممكن أن تُهيئ النزاعات والأزمات الإقليمية مجالات صدام غير مرغوب فيها بين قوات الحلف والجماعات العرقية المختلفة المُؤيدة لروسيا والمدعومة من قِبلها.

4- النزاعات الخارجية:

لكل من روسيا والصين وإيران والولايات المتحدة الأمريكية أهداف ومصالح خاصة في منطقة آسيا الوسطى، فروسيا قلقة من نشاطات الحلف في المنطقة تحت غطاء المشاركة من أجل السلام أو تنفيذ مناورات مشتركة في المنطقة، وقد وقّعت روسيا في ديسمبر 1999 معاهدة جديدة للتعاون الدفاعي مع أوزبكستان، وعقدت اتفاقية (شنغهاي) مع كل من الصين وقرغيزستان وأوزبكستان وطاجيكستان بهدف زيادة التعاون ضد الإرهاب والجرائم الداخلية، كذلك تسعى الصين وراء مصالحها وأهدافها السياسية والاقتصادية والتي من بينها الحصول على احتياجاتها المتزايدة من الطاقة وتدعيم الاستقرار على حدودها الغربية وزيادة التبادل التجاري مع آسيا الوسطى. ومن الممكن أن تتعارض المناورات العسكرية للحلف في المنطقة تحت غطاء المشاركة من أجل السلام ضد المصالح الصينية في المنطقة. كما أن إيران تنظر

إلى إجراء المناورات العسكرية مع دول بحر قزوين يُشكل ذلك حساسية أمنية خاصة في منطقة حيوية بالنسبة لها. وبرغم مشاركة روسيا في تجميع الشراكة من أجل السلام، فإنها قد أوضحت أن أي توسيع للحلف يستثني روسيا لن يكون مقبولاً، لأنه يؤدي إلى عزل روسيا وأن أي توسع لحلف شمال الأطلسي غير مرغوب فيه ويلقى معارضة قوية من روسيا. (زاد،1997 : 113)

ويخلص الباحث إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، تُمثل القوة الدولية الأولى التي تلعب دوراً مؤثّراً في القضايا الدولية. من هنا ونتيجة لأهمية منطقة آسيا الوسطى في الإستراتيجية الأمريكية المتعلقة في قارة آسيا ، وتزايد الحاجة الأمريكية إلى موارد الطاقة من النفط والغاز ، والأهمية الإستراتيجية لموقع المنطقة بالقرب من افغانستان وإيران ومحاولة الضغط على الصين وروسيا ، فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد حصول هذه الدول على استقلالها باستخدام الإدارة الاقتصادية من خلال المساعدات والمنح والدعم لكافة الدول، وكذلك العمل على تقديم الدعم العسكري لهذه الدول .

ومن خلال تفسير الإستراتيجية الأمريكية والخطط المُعدة للسيطرة على منطقة أوراسيا فإن الحرب على افغانستان لم تكن مجرد رد فعل تلقائي على هجمات 11 سبتمبر 2001 لأن التجهيزات وخطط العمليات العسكرية كانت مُعدّة وتنتظر لحظة الانطلاق للحرب وتحت اي مبرر، من أجل الهدف الإستراتيجي وهو إرساء قواعد عسكرية أمريكية في منطقة أوراسيا بما تُمثله من أهمية بالنسبة للأمن القومي الأمريكي سواءً على صعيد أمن الطاقة أو حماية مصالحها لإعتبارات جيوستراتيجية تتعلق بأهمية المنطقة ودورها في النظام الدولي الجديد .

الفصل الخامس

مصالح الصين الإستراتيجية فى آسيا الوسطى

شكّل استقلال جمهوريات آسيا الوسطى في بداية التسعينيات أحد أهم المتغيّرات الرئيسية التي شهدها العالم، وكما ذكرنا سابقاً فإن تلك المتغيّرات كان لها تأثير بارز على استراتيجيات الدول الكبرى، ومن ضمنها الصين ، حيث أصبحت آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق تحظى باهتمام كبير في السياسة الصينية ، وقد ظهرت ملامح سياسة صينية جديدة تجاه المنطقة إدراكاً منها بأن الخريطة الجيوسياسية لآسيا الوسطى قد تغيّرت، ولهذا السبب فإن السياسة الصينية تجاه المنطقة تنطلق من اعتبارات ذات أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية وهو الأكثر أهمية بالنسبة للصين ، خاصة وأن موقع المنطقة وما يحتويه من تركيبة إثنية ذات امتدادات مع الحدود الصينية باتجاه إقليم زينغ يانغ (تركستان الشرقية) الغني بموارد الطاقة، وهذا ما يجعل الصين في وضع حسّاس في تعاملها مع المنطقة، خاصة في ظل تخوفها من تنامي الأصولية الإسلامية وانعكاساتها، وفي سبيل ذلك اختارت مواجهة تلك التهديدات الأمنية بإيجاد حلول ذات أبعاد سياسية واقتصادية تتضمن تعزيز علاقاتها مع دول الجوار في محاولة لتأمين استقرار المنطقة.

ولا شك في أن الصين قلقة من الوجود الأمريكي في وسط آسيا حيث النفط والغاز الطبيعي المُهم للصين التي يتزايد اعتمادها على الطاقة المستوردة من الخارج، وهذا يُفسِّر سياسة الصين وموقفها من العقوبات الاقتصادية على إيران وسياسية واشنطن تجاه ايران، حتى روسيا قلقة من نفوذ الولايات المتحدة في منطقة تُعرف في الإستراتيجية الروسية بمنطقة الجوار الجغرافي في التطبيق على الجمهوريات السوفييتية السابقة مبدأ "مونرو الروسي" كمنطقة للنفوذ الروسي، وترى أن الوجود الأمريكي يهدد الأمن القومي الروسي، كما ترى الصين أنه يهددها في وقت تداخلت وتشابكت المصالح الإستراتيجية وتراجع دور الولايات المتحدة.(البرصان، 2011: 22).

سعت الصين إلى توسيع نفوذها في منطقة آسيا الوسطى من خلال التركيز على الأدوات السياسية والاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة وكذلك العمل على تعزيز مجالات التعاون مع دول الإقليم ، ولتناول الدور الصيني في منطقة آسيا الوسطى سوف يتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: أسباب تزايد الاهتمام الصيني في منطقة آسيا الوسطى
المبحث الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية في منطقة آسيا الوسطى

المبحث الأول

أسباب تزايد الاهتمام الصيني في منطقة آسيا الوسطى

تُعتبر الصين من أوائل الدول التي قامت بالاعتراف بدول آسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفييتي السابق في العام 1991م وقد أقامت معها علاقات دبلوماسية قوية وتبادلت معها الزيارات الرسمية، وخلال الزيارات التي تمت بينها وبين هذه الدول تمت الإشارة إلى ضرورة التعايش السلمي وتحقيق الرخاء المشترك ودعم الاستقرار والأمن الإقليمي، وقام الرئيس التركماني ينازوف بزيارة رسمية للصين في نوفمبر من العام 1992م وأثناء تلك الزيارة تم الاتفاق بينهما على إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى الصين، وتم افتتاح خط للنقل الجوي بين البلدين وتم كذلك مناقشة بناء خط رئيسي للسكك الحديدية بينهما، حيث قامت بتوقيع الكثير من الاتفاقيات مع هذه الدول ومنها اتفاقية لضبط الحدود مع كازاخستان وكان ذلك في عام 1994م ، وكذلك قامت في العام 1999م بتوقيع اتفاقيات مع دول منطقة بحر قزوين لإعادة ترسيم الحدود المُشتركة معها ، وكذلك قامت بتوقيع مذكَّرة تفاهم مع دول المنطقة فيما يتعلق بالشؤون الأمنية والعسكرية ، كما سعت الصين إلى التنسيق مع دول المنطقة وخاصة كازاخستان للتعاون فيما بينهما في مجال مشروعات التنمية المُشتركة لتحجيم الحركات الانفصالية في زينغيانغ (سليم، 1998 : 332).

من هنا يحاول الباحث في هذا المبحث تسليط الضوء على العوامل والمُتغيِّرات المؤثِّرة على تطور الاهتمام الصيني بمنطقة آسيا الوسطى من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : العوامل التي اسهمت في الاهتمام الصيني بآسيا الوسطى

المطلب الثاني : المصالح الصينية في منطقة آسيا الوسطى

المطلب الأول : العوامل التي أسهمت في الاهتمام الصيني بآسيا الوسطى

هنالك مجموعة من العوامل التي اسهمت في تزايد الاهتمام الصيني بالمنطقة ، وأن هناك عوامل كثيرة ومتشابكة لعل أبرزها ما يلي:

العامل الأول: مخاوف الصين من أن يؤثر صعود النزعة القومية و الدينية في دول آسيا الوسطى و ما يتصل بها من صراعات على استقرار إقليمها الغربي المتاخم لهذه الدول (إقليم سينغيانغ) و المعروف تاريخياً باسم تركستان الشرقية ، حيث تعيش غالبية مسلمة ترتبط بروابط إثنية و ثقافية ولغوية مع سكان آسيا الوسطى ، وتنشط نحو خمس حركات انفصالية إسلامية بحسب اعتراف من بكين في عام 2003 . والمعروف أن نشوء كيانات إسلامية مستقلة في آسيا الوسطى أعطى دفعة معنوية قوية لهذه الحركات ، تضاعفت في عام 1996 بظهور نظام طالبان الأفغاني الذي أنتهج سياسة احتضانها ودعمها وتدريب مقاتليها. إن قلقها لم ينته في ظل تنامي موجة الإرهاب المسلح العابر للحدود واستمرار الحركات الإسلامية الراديكالية في أوزبكستان وطاجيكستان في مشاغبة حكوماتها سعياً وراء الإطاحة بها وإقامة أنظمة بديلة مشابهة لنظام طالبان. ومن ناحية أخرى فإنّ ارتياح الصين بزوال حكم طالبان رافقها القلق من التواجد الأمريكي في أفغانستان أي على مقربة من حدودها الغربية ، بكل ما يعنيه ذلك من قلق مبعثه سياسات واشنطن الضاغطة من أجل تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي.(المدني،3:2005)

العامل الثاني: تنظر الصين إلى آسيا الوسطى كمصدر مهم للطاقة التي تتعاظم حاجة الصين إليها يوماً بعد يوم في ظل نموها الاقتصادي الصاعد و لاسيما منذ عام 1993 الذي شهد تحولها إلى دولة مستوردة للنفط. ويكفي أن نعرف أن كل إضافة إلى الناتج المحلي الصيني بنسبة 1 بالمئة يعني زيادة في استهلاك الطاقة بنسبة 0.528 بالمئة، والمعروف أن منطقة آسيا الوسطى تحتوي على كميات كبيرة من النفط و الغاز بإمكانها سد جزء من حاجات الصين بكلفة أقل نظراً للقرب الجغرافي ما بين المُصَدِّر و المُستَوّرد. ولهذا السبب سعت الصين إلى المنافسة المتزايدة على الاستثمار ببلايين الدولارات في اكتشاف وإنتاج ونقل وتكرير النفط والغاز في المنطقة منذ أواسط التسعينات ولاسيما في كازاخستان. وكذلك الحديد ومعادن أخرى من تلك التي تتزايد حاجة الصين لها في ظل توسعها الهائل في البناء والإنشاءات ، وتملك دول آسيا الوسطى كميات كبيرة منها.(المدني:4:2005)

العامل الثالث: اهتمام الصين باستتباب الأمن على حدودها الطويلة مع أقطار آسيا الوسطى وروسيا الاتحادية التي تصل أطوالها الإجمالية إلى 7500 كيلومتر. ومن هذا المنطلق سعت بكين إلى تفاهمات ثنائية وجماعية من أجل المحافظة على الوضع القائم وخلق مناطق حدودية منزوعة السلاح ، على الرغم من مطالبها التاريخية في أراض تبلغ مساحتها أكثر من نصف مليون كيلومتر مربع ، وتقول أنها خسرتها كنتيجة لمعاهدات غير متكافئة بين الصين وروسيا في القرن التاسع عشر.(عبد المنعم : 6:2003)

العامل الرابع: حرص الصين على لعب دور مهم في تنمية اقتصاديات دول المنطقة وربطها بالإقتصاد الصيني ، ليس لأن ذلك من شأنه ضمان الاستقرار وكبح جماح التطرف المدفوع بدوافع الفقر والإحباط وتأمين إمدادات الطاقة من آسيا الوسطى إلى الصين دون مُعوِّقات فحسب، وإنما أيضاً بسبب ما سيتمخض عن التنمية من أسواق للصادرات الصينية وبالتالي مصادر جديدة و قويّة للدّخل. ومن ناحية أخرى فإن التنمية و ما يرافقها من استقرار يعني إمكانية استغلال الصين لآسيا الوسطى كمعبر اقصر لتجارتها مع دول الاتحاد الأوروبي التي شهدت نمواً مضطرداً في السنوات الأخيرة ، وإمكانية استعمال دول المنطقة لمنافذ الصين البحرية في التصدير إلى اليابان و كوريا.(المدني،5:2005)

العامل الخامس: رغبة الصين في تحجيم روابط دول آسيا الوسطى المتنامية مع الولايات المتحدة. وتنظر بكين إلى تلك الروابط بعين القلق و فسّرتها على أنها جزء من مُخطّط حلف شمال الأطلسي للتوسع شرقاً. وترسخت هذه النظرة أكثر بعد إطلاق شراكة ما بين شمال الأطلسي ودول آسيا الوسطى (باستثناء طاجيكستان) وتأسيس واشنطن لقواعد عسكرية في المنطقة وقيام قواتها منذ عام 1996 بمناورات عسكرية مشتركة مع قوات كازاخستان و قرغيزستان و أوزبكستان ، إضافةً إلى العمل الدؤوب من جانب شركات الغرب النفطية العملاقة للدخول في المنطقة كمستثمرة في صناعة النفط و الغاز. على أن هذه السياسة الصينية ليست موجهة نحو واشنطن وحدها. فالصينيون قلقون من محاولات موسكو ، ولاسيما منذ مجيء فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا لإحياء روابطها التقليدية بدول آسيا الوسطى شاملة التعاون العسكري والتكنولوجي والنووي.(المدني:3:2005)

ويمكن إضافة عامل آخر لعب في البدايات دوراً محورياً في مسارعة الصينيين إلى توجيه أنظارهم نحو المنطقة ، ألا وهو القلق الناجم عن امتلاك بعض دول آسيا الوسطى لترسانة من الأسلحة النووية والباليستية الموروثة من الحقبة السوفييتية ، ولا سيما كازاخستان التي ورثت الجزء الأكبر من هذه الترسانة بعد روسيا. وقد تعاونت الصين مع إيران وتركيا

لمواجهة المخاطر والتهديدات المتمثلة بوجود تلك الأسلحة في أيدي دول ناشئة ومضطربة أمنياً على مقربة من أراضيها ، الأمر الذي أفضى إلى توقيع الأخيرة في عام 1995 على معاهدة منع الانتشار النووي وتخلصها من أسلحة الدمار الشامل. أما ما تبقى من هذا الملف فقد تم التعامل معه من خلال منظمة شنغهاي للتعاون التي تأسست في عام 2001 من الصين وروسيا وكازاخستان وقرقيزستان وطاجيكستان إضافة إلى أوزبكستان ، بهدف مُعلن هو التعاون الاقتصادي من أجل التنمية والرخاء والاستقرار، وآخر مُغلَّف هو التنسيق والتعاون الأمني من أجل تثبيت الحدود القائمة ومحاربة الإرهاب والحركات الانفصالية وتجارة المخدرات وتبييض الأموال.(عاطف: 84:2006).

المطلب الثاني : المصالح الصينية في منطقة آسيا الوسطى

يبلغ طول الحدود بين الصين ودول آسيا الوسطى الثلاث ، كازاخستان و قرغيزستان وطاجيكستان ، أكثر من 3000 كيلومتر ، وهناك العديد من القوميات العابرة للحدود بينهما ، فأي شكل أو مستوى من التقلبات والتغيُّرات على الأوضاع الداخلية في هذه الدول سيكون لها بكل تأكيد ، تأثير مباشر على المصالح الصينية وذلك للاعتبارات التالية:(ZHAO,2006)

أولاً: الإعتبارات الأمنية: أثبتت الحقائق التاريخية أن الأمن في القطاع الغربى للصين ومنطقة آسيا الوسطى يرتبطان معاً ارتباطاً وثيقاً ، فمنذ أن تم توحيد سينغيانغ في عهد أسرة تشينغ تشاو عام 1759 ، ولغاية نهاية عهد هذه الاسرة عام 1911 ، وقع في سينغيانغ الصينية أحداث شغب كبيرة وصغيرة، وغالبيتها لها علاقة مباشرة مع بعض القوى في آسيا الوسطى، ففي الواقع أن الأوضاع الأمنية في دول آسيا الوسطى تُفرز تأثيراتها على الأمن في المناطق الغربية للصين فإنّ عدم استقرار الأوضاع السياسية في هذه الدول إضافةً إلى الاضطرابات والقلاقل الإقليمية التي قد يولدها تنافس وصراع الدول الكبرى تُشكِّل مجتمعةً تهديدات على الأمن القومى الصينى. ففي حال وقوع اضطرابات في منطقة جنوب آسيا مثلاً من الصعب جداً أن لا تتأثر الصين بهذه القلاقل .(المدني،2005).

من ناحية أخرى أنّ القوى الداعية إلى استقلال " تركستان الشرقية " المُهددة للأمن القومي الصيني والمتواطئة مع تنظيم " القاعدة " والحركة الاسلامية الأوزبكية وغيرها من المنظمات المتطرفة الأخرى ، قد دبّرت حوادث إرهابية أكثر من مرة فى منطقة سينغيانغ الصينية (تركستان الشرقية) ، وتتخذ من منطقة آسيا الوسطى كجبهة أمامية وقاعدة إنطلاق لها لتجزئة الصين وتمزيق وحدتها ، فإذا ما أرادت الصين حل مشكلة " القوى الثلاث " بما فيها

منطقة " تركستان الشرقية " فإنها ستواجه الكثير من الصعوبات بعيداً عن تنسيق ومساعدة دول آسيا الوسطى(ZAHO,2006).

وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر دخلت القوات العسكرية آسيا الوسطى ورابطت فيها، وعادت القواعد العسكرية الأمريكية على مقربة من سينغيانغ الصينية الأمـــر الذى أدّى إلى حدوث تغيير في مكانة ووضعية منظومة دول آسيا الوســـطى ذات الأهميـــة الإستراتيجية للصين، وبذلك ازدادت التهديدات الأمنية التقليدية التي تواجه المناطق الغربيـــة للصين.

ثانيا: الاعتبارات الاقتصادية: تُعتبر العلاقات الاقتصادية جزءاً مهماً من العلاقـــات الدوليـــة المعاصرة ، سواءً أكانت الصين سريعة النمو اقتصادياً أم دول آسيا الوسطى حديثة الإستقلال كلاهما في أشد الحاجة إلى تحريك عجلة التعاون الإقتصادى القائم علـــى أســـاس المـــساواة والمنفعة المتبادلة(ZHAO,2006) .

وإذا نظرنا إلى الحركة التجارية بين الصين ودول آسيا الوسطى الخمـــس نجـــد أن إجمالي حجم التبادل التجاري بينها وبين الصين لم يتجاوز الأربعة مليار دولار اميركي عام 2003 ، وهذا الرقم ليس بكبير إذ يحتل فقط 0.5 % من اجمالي التجارة الخارجية الصينية ، ولكن الأهم يكمن في أنَّ معظم الواردات الصينية من دول آسيا الوسطى هي من المواد الخام التى تفتقر إليها الصين ، وإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية بعيدة المـــدى نجـــد أن الـــواردات الصينية من البترول والغاز الطبيعي ستزداد بشكل كبير ، وهذا ما سيساعد الصين على حـــل مسألة النقص في المواد الخام وفي نفس الوقت بوسع دول آسيا الوسطى استيراد احتياجاتهـــا المحلية من السلع الإستهلاكية و غيرها من المُنتجات الصينية الأخرى .

وفي مجال التعاون الاقتصادى و التكنولوجى ، فإن الاستثمارات الصينية فى دول آسيا الوسطى قد لعبت دوراً إيجابياً فى حل ما تعاني منه دول آسيا الوسطى من نقص فى رؤوس الأموال . فقد قدّمت المؤسسات المشتركة التي انشأتها الـــشركات الـــصينية فـــي دول آســـيا الوسطى، كشركة أكسجيوبيسكه للبترول والغاز الطبيعي فى كازاخستان و شـــركة صـــناعة عدّادات المياه فى أوزبكستان و غيرها من الشركات الأخرى، ومساهمات ملحوظة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول المعنية ، ونالت التقدير والإحسان منها. بالنسبة للـــصين فإنّ دول آسيا الوسطى تُشكِّل معبراً ، لا يمكن تجاوزه أو الاستغناء عنه، لأوروبا ومنطقـــة

غرب آسيا ، فهي شريان مواصلاتها. فلا يمكن للصين تنشيط هذا الشريان بعيداً عن التعاون مع دول آسيا الوسطى . (عاطف، 85:2006)

لقد شهد اقتصاد دول آسيا الوسطى نمواً سريعاً في السنوات القليلة الماضية، حيث أعاد البترول على البعض منها أرباحاً طائلة. واستطاعت كازاخستان جمع رؤوس اموال بما يؤهلها للاستثمار فى الخارج ، خاصة وأن الحكومة تشجع على تنمية الأسواق الخارجية ، بينما تأمل الصين مشاركة المؤسسات الأجنبية فى مشاريع التنمية في المناطق الغربية الواسعة (ZHAO,2006)

المبحث الثاني

أدوات تنفيذ السياسية الخارجية الصينية في منطقة آسيا الوسطى

أقامت الصين ودول آسيا الوسطى علاقات جيدة خلال العقود الماضية تميزت بحسن الجوار و خلافاً لأهداف الدول الأجنبية الأُخرى فى آسيا الوسطى ، فإن الصين لا تسعى إلى الوجود العسكري فيها أو النظر إليها على أنها مناطق نفوذ لها بل أن الأهداف التي تسعى اليها الصين واضحة جداً ، بحيث تأمل أن يستتب الاستقرار وتتحقق التنمية في منطقة آسيا الوسطى، والمحافظة على علاقات صداقة مستديمة وعلى تعاون ودّي في جميع المجالات، بما يبلور وضعاً يساعد على تدعيم الأمن القومي ومسيرة التنمية الاقتصادية في الصين.

من هنا يحاول الباحث تسليط الضوء على أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الصينية في منطقة آسيا الوسطى من خلال مطلبين:

المطلب الأول : الجانب السياسي والعسكري

المطلب الثاني : الجانب الاقتصادي

المطلب الأول : الجانب السياسي والعسكري

تُسهم سياسية الصين في المرحلة الحالية تجاه مسألة بناء الثقة المتعددة الأطراف في السياسية الإقليمية وتُرحب اليابان بمثل تلك السياسة من خلال دعمها للانخراط الصيني الإيجابي في مسألة الأمن لمنطقة دول آسيا الباسيفيكي.

ومع انتهاء الحرب الباردة، شعرت الصين وهي من القوى الآسيوية ذات الثقل الدولي بالحاجة إلى اعادة تنظيم الرؤية الإستراتيجية لآسيا عامة وآسيا الوسطى خاصة. وعلى النقيض من الاتحاد السوفيتي (السابق) لم تنعكس توجهات الصين الاقتصادية الليبرالية على المجال السياسي. وباستثناء حركات المعارضة التي نشطت في التبت حققت الصين في فترة ما بعد الحرب الباردة نمواً اقتصادياً كبيراً دون أن تشهد تحوّلات سياسية داخلية مؤثره على موقعها في النظام الدولي.فالنمو الاقتصادي الضخم والقوة الديموغرافية الهائلة التي تمتلكها الصين إضافةً إلى كونها عضواً دائماً في المجلس الأمن، أدّى إلى تطوير رؤى إستراتيجية ذات معيار آوراسيوي، وقد اتجه بعض الخبراء الإستراتجيين الغربيين ومنهم هينتنغتون، إلى إبراز الصين بوصفها قوة مهمة في المعسكر المحتمل المعادي للغرب، فإن بعض الخبراء الاستراتيجيين، مثل بريجنسكي، يتبنون خطاباً مفاده أنّ ساحة التأثير الجيوسياسي الصينية المتزايدة لن يمكنها الاصطدام مع المصالح الأمريكية في أورآسيا، بل وعلى النقيض من ذلك سيكون من الممكن تحقيق توافق بين الصين وهذه المصالح.(اوغلو،2011)

إنَّ حالة عدم التوازن بين مصادر المواد الخام والبُنية الديمقراطية في الصين صاحبة أكبر كثافة في العالم وبين آسيا الوسطى يسبغ على المنطقة أهمية كبرى في الحسابات الصينية الإستراتيجية في البعدين المتوسط وطويل المدى وترى الصين بضرورة إقامة ارتباط استراتيجي على المدى البعيد من خلال توسعها الاقتصادي والديمغرافي في شرق آسيا وبين وفرة المصادر الطبيعية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وتسعى بالتالي إلى تفعيل مصادرها الداخلية وارتباطاتها الخارجية على حد سواء ويتضمن الموقف الذي ستتخذه الصين في التوازنات الإستراتيجية العالمية عناصر من شأنها أن تؤثّر أيضاً على توازنات الشرق الأوسط والباسيفيك بقدر تأثيرها على بنية القوة في الداخل الآسيوي، وتُشكِّل آسيا الوسطى ساحة تلتقي فيها هذه الحسابات الإستراتجية .

إنّ العلاقات الداخلية والخارجية بالنسبة للصين تجعل الانتقادات التي توجّه للصين من قبل النظام الدولي، وفي مقدمته الولايات المتحدة، بسبب العديد من العناصر العرقية واللغوية في المناطق التي تضم شعوباً مختلفة عن الكتلة المركزية للصين مثل تركستان الشرقية والتبت ومنغوليا الداخلية نقاط ضعف صينية ولذا تسعى الصين لإخفاء ضعفها في هذه الملفات الحسّاسة من خلال حصولها على وضع مؤثِّر في توازنات آسيا الوسطى. (أوغلو، 2011: 513).

تُعتبر الصين إحدى القوى الرئيسية التي تسعى إلى الاستفادة من إرث الاتحاد السوفيتي (السابق)، وفي طور جهودها للتحديث ركّزت على إعادة تشكيل اقتصادها وتطويره وعلى سياسية الانفتاح، واعتبار السلام والاستقرار الدولي والإقليمي عنصراً مهماً في السياسة الصينية، مما شجّع الصين على إقامة علاقات جيدة مع جيرانها. ووضعت الصين خمسة اعتبارات في تعاملها مع دول المنطقة: (سليم،15:1998)

1. يُدرك الساسة الصينيون الأهمية الإستراتيجية لدول المنطقة في المرحلة القادمة ومدى تأثيرها على العالم وخاصة في مجالات الطاقة.

2. تُعتبر دول المنطقة جزءاً من أورآسيا، فهم يلعبون دور الرابط ليس من منطق جغرافي فقط بل من منطلق ثقافي وسياسي.

3. إعطاء الأولوية للعلاقات الثنائية مع دول منطقة آسيا الوسطى.

4. العمل على توسيع شبكة علاقاتها وتعاونها عبر الحدود من زينغيانغ، والاهتمام بالاستقرار وتطوير الإقليم.

5. لديها علاقات صداقة وتواصل مع دول آسيا الوسطى منذ العصور القديمة، وقد ربط طريق الحرير بينهما وبين تلك الدول، و من ناحية أخرى، بادرت الصين للاعتراف بهذه الدول كما ذكرنا سابقاً، وإقامة علاقات دبلوماسية معها وتبادل الزيارات الرسمية، وقد تمت الإشارة خلال الزيارات إلى ضرورة التعايش السلمي وتحقيق الرخاء المُشترك ودعم الاستقرار الإقليمي، وتطورت العلاقات في بداية التسعينيات وتم توقيع عدد من الاتفاقيات، ففي عام 1994 وقعت مع كازاخستان اتفاقية لضبط الحدود بينهما، وفي عام 1999 أبرمت الصين سلسلة من الاتفاقيات لاعادة رسم الحدود المشتركة مع دول المنطقة(سليم،16:1998)

وقّع الخبراء العسكريون في دول المنطقة مذكرة تعاونية مع الصين فيما يتعلق بالشؤون الأمنية والعسكرية وعندما تأسست منظمة شنغهاي التي تضم الصين وروسيا وكازاخستان وأوزبكستان وطاجكستان وقرغيزستان، ووقعوا اتفاقية لبناء الثقة في الشؤون العسكرية، وتنص الاتفاقية على عدم مهاجمة الجيوش الموجودة على الحدود بعضها الآخر، وأن لا تكون هنالك مناورات عسكرية على الحدود باتجاه الطرف الآخر، وعلى كل من الطرفين أن يبلغا عن النشاطات العسكرية بحدود 100كم، وأن يتم دعوة مراقبين عند التمارين العسكرية والاتفاق على وحدة الأراضي الصينية ومكافحة التطرف الديني، ودعم روسيا في المسألة الشيشانية ، وقد انتبه الأعضاء إلى قضايا التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري خاصة بعد بناء مشاريع طرق وسكك جديدة، ومن المرجح في الفترة القادمة انضمام إيران إلى المنظمة. (عمر ،5:2006)

المطلب الثاني : الجانب الاقتصادي

تحاول الصين تقديم نفسها كنموذج تنموي قائم على اقتصاد السوق الاشتراكي، باعتباره النموذج الأصلح لدول المنطقة، ومحاولة مزج التراث الاشتراكي لدول المنطقة مع التطلعات الليبرالية الرأسمالية ، ووضعت الصين خطوط عامة لتحديد العلاقة مع كازاخستان(سليم،118:1998).

1. التكافؤ والمنفعة المتبادلة.
2. توسيع أشكال التعاون.
3. استخدام المصادر المحلية.
4. تطوير النقل وبناء طريق الحرير الجديد.
5. تقديم مساعدات اقتصادية محددة كمؤشر للصداقة وتعطي الصين الأولوية في التعامل الاقتصادي والتجاري مع دول المنطقة، حيث تُعتبر اقتصاديات الطرفين مكملة لبعضها البعض وليست منافسة، وقامت الصين بإنشاء خطوط سكك حديد وعدد من الموانئ في مقاطعة زينغيانغ، بالإضافة إلى بناء مطارين دوليين فيها، وتعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري مع كازاخستان وقيرغيستان وقد استطاعت الصين أن تحافظ على مصالحها في المنطقة من خلال الدبلوماسية الاقتصادية.الاّ أنها تواجه بعض المشاكل في تعاملاتها التجارية والاقتصادية بسبب الظروف الاستثمارية الصعبة في المنطقة وفي حزيران1997 حصلت شركة النفط الوطنية على حقوق ملكية وتشغيل حقل غرب كازاخستان.(العفوري،76:2006)

وفي نفس العام وقّعت الشركة أكبر عقد استثماري لبناء خط أنابيب بطول 3000كـم من غرب كازاخستان إلى غرب الصين. كما وقّعت عقد لبناء خط أنابيب من (UZEN) إلى حدود تركستان. وأصبحت الصين جزءاً من المبادرة الكبرى الجديدة التي تدور منـذ أواخـر القرن العشرين في آسيا الوسطى، إلى النتائج الاستراتيجية التي ترتبت على استقلال دول آسيا الوسطى بالنسبة للأمن الوطني الصيني،فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وجدت الـصين علـى حدودها الغربية أربع دول جديدة هي: كازخستان، وقرغيزستان، وطاجكستان، بالإضافة إلى روسيا. وأصبحت قضية تسوية المشكلات الحدودية أكثر صعوبة ليس فقط بسبب تعقد الطبيعة الطبوغرافية لمنطقة الحدود التي تقطع هضبة البامير، ولكن أيضاً بـسبب تعـدد الأطـراف المفاوضة الجديدة، وبسبب مشكلة مصير إقليم زينغيانغ الذي يجاور آسيا الوسـطى، فهـذا الإقليم يقطنة 15مليون نسمة، 60% ذوى أصول تركية اسلامية، 6 مليون مـن اليوجـور، ومليون كازاخي، وحوإلى 150 ألف قيرغيزى، ولهذه المجموعات العرقية صـلات ثقافيـة وحضارية قوية مع أبناء عمومتهم في طاجيكستان وقرغيزستان التي تجاور الصين. ونظـراً للتقارب الجغرافي واكتسابه العرقي، فقد احتد تأثير التيارات الاستقلالية من آسيا الوسطى إلى سينغيانغ بالإضافة إلى تأثير الحركات الاسلامية السياسية العاملة في طاجيكـستان. اتبعـت الصين مساراً واقعياً محافظاً لاحتواء تأثير الحماس القومي- الديني الذي يجتاح آسيا الوسطى واستطاعت أن تحافظ على مصالحها الأساسية في آسيا الوسـطى مـن خـلال الدبلوماسـية الاقتصادية وأنها لا تسعى للصراع مع قوى إقليمية أخرى للسيطرة علـى آسـيا الوسـطى، فالصين تضع مصالحها مع روسيا، وتسعى إلى احتواء التهديدات الآتية من بعض الحركـات الشعبية في دول آسيا الوسطى، والوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية على دول آسيا الوسـطى والقفقاز(سليم،2001، 330).

يخلص الباحث إلى أن اهتمام الصين بتعزيز علاقاتها مع دول منطقة آسيا الوسـطى في الجانب السياسي، هو من منطلق أن الحفاظ على المصالح الأمنية والاقتـصادية يجـب أن يكون من خلال إيجاد علاقات سياسية متطوّرة مع دول المنطقة، لهذا كان الاهتمـام الـصيني بإيجاد منظومة تجمعها مع دول المنطقة، وكان ذلك من خلال العمل على دعم إنشاء "منظمـة شنغهاي" والسعي لإبرازها كمنظمة وحلف قوي على الساحة الإقليمية والدولية. كمـا وتنظـر الصين إلى منطقة آسيا الوسطى على أنها جبهة مهمة من أجل أمن الطاقة والحد مـن النفـوذ الأمريكي في المنطقة.

الفصل السادس

البعد الإقليمي للتنافس في منطقة آسيا الوسطى

اخذ التنافس في منطقة آسيا الوسطى بعداً اقليمياً ، حيث سارعت بعض دول الإقليم إلى إقامة علاقات مع دول المنطقة حديثة الاستقلال بعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، فقد سعت تركيا إلى تصدير النموذج التركي الذي يحظى بالدعم الغربي إلى هذه الدول وتسعى ايضاً إلى استعادة ثقلها في المنطقة من خلال الروابط العرقية والثقافية، مستغلةً عدم تأييد الولايات المتحدة الأمريكية للنموذج الإيراني والوقوف ضد قيام إيران بدور إقليمي مؤثّر في المنطقة خشية من فرض هيمنتها السياسية ، إذ إنها تحظى بدعم روسيا والصين اللتين تدفعان إلى الوقوف ضد النفوذ الأمريكي في المنطقة. وتدعم الولايات المتحدة الأمريكية الدور الإسرائيلي وتقوم بتمويله لتعزيز تعاون دول آسيا الوسطى معها من أجل ضمان مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وتحجيم دور القوى الإقليمية ، وقد بادرت إسرائيل لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني والتكنولوجي منذ استقلال هذه الدول، من هنا يحاول الباحث في هذا الفصل تسليط الضوء على البعد الإقليمي للتنافس في آسيا الوسطى من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: دور إيران الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى

المبحث الثاني: الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى

المبحث الثالث: الدور الإسرائيلي في منطقة آسيا الوسطى

المبحث الأول

دور إيران الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى

تقع إيران في قلب المنطقة الزاخرة بثروات النفط والغاز التي تبدأ من كازاخستان شرقاً وتنتهي في العراق غرباً وتبدأ من شمال بحر قزوين شمالاً وتصل إلى دول الخليج العربي جنوباً، لتُشكِّل أكبر مخزون للطاقة الهيدروكربونية في العالم تعتمد عليها الاقتصادات الكبرى في العالم خصوصاً أوروبا وآسيا لا سيما اليابان والصين والهند.

تعتمد سياسية طهران على امكانات تحرك أفضل تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، خصوصاً تركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان. وأبرز البحار المفتوحة، وبالتالي السبيل الإستراتيجي المتاح لتطوير المبادلات بين هذه الجمهوريات والعالم الخارجي، فضلاً عن انتشار الأقليات الإيرانية، والروابط الثقافية العريقة، والحدود الطويلة المشتركة.

وتأتي جمهورية تركمانستان في مقدمة الطموحات الإقليمية الإيرانية، افتتحت في "عشق أباد" عاصمة الجمهورية أول سفارة لإيران في آسيا الوسطى في شباط/فبراير 1992.ويرجع هذا الاهتمام الخاص لعوامل عدة. أهمها الحدود المشتركة الطويلة (1100كيلومتر) ووجود نحو 2 مليون من التركمان في إيران، أي ما يعادل نصف سكان تركمانستان.

إلى الشرق من تركمانستان انتعشت العلاقات الإيرانية مع جمهورية أوزبكستان مباشرة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي (السابق). وساعد على ذلك المكانة المتميزة التي بقيت تحظى بها الثقافة الفارسية في أوزبكستان حيث تقع مدينتا سمرقند وبخاري أهم مدن الثقافة الفارسية في آسيا الوسطى، على الرغم من التراجع الكبير الذي عرفته مُنذ مطلع القرن الحالي نتيجة لإهمال اللغة الفارسية لصالح اللغة المحلية والروسية اللتين أصبحتا لغات للتعامل الرئيسية، بفعل التغيُّرات الاجتماعية والثقافية العميقة للسياسة السوفيتية التي عملت على ضرب الروابط الدينية والثقافية بين المجال السوفييتي والمجالات الثقافية والحضارية المجاورة لهذا المجال.

بادرت إيران في شباط 1992 إلى احياء نشاط منظمة التعاون الاقتصادي التي أنشئت سنة1985 ،وتضم كلاً من تركيا وإيران وباكستان، خلفاً لمنظمة التعاون الإقليمي للتنمية التي أنشئت سنة 1965في إطار أحلاف الحرب الباردة.(اوغلو ، 508:2010)

إلاّ أن طهران عملت على اضمام أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وقيرغيستان، ورفضت انضمام أرمينيا وجورجيا على الرغم من علاقاتها الجيدة بهما. وترجع هذه السياسة الانتقالية لطهران إلى طموحها إلى صوّغ المجال الجغرافي ذي الأغلبية المسلمة.

من هنا يحاول الباحث في هذا المبحث تسليط الضوء على نظرة إيران لمنطقة آسيا الوسطى من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: نظرة إيران لمنطقة آسيا الوسطى

المطلب الثاني: القضايا المشتركة بين إيران ودول آسيا الوسطى

المطلب الأول: نظرة إيران لمنطقة آسيا الوسطى

تنظر إيران إلى المنطقة بمنظور اقتصادي يرمي إلى استغلال ثروات المنطقة بشتى الوسائل فقد اقترحت إيران مد خطوط سكة حديدية وطُرق مواصلات ووسائل إتصال بينها وبين جمهوريات آسيا الوسطى، وصولاً إلى ربطها بمياه الخليج العربي، ومن ثم المياه الدولية الحرة، وقد تجسد هذا العرض في اتفاقية وقِّعت في ديسمبر 1991 تلتها اتفاقية أخرى بين إيران وروسيا لإنهاء القيود الحدودية بين إيران وتلك الجمهوريات.(مفكرة الإسلام:2011)

وقد عقدت الحكومة الإيرانية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) مؤتمراً حول التعاون الثقافي والتربوي والعلمي مع جمهوريات آسيا الوسطى في نوفمبر 1992م، مع التركيز على اللغة الفارسية والثقافة الإيرانية باعتبارها روابط إقليمية، وقد ركّز المسؤولون الإيرانيون الذين خاطبوا المؤتمر على مركزية دور الإسلام الشيعي في علاقة بلادهم مع دول الإقليم، حيث إن العامل الديني يحمل في طياته عنصريّ التاريخ والثقافة، وقد دعا أولئك المسؤولون بمن فيهم وزير الخارجية، د. علي أكبر ولاياتي إلى إحياء الهوية الأصيلة لشعوب الإقليم، وتعزيز التعاون الإقليمي، والأمن الجماعي، من خلال إقامة إطار مؤسسي للتعاون الاقتصادي والسياسي والعلمي والثقافي الذي سيكون معادياً للهيمنة ويجمع بين خصوصية احتياجات كل دولة والمصالح المشتركة فيما بين دول الإقليم، وقد أشار الدكتور ولاياتي إلى الأبعاد العرقية، والثقافية، التاريخية والدينية للدور الإيراني في آسيا الوسطى مؤكداً على الانسجام الثقافي في ضوء الإرث الشيعي والثقافة الإيرانية واللغة الفارسية بوصفها سبلاً لتحقيق الاستقلال السياسي وتأكيده. (مفكرة الإسلام،2011)

ولذلك تقوم إستراتيجية إيران للحفاظ على هذه المصالح على التحالف مع روسيا، وتشديد التعاون معها لتكون من خلالها جسراً إلى هذه الجمهوريات، فشجبت أعمال المجاهدين وغيرهم من الجماعات الجهادية داخل هذه الجمهوريات .

اهتمت إيران بمنطقة آسيا الوسطى والقفقاز مع بداية تفكك الاتحاد السوفييتي (السابق) وما تبعته من تصاعد المطالب القومية، وظهور جمهوريات إسلامية على الساحة الدولية، وتحاول إيران أن تلعب دوراً مميزاً في المنطقة للاستفادة من المكاسب الاقتصادية والسياسية. وقد أدركت أهمية الدور الذي تلعبه تركيا في المنطقة مستغلّةً التقارب الثقافي بين الجمهوريات الإسلامية المستقلة.

وترى إيران نفسها أنّها القوة الطبيعية المرشحة للقيام بدور قيادي في المنطقة وذلك بحكم موقعها المتميز المتاخم لأذربيجان وتركمانستان، بالإضافة إلى الروابط الثقافية والعرقية والدينية التي تمت لأكثر من الفي عام. وتحرص إيران على تقديم نفسها كنموذج إسلامي يتسم بالمرونة والطبيعة العملية والسلمية وقد سعت جاهدةً لإقناع دول المنطقة بأنَّها لا تُشكل أي تهديد لنُظمها السياسية وشجّعت القيادة الحاكمة قبول التعاون معها في المختلف المجالات، وقد استجابت بعض الدول وقبلت التعاون كتركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان وقد عبّر قادة هذه الدول عن رغبتهم في اقامة علاقات وثيقة معها. (العفوري، 2006: 77).

في عام 1991 قامت ايران بزيارات رسمية على مستوى وزارة الخارجية إلى دول منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، ووقّعت عدد من الاتفاقيات لفتح قنصليات لها في عواصم تلك الدول وترتب على توقيع الاتفاقيات فتح المعابر الحدودية وتخفيض القيود للحصول على تأشيرة لعبور الحدود. اهتمت ايران بإقامة علاقات وثيقة مع تركمانستان، وعمدت إيران إلى توثيق علاقتها مع أوزبكستان مباشرةً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وساعد على ذلك الثقافة الفارسية المشتركة بين البلدين، وتخللت العلاقة لقاءات رسمية بين الطرفين، ووقّعت عدد من الاتفاقيات، وأكد الطرفين على الالتزام بعدم التدخل بالشؤن الداخلية، ووقعت إيران مذكرة تفاهم مع طاجيكستان لتسهيل التعاون الثنائي، ورغم اختلاف وجهات النظر بين الطرفين في المسائل الدينية، إلاّ أن هناك ثمة روابط ثقافية وتاريخية تربط بينهما. وتسعى إيران لطرح نموذجها لدى الأوساط السياسية الطاجكية من منطلق اقتصادي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وقد اكتسبت هذه القضية أهمية خاصة للطاجيك الذين يرغبون بتحقيق إصلاحيات اقتصادية.

إنّ المصالح الإيرانية تلتقي مع روسيا في منطقة آسيا الوسطى والقفقاز، وتنطبق إلى حد كبير خاصة في قضايا النزاعات الإقليمية في طاجيكستان وناغورنوكار أباخ وتُقدم طهران الدعم والمساندة لأرمينيا في نزاعها مع أذربيجان على إقليم ناغورنوكار اباخ وذلك لاعتبارات تاريخية ومصالح جيوسياسية، ولتقدم صورة ايجابية ودعاية مضادة للدعاية التي تروج عن الصبغة الأصولية في السياسية الإيرانية. ودعمت روسيا في موقفها من المسألة الشيشانية، وأكدت على حرصها في التوصل إلى تسوية سلمية قائمة على التفاوض ونبذ العنف. (العفوري، 2006: 78).

إنّ هذه الجغرافيا السياسية المتاخمة للعمق الشمالي لإيران تستحق تشكيل رقعة جيوسياسية متحدة لآسيا الوسطى القزوينية ويمكن الإشارة إليها بمنطق إيران آسيا الوسطى

القزوينية وهنالك عوامل تاريخية وثقافة وجغرافية تجعل من منطقة آسيا الوسطى القزوينية منطقة جغرافية واحدة وفق المصالح الجغرافية فتاريخياً تحتفظ شعوب إيران وأفغنستان وطاجيكستان وأوزبكستان، وأجزاء من كازاخستان ومعظم شعوب القفقاز بتجربة طويلة في العيش معاً في كومنولث الفدراليات الأخمنية والبارثنية والساسانية قبل الإسلام وفي الخلافة العباسية، وكذلك في الإمبراطوريات الفارسية والتركية للسامانيين والسلجوقيين والغزنويين، ومؤخراً في الإمبراطورية الصفوية.

لقد خلقت تجربة أكثر من ألفي عام من التفاعل بين دول آسيا الوسطى ضمن كومنولث مُتّحد سياسياً مزيجاً ثقافياً يربط بين تلك الدول في المنطقة الواحدة.وأضاف توسع الإسلام شرقاً قوة دافعة جديدة لهذا المزيج الثقافي، مما دعمه أكثر حيث تشترك إيران وطاجيكستان ومعظم أفغانستان وأجزاء من أوزبكستان بلغة واحدة وتهيمن مدن آسيا الوسطى مثل بخاري،بلخ،ترف،سمرقند، خفية وخوازم على الآداب الفارسية باعتبارها مراكز تقليدية للفنون والعلوم الإيرانية (زاده، 1997: 41).

المطلب الثاني : القضايا المشتركة بين إيران ودول آسيا الوسطى

تتبوأ إيران موقعاً متميزاً بالنسبة لآسيا الوسطى، فهي متاخمة لأذربيجان وتركمانستان،كما تمتلك علاقات ثقافية تمتد لما يقرب من ألفي عام في المنطقة، مما جعلها صاحبة الدور الرئيسي في المنطقة، وتاريخياً كانت المنطقة موضوع نزاع بين الفرس والأتراك(القرن السادس عشر) ثم بين الفرس والروس (في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر)كما كانت شعوب المنطقة يتحدثون اللغة الفارسية قبل أن تتركها وديموغرافيا تشترك إيران في إحدى القوميات، إذ يعيش فيها نحو تسعة ملايين آذرى يحملون الجنسية الإيرانية، وتتمتع إيران بعلاقات قوية مع كل من روسيا وطاجكستان وتركمانستان وأرمينيا ودعمتها في صراعها مع أذربيجان حول إقليم (ناجور نو قرة باخ) ودخلت في تحالف مع روسيا فهي لا تؤيد انفصال الشيشان عن روسيا في المنطقة، وهو ما تقابله روسيا بمواصلة التعاون العسكري مع إيران والوقوف معها في مواجهة النفوذ التركي وترى إيران أنها القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادى في آسيا الوسطى، فهي تجاور تركمانستان وأذربيجان جغرافياً،وهي منفذها البري إلى الخليج العربي، ولها صلات ثقافية حضارية مع الطاجيك، إذ إنهم يتحدثون اللغة الفارسية.(جريدة البيان، 2002)

وشرعت إيران في تطوير علاقتها الثقافية مع دول آسيا الوسطى، وركّزت على الوجود الاقتصادي في آسيا الوسطى من خلال حزمة من السياسات الاقتصادية التي صممت لتطوير وجودها الاقتصادي في المنطقة وحرمان منافسيها من أي فرص للنجاح الاقتصادي في آسيا الوسطى.

وتولي ايران بدورها أهمية فائقة لحوض بحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى، من منطلقات اقتصادية وجيوسياسية على حد سواء. فتفكك الاتحاد السوفياتي (السابق) أظهر حقائق جيوسياسية جديدة في الجوار الشمالي لإيران، وأدى إلى تغيّرات جذرية في المنطقة، تجلّت في بروز دول جديدة هناك تربط بعض شعوبها بإيران روابط تاريخية وإثنية ودينية ولغوية وثيقة، الأمر الذي طرح مهمات جديدة أمام السياسية الإيرانية. وبديهي أنّ دخول الولايات المتحدة بقوة حلبة الصراع في المنطقة وسعيها إلى السيطرة عليها، سواء من خلال شركاتها النفطية أو عبر فرض معادلات جيوسياسية واستراتيجية جديدة فيها، يثير توجس طهران وقلقها ويدفعها إلى التحرك بنشاط وتكثيف الاتصالات والمشاورات مع عدد من بلدان المنطقة، وخصوصاً مع روسيا.(ذياب، 1998: 16-7)

وقد أوجد الانهيار السوفياتي فرصة ذهبية لإيران في الخروج عن طوق الحصار الأميركي المفروض عليها عبر التحرك نحو دول آسيا الوسطى وإيجاد أرضيات مشتركة معها على الصعيدين الاقتصادي والثقافي بعيداً عن شعارات الثورة الإسلامية التي طالما شكلت هاجساً كبيراً لدى أصدقاء إيران قبل أعدائها (تانب، 2007).

ويبدو أن مصالح إيران الإستراتيجية تتركز حالياً في الحفاظ على العلاقات السياسية الفعّالة مع دول آسيا الوسطى بما يسمح بالتوسع التجاري والاستثماري على المدى الطويل خصوصاً في مجال الطاقة، وفي الوقت نفسه لتساعد هذه العلاقات إيران في الخروج من العزلة الدولية والحصار الأميركي عليها، وتسعى إيران لتنفيذ هذه السياسة عبر العلاقات الثنائية مع كل دولة على حدة وكذلك في إطار التحالفات الإقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي إيكو، ومنظمة شنغهاي للتعاون حيث تسعى إيران للانضمام إليها بدعم صيني وروسي رغم ما يعترضها حالياً من صعوبات بسبب الضغوط الأميركية.

وتحظى كل من تركمانستان وطاجيكستان باهتمام إيراني كبير نظراً للحدود المشتركة مع تركمانستان واللغة والثقافة المشتركة مع طاجيكستان، وأما بقية الدول فلم تتجاوز العلاقات

معها مستوى الرسميات والتعاملات العادية، فالعلاقات مع تركمانستان تتمثل في: (تائب،2007)

- وجود مشاريع اقتصادية مشتركة في مجال الطاقة والغاز ونقلهما إلى الأسواق العالمية
- شبكة من الطرق وخطوط السكك الحديدة لربط تركمانستان ببقية دول آسيا وبتركيا ومنها إلى أوروبا.

لقد شكّل الصراع الإيراني الأميركي أحد أهم الأسباب التي تمنع دول آسيا الوسطى عن بسط علاقات وطيدة مع طهران، كما أن إيران لا تملك الإمكانيات اللازمة للَّعب في ملعب آسيا الوسطى مع لاعبين كبار مثل روسيا والصين والولايات المتحدة الأميركية، وربما هذا هو الذي دفع طهران للبحث عن أدوار ثانوية في المحور الصيني الروسي الجديد داخل منظمة شنغهاي وطالبت بعضوية كاملة فيها، ومن المتوقع في المستقبل المنظور أن لا يحدث أي طفرة في العلاقات الإيرانية بآسيا الوسطى رغم بعض المشاريع الرامية لربط إيران بأوزبكستان وطاجيكستان عن طريق شمالي أفغانستان وكذلك محاولة تصدير الغاز التركماني إلى الأسواق العالمية عبر إيران.

لدى إيران إمكانيات تُحرك أفضل تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، خصوصاً تركمانستان وطاجيكستان، وأبرز هذه الإمكانات يتمثل في عامل الجغرافيا الذي تعطي إيران طريق نحو البحار المفتوحة، وبالتالي السبيل الإستراتيجي المتاح لتطوير المبادلات بين هذه الجمهوريات والعالم الخارجي.(عمار، 1998: 101-118).

لفترة طويلة بقيت منطقة آسيا الوسطى والقفقاز مجالاً جغرافياً مغلقاً وبعيداً عن الصراع، والتنافس بين القوى بحكم الهيمنة المطلقة التي بسطتها الإمبراطورية الروسية ثم الاتحاد السوفياتي على هذا المجال الواسع إلا أن انهيار الاتحاد السوفييتي أدى مباشرة إلى انبعاث هذه المنطقة وكان لذلك تأثير مباشر على واقع علاقات القوة في المنطقة إذ سرعان ما فتح المجال أما طموحات القوى المجاورة تركيا وايران والصين وغيرالمجاورة ، الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي بقيت روسيا تحاول الإبقاء على نفوذها القوي خصوصاً بإعادة هيكلة علاقاتها مع المنطقة على أسس جديدة تكفل لها الاستقلال السياسي مع إبقائها حزاماً أمنياً ومجالاً حيويا خاضعاً لهيمنتها.

المبحث الثاني

الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى

بدأت السياسية التركية تجاه منطقة آسيا الوسطى قبل الحرب الباردة في مناخ اندفاعي نحـــو المنطقة بقيادة عبدالحميد باشا ، ثم دخلت مرحلة تتسم بالتأني والعقلانية إلى حد ما. غيـــر أنّ هذه السياسة احتاجت إلى إعادة تقييم هادئة في ضوء التجارب المكتـــسبة خـــلال الـــسنوات الماضية. وقد ركز هذا التقييم على العوامل المؤثِّرة على الوضع الدولي لآسيا الوسطى، وعلى مكانتها، ودور ذلك التحول في العلاقات مع تركيا، والمسارات التي ترتادها القوى العالميـــة والإقليمية الأخرى لتطوير سياساتها في آسيا الوسطى.(أغلو،491:2011)

تقف آسيا الوسطى في مقدمة المناطق التي تأثرت تأثيراً ملموساً بانتهاء فترة الحرب الباردة، فقد تغيّرت مكانتها في القوة الدولية والتوازنات الأورآسية تغيراً جذرياً نتيجة لانتهاء نظام الثنائية القطبية وتفكك الاتحاد السوفييتي (السابق). حيث كانت عملية الاستقطاب الساكنة للحرب الباردة تحول دون تفعيل معايير التنافس الدولي في المنطقة إلاّ أنّ الجغرافيا السياسية للمنطقة والامتداد الديمغرافي التركي ومستويات الاحتياط من الموارد الطبيعيـــة وخـــصوصاً النفط والغاز قد أعادت المنطقة إلى دائرة الاهتمام الإقليمي والدولي بما فيه التركي الذي يعتبر هذه الدول جزءاً من الأمن الإقليمي التركي من هنا بدأت تركيـــا تعتمـــد الأدوات الـــسياسية والثقافية في توسيع نفوذها وتأثيرها في دول المنطقة.

ومثلما تعزّزت وحدة المصير بين الدولة العثمانية وآسيا الوسطى نتيجـــة للـــضغوط الروسية على الدولة العثمانية في بداية القرن الماضي، وعلى آسيا الوسطى أيضاً في سهوب القازاق، واعتباراً من منتصف القرن الثامن عشر تحوّل التقارب العثماني الهندي إلى اتفـــاق وجودي بفعل الاستعمار الإنجليزي الذي اتخذ من مصر والهند محاور له. أدّت وحدة المصير هذه إلى تحول أقاليم الحضارة الإسلامية الأوراسية المتنامية في القرن الخامس عشر والسادس عشر، إلى نطاق تضامني من أجل مكافحة الاستعمار ومناهـــضته، وتبنـــت هـــذه الرؤيـــة الأورآسية كل من تيارات التتريك التي انتعشت داخل الدولة العثمانية وأقاليم آســـيا الوســـطى وتيارات الحركة الإسلامية المتنامية في الدولة العثمانية ، ولقد عمل قادة الدولة العثمانية على تحويل وحدة المصير إلى قوة إستراتيجية رغبة منهم في اكتساب عمق أورآسي في مواجهـــة ضغوط القوى الغربية وقد استمرت تركيا في هذه السياسة بعد عام 1990 وحتى الآن، مـــن خلال التحالف مع بعض القوى الدولية والإقليمية للحفاظ على دورها الإقليمي في تلك المنطقة

وقد تأثّرت السياسة التركية تجاه آسيا الوسطى بمجموعة من التغيرات وسوف يتم تناولها في المطالب التالية:

من هنا يحاول الباحث في هذا المبحث تسليط الضوء على الدور التركي في منطقـــة آسيا الوسطى وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول: العامل الديموغرافي والجيواقتصادي

المطلب الثاني : مجالات التحرك التركي ودعائمه

المطلب الثالث : العلاقات الاقتصادية التركية مع آسيا الوسطى

المطلب الأول: العامل الديموغرافي والجيواقتصادي

إنّ واحدة من أبرز سمات آسيا الوسطى الديموغرافية تتمثل في قلة كثافتها السكانية وتتضح هذه السمة بجلاء عند دراسة مناطق ساحل سيبريا في الشمال، وإذا ما أردنا أن نضرب أمثلة مقارنة نجد أن عدد سكان كازاخستان التي تزيد في المساحة على دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة هو سبعة عشر مليون 15/1 تقريباً من عدد سكان الاتحاد الأوروبي أو 60/1 تقريباً من عدد سكان تركستان الشرقية التي تبلغ مساحتها 6/1 من مساحة الصين تشتمل هذه البنية السكانية على عناصر بالغة الأهمية بالنسبة للمسارات الإستراتيجية طويلة المدى ، فعند تناول أوراسيا بشكل عام نجدها عبارة عن دول تقع تحت ضغط كثافة سكانية عالية في المناطق الجنوبية والشرقية، فالصين مثلاً تجاوز عدد سكانها المليار نسمة وإيران ذات الكثافة السكانية مما يعني أن هذه المنطقة تكاد تكون أو ستصبح منطقة جذب للسكان من دول الجوار. (أوغلو،2011:498)

لقد كانت تركيا أكثر توفيقاً في التعامل مع أذربيجان لأسباب متعددة أولها الصراع الأرمني الأذري الذي وقفت تركيا بقوة مع أذربيجان مما أعطى لأنقرة فرصة لإيجاد موطئ قدم في القفقاز والعمل المشترك مع الشركات الأميركية لنقل النفط الأذري إلى أوروبا عبر خط باكو جيهان بتكلفة ثلاثة مليارات دولار الذي بدأ يضخ النفط إلى الأسواق العالمية في مايو/أيار 2006.(تانب،2007)

وعلى أثر التحولات في النظام الدولي بعد أحداث الحادي عشر من سيبتمبر 2001 سواء على الصعيد الدولي أو المحيط الإقليمي لتركيا. فقد نجح التيار الطوراني المؤيد لجامعة الشعوب التركية في وضع الأسس الأيديولوجية للتأكيد على مكانة تركيا كقوة اقليمية عقب الانقلابات التي حصلت في محيطها المباشر: انفجار يوغوسلافي، وتفكك الاتحاد السوفيتي والتحولات في القفقاز وخطر الأصولية الايرانية واحتلال العراق.

فقد سعت تركيا منذ انهيار الاتحاد السوفيتي إلى توطيد علاقاتها مع كمنولث الدول المستقلة، مستفيدة من الروابط العرقية واللغوية التي تربطها ببعض الجمهوريات المستقلة، فبادرت إلى تبادل التمثيل الدبلوماسي مع غالبية هذه الدول. كما نجحت في إبرام أكثر من مائتي اتفاقية لدعم علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع هذه الدول.(دياب، 2002: 158).

ومع تزايد الاحتياجات النفطية، وقّعت كل من حكومات أذربيجان وجورجيا وتركيـــا، في29 أبريل 2000، اتفاقا في واشنطن لبناء خط أنابيب باكو تبليسى جيهان تحت الرعايـــة الأمريكية. وبالفعل، تم افتتاح الخط رسمياً في مايو 2005 بتكلفة وصلت إلى 4 مليـــارات دولار كما كان متوقعاً ليمتد بطول 1600كم (دياب، 2002: 157). واستمر المسعى التركي للتواجد في تلك المنطقة، من خلال اقتراح أن تعبر خطوط انابيب الغاز للأراضـــي التركيـــة للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط وقد وقّع الطرفان التركي والإيراني في أوائـــل يوليـــو 2007 اتفاق تفاهم يضمن قيام تركيا باستغلال أحد الحقول المهمة الايرانية من الغاز، على أن تقوم تركيا والاتحاد الأوروبي، من خلال شركات فرنسية وألمانية وبلجيكية، بتمويل إنـــشاء الخط الذي تتراوح تكلفة إنشائه المبدئية بين 2.7 و3 مليارات دولار. ومن المخطط أن يـــتم نقل كميات تتراوح بين 30 و35 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، مقابل أن تحصل تركيـــا على حصة الغاز الطبيعي، التي تقدر بنحو 6 مليارات متر مكعب. بالإضافة إلى 800 مليون دولار سنوياً. وتدور في الساحة التركية أفكار حول إمكانية ربـــط خـــط أنابيـــب تركيـــا – تركمانستان بخط آخر من إيران إلى تركمانستان. (هلال،16:2002)

بالنسبة لتركيا فإن مرور الأنابيب عبر أراضيها يعود عليها بفوائد جمة اقتـــصادية وسياسية واستراتيجية، ويعزز موقعها ودورها في المنطقة فمن الناحية الاقتصادية تعوّل تركيا على تحقيق درجة معينة من الكفاية النفطية تسمح لها بتقليل اعتمادها علـــى نفـــط الـــشرق الأوسط، كما تعوض المداخيل التي تخسرها من جراء إقفال خط الأنابيب العراقي. (درويش، 18:2007) ومن الناحية السياسية تشكل هذه الأنابيب في نظر أنقرة أداة فعّالة لتعزيز علاقاتها مع "العالم التركي" وجسراً حيوياً للتواصل معه بعـــد انقطـــاع دام قرونـــاً. ومـــن الناحيـــة الإستراتيجية تنتعش أحلام تركيا بالتحول إلى دولة إقليمية كبرى، فهو يعزز موقعهـــا كممـــر وحيد أو شبه وحيد لنفط آسيا الوسطى والقفقاز إلى أوروبا وأمريكا، ويجعلها نقطة الوصـــل بين بلدان المنطقة والعالم الغربي، كما أن تقليل اعتمادها على النفط العربـــي يجعلهـــا أكثـــر تحرراً في تعاملها مع العالم العربـــي، وبالتـــالي فإنهـــا تـــراهن علـــى اســـتعادة موقعهـــا الإستراتيجي.(شرف، 1998: 391).

بالرغم من أن تركيا لاتملك حدوداً مباشرة مع الشعوب المنحدرة من أصـــل تركـــي الواسعة الانتشار في آسيا الوسطى والقفقاز، ولا تسعى إلى ضم دول آسيا الوسطى، ولكنهـــا تهدف إلى تطوير العلاقات معها وتقديم النموذج التركي للتنمية إلى تلك الدول. ويستند الدور التركي في آسيا الوسطى إلى الروابط اللغوية والثقاية والدينية لتركيا بشعوب آسيا الوســـطى،

باعتبار أنّ الأتراك أتوا في الأصل من آسيا الوسطى، وأن شعوب آسيا الوسطى تتحدث لغات متنوعة ومنها اللغة التركية، كما أن غالبيتهم مسلمون سنة. (السمحان، 25:2008)

وتستند تركيا على دعم الولايات المتحدة لدورها في آسيا الوسطى باعتبار أن تركيا حليف أطلسى ، وقادر على تحجيم الدور الإيراني. وتسعى تركيا إلى حث دول آسيا الوسطى على تبني النموذج التركي للتنمية الاقتصادية، وهذا الأمر تحمست له بعض قيادات دول آسيا الوسطى.(سليم، 337:2001).

المطلب الثاني : مجالات التحرك التركي ودعائمه

كان لنهاية الحرب الباردة بين المعسكرين أثر عميق في التوجهات السياسية الخارجية لتركيا، إذ فقدت دورها كموقع استراتيجي متقدم جداً في استراتيجية الحلف الأطلسي تجاه الاتحاد السوفياتي (السابق)، كما أنّ مساعيها الثابته للانضمام إلى المجموعة الأروبية لم تتلق إلى الآن أي استجابة، وما زالت أوروبا تطالب تركيا بتوفير بعض المعايير لقبولها، ومنها مسألة حقوق الانسان وطرح قضية الأكراد، إضافة إلى الشروط الاقتصادية المتعلقة بمستوى البطالة والتضخم (عمار، 103:1998).

كل هذه العوامل دفعت تركيا إلى التوجه بقوة للاضطلاع بدور قوة إقليمية محورها القفقاز وآسيا الوسطى، عبر إحياء الفكرة الطورانية ومشاعر التضامن بين الشعوب ذات الأصول التركية، هذه المشاعر سبق أن جرى تأجيجها بقوة فترة ضعف الدولة العثمانية في محاولة لاستغلال الفراغ الذي نجم في حينه عن سقوط النظام القيصري في روسيا، وهي المشاعر التي عبر عنها كمال أتاتورك قائلا: (سيشهد العالم بدهشة في يوم ما نهوض وسير هذه الامبراطورية غير المرئية التي ما زالت نائمة على مشارف آسيا).

المطلب الثالث : العلاقات الاقتصادية التركية مع آسيا الوسطى

أسفرت العلاقات القائمة بين تركيا وروسيا وإيران وباكستان والهند والصين في فترة ما بعد الحرب الباردة في هذا البناء الآسيوي الذي يُشكِّل التوزانات المتداخلة في آسيا الوسطى عن نتائج أثرت في التوزانات الإستراتيجية في القارة، وفي التوزنات العالمية والإقليمية الداخلية فالمعابر والطرق المرورية ذات الطبيعة الإستراتيجية،التي تمتد من محور آسيا الوسطى إلى الحزام الطرفي وخطوط الطاقة والمواصلات والتجارة التي تقطع أورآسيا في الاتجاه الشرقي الغربي،وضعت قوى القارة والمنطقة في مواجهة بعضها بعضا من آسيا

الوسطى إلى جنوب شبه القارة الهندية،من خلال الطرق المرورية التي تقــع فــي أراضــيها ممرات خيبر وخوجاك شبه القارة الهندية، ثم تحول هذه الصراع مع انتهاء الحرب الباردة إلى حرب أهلية، شاركت فيها كافة قوى القارة والقوى الإقليميــة بأشــكال ودرجــات متفاوتــه، ويعكس هذا الصراع في الأصل التوازنات الإستراتيجية القارية. وقد حمل هذا الخط طبيعــة المنطقة الإستراتيجية الحاجزة منذ حملة الإسكندر الأكبر في آسيا وحتى الآن يبدو أنــه مــن المتعذّر أن يصل هذا الخط إلى الاستقرار دون أن يستند إلى التوازنات الإستراتيجية في آسيا الوسطى خاصة.(أوغلو،516:2011)

إنَّ التمزق الجيواقتصادي والجيوسياسي الذي شهدته المنطقة في فترة ما بعد الحــرب الباردة،إضافةً إلى الأزمات الداخلية التي تواجهها دول المنطقة المرتبطــة بمــشاكل الحــدود والصراع على السلطة والنفوذ وكذلك التنافس الدولي والإقليمي في ظل ضعف البناء السياسي للدولة مما ترتب عليه تراجع قدرة هذه الدول على مواجهة هذه التحديات الداخلية والخارجية وترتب عليه ضعف والوقوف أمام التوازنات العالمية والقارية، فالمسار الحسّاس الدقيق فــي توازن الداخل الآسيوي وحالة الاضطراب التي أفرزها التنافس التاريخي بين الروس والصين، دفعت أغلب دول آسيا الوسطى إلى صف الولايات المتحدة اذ يُعد للإنتصارات الأمريكية في الحرب الباردة مبررات للتقارب مع هذه الدول، في إطار بحثها عن التقدير الدولي والنهــضة الاقتصادية، فبينما سعت أوزبكستان بقوتها الديمقراطية حتى نهاية عقــد التــسعينيات لإقامــة علاقات متينة مع روسيا، وقد تبنت كازاخستان دبلوماسية مرنة إدراكــاً منهــا أنّ تحقيــق التوازن الروسي الصيني يُعد أمراً حتمياً لبقائها وتسعى قرغيزستان للوقوف على قدميها في الوضع التنافسي الدينامكي القاري من ناحية القوى الإقليميــة الداخليــة، مثــل أوزبكــستان وكازاخستان من ناحية أخرى.وذلك من ناحية بنية سياسية أكثر انفتاحاً، وتُعــد قيرغيــستان نموذجاً مثيراً للانتباه من حيث توجهها الديمقراطي في المنطقة (أوغلو: 2011، 522).

تسعى تركيا التي وصلت نسبة النمو الاقتصادي فيها قرابة 10% سنوياً إلى البحــث عن مصادر جديدة للطاقة تلبي احتياجاتها الصناعية حيث تعتمد حالياً بــشكل أساســي علــى روسيا وإيران ودول أخرى مثل الجزائر ونيجيريا .ومن المتوقع أن تصل احتياجــات تركيــا للغاز إلى 1.4 مليار متر مكعب خلال السنوات القادمة وبالتالي ترى أنقرة أنّ أرخص هــذه المصادر سعراً هي الطاقة الموجودة في آسيا الوسطى وبحر قزوين، ومن ثم تنصب الجهــود التركية في تذليل كل المعوّقات في هذا الطريق. إنَّ ما تصبو إليه أنقرة حالياً هو التحرك نحو جعل تركيا ممراً لأنابيب النفط والغاز من آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى أوروبا وربمــا

يشكل مشروع نابكو لمد خط أنابيب بطول 3300 كم وبقيمة 5.6 مليارات دولار من تركيا إلى أوروبا الغربية أحد أهم أدوات تحقيق هذه الإستراتيجية، وتُعتبر كازاخستان أكبر شريك تجاري لتركيا حيث يصل حجم الاستثمارات التركية في مجال البناء قرابة خمسة مليارات دولار عبر أكثر من مائتي شركة تركية تنشط هناك كما أن انضمام كازاخستان عام 2006 لخط باكو جيهان لنقل نفطها إلى الأسواق العالمية يعتبر نصراً كبيرا لتركيا.(تانب،2007)

.وتعمل تركيا على مشاريع مشابهة لنقل الغاز التركماني إلى أوروبا عبر تركيا ومشاريع أخرى مشتركة مع إيران لربط أوروبا بآسيا الوسطى والصين عبر شبكة سكك الحديد. وتنشط تركيا كذلك في مجال التعليم والثقافة في آسيا الوسطى عبر سلسلة المدارس والجامعات التركية، كما أن هناك العديد من طلاب آسيا الوسطى الذين يدرسون في الجامعات التركية في إطار خطة الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال لدعم الهوية والثقافة التركية في جمهوريات آسيا الوسط، وإن التحرك الإستراتيجي الكبير يحتاج إلى كثير من الإمكانيات البشرية والمادية التي قد لا تكون متوفرة لتركيا حتى تتمكن من اللعب بجانب روسيا التي تسعى للحفاظ على سيطرتها التقليدية على المنطقة والصين التي تتقدم بخطى مدروسة نحو منابع الطاقة حتى حدود بحر قزوين.ورغم كل المعوّقات تبقى فرصة تركيا الذهبية في لعب دور حلقة الوصل بين الحضارتين الغربية والإسلامية والقارتين الآسيوية والأوروبية مفتوحة.(تانب،2007)

المبحث الثالث

الدور الإسرائيلي في آسيا الوسطى

لقد استغلت إسرائيل الحاجات الاقتصادية والمخاوف الأمنية لدى دول آسيا الوسطى كمنفذين للتغلغل الإسرائيلي داخل المنطقة واستغلت إسرائيل اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفيتي (السابق) كمنفذ ثالث. وقد عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي (السابق) "إسحاق رابين" مع ممثلي كازاخستان "اتفاقية للتعاون الاقتصادي الشامل" وأن الوفد الكزاخي حمل معه 150 مشروعاً للتعاون الاقتصادي والاستثمار المشترك بين كازاخستان وإسرائيل، وكان هذا الاجتماع في تل أبيب، وكانت إسرائيل تهدف من إجراء هذا التعاون الوثيق منع كازاخستان من تسريب الأسلحة النووية إلى إيران والدول العربية (حرب، 86:1993). إنّ إسرائيل المحرومة من مصادر الطاقة التقليدية رخيصة الثمن قرّرت نزول حلبة الصراع في آسيا الوسطى من خلال قيام أكثر من شركة إسرائيلية في مجال إنشاء خطوط أنابيب نقل البترول بتنفيذ خط نقل الغاز التركماني (نافع وآخرون، 1998: 212).

وقد اهتمت إسرائيل منذ وقت مبكِّر باختراق دول آسيا الوسطى بأكملها، وكانت لديها إستراتيجية متكاملة، تعتمد في المرحلة الأولى على التغلغل الاقتصادي من خلال رجال الأعمال، وبعد أقل من ثلاثة شهور من الاستقلال نظمت إسرائيل في العاصمة الأوزبكية طشقند أول مؤتمر اقتصادي مشترك بينها وبين دول آسيا الوسطى في مارس 1992م، لبحث احتياجات تلك الدول من المشروعات والمساعدات الاقتصادية، وبدأت الاستثمارات المشتركة في شتى المجالات، ساهم فيها رجال الأعمال الجدد من يهود أوزبكستان، وقامت إسرائيل بتمويل أمريكي بتنفيذ برامج للتعاون الفني والتدريب في مجالات الزراعة والري والإدارة والبنوك لبناء الدولة الحديثة واقتصاد السوق، وتم افتتاح فرع للوكالة اليهودية سحتوت في العاصمة الاوزبكية طشقند لتنظيم هجرة اليهود الأوزبك إلى إسرائيل، وكان عددهم نحو 120 ألف، وتم تهجير أكثر من سبعين ألفاً منهم، كما تم افتتاح مركز ثقافي إسرائيلي في طشقند يعمل بنشاط على الترويج للثقافة والأفكار – الصهيونية بين اليهود وغيرهم – مواطني أوزبكستان، فضلاً عن تعليم اللغة العبرية، وهكذا كانت إسرائيل تحقق تغلغلاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً متزايداً في جمهوريات آسيا الوسطى برعاية أمريكية (فاروق،2011).

من هنا يحاول الباحث في هذا المبحث تسليط الضوء على الدور الإسرائيلي في آسيا الوسطى وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الاول : أسباب التغلغل الاسرائيلي في آسيا الوسطى.

المطلب الثاني : الاختراق النووي الإسرائيلي لجمهوريات آسيا الوسطى

المطلب الثالث : التعاون الأمريكي الإسرائيلي في آسيا الوسطى

المطلب الأول : أسباب التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى.

عند البحث عن أسباب التغلغل الإسرائيلي في منطقة آسيا الوسطى، تبدو هناك ثلاثة أنواع رئيسية من العوامل التي تفسر أسباب هذا التغلغل، فهي إما عوامل إستراتيجية، أو اقتصادية، أو أمنية.

1.**العوامل الإستراتيجية.**

أ- يرى بعض الباحثين الغربيين أن هناك عدة عوامل استراتيجية للتغلغل الاسرائيلي في آسيا الوسطى،لعل من أبرزها مايلي : (السبكي، 9:2002)

1.تحييد دور العرب والمسلمين في آسيا الوسطى، والحد من تطوير علاقاتهما المشتركة، وخاصة اذا كان لها تأثير في تقييد التحرك الإسرائيلي في المنطقة، خشية أن تُثمر تلك العلاقات عن انعكاسات وتداعيات من شأنها أن يكون الميزان العسكري في غير صالح إسرائيل.(عدوان، 18:2005).

2.الوجود الإسرائيلي من الناحية الجغرافية مهم جداً في تلك المنطقة فإسرائيل ترى في آسيا منطقة عمق، وذلك لامتداد البحر الأحمر كشريط له إطلالة عسكرية (الحريري، 6:2010)

ب. يُفسِّر بعض الباحثين الآسيويين أسباب تغلغل إسرائيل الاستراتيجي في آسيا الوسطى، بالآتي: (القيسي، 10:2002)

1.تحسين الوجه الإسرائيلي وجعله مقبولاً لدى الأوساط الآسيوية.

2.إظهار أهمية اعتماد دول آسيا الوسطى على اسرائيل في إعداد وتأهيل كوادرها العسكرية.

3.تقديم التسهيلات التي تُتيح بناء علاقات مع أنظمة دول آسيا الوسطى.

4.إظهار قدرة اسرائيل على خدمة أجندة دول آسيا الوسطى عملياً وعسكريا.

5.تحاول اسرائيل أن تربط بين آسيا الوسطى والشرق الأوسط إذ أنّ جذب دول آسيا الوسطى في المشروع الشرق أوسطي يستحدث واقعاً جديداً في الشرق الأوسط، لعلاج الخلل الكائن فيها من خلال ضم دول غير عربية اليها، مثل دول آسيا الوسطى والقفقاز من الشرق، واثيوبيا من الجنوب(عدوان، 10:2005)

2.**العوامل الاقتصادية:**

يبدو أنّ اسرائيل أعطت الأسباب الاقتصادية أهمية خاصة في تحركها لتبرير تغلغلها في آسيا الوسطى لعل من أبرزها:

أ. التنازع المتزايد للتوسع في أسواق آسيا الوسطى.

ب. احتضان دول آسيا الوسطى طاقات علمية ضخمة ورثتها من تركة الاتحاد السوفييتي (السابق)، ومنها كازاخستان، حيث كانت تُعتبر واحدة من أكثر الجمهوريات السوفييتية تقدماً من الناحية العلمية، فضلاً على وقوع مطار بايكونور الفضائي الشهير داخل أراضيها، وهو مركز اطلاق سفن الفضاء وتجارب الصواريخ وأبحاث حرب النجوم في العهد السوفيتي، وما تزال روسيا تستأجره للأغراض نفسها حتى الآن.

ج. الاستحواذ على مواقع الثروة ومصادر الطاقة المستقبلية، حيث أن الثروات الهائلة التي تمتلكها الدول الخمس في آسيا الوسطى، هي بحد ذاتها مُشجِّعة لإسرائيل قبل أية حسابات استراتيجية أخرى، فبالاضافة إلى المخزون الكبير من اليورانيوم، والذهب، والفضة، وباقي المعادن ، يُشكِّل حجم احتياطي النفط في تقديراته الأولية بحد ذاته عاملاً مشجعاً للتغلغل الاسرائيلي. (الحريري،8:2010)

3.**العوامل الأمنية:**

استغلت اسرائيل تنامي تيار الأصولية في دول آسيا الوسطى ، باعتبار أن الأصولية الإسلامية تشكِّل بالنسبة إلى الطرفين عدواً مشتركاً وفي هذا الاتجاه، وبرغم سقوط حركة طالبان، وهيمنة الإدارة الأمريكية على أفغانستان، لم يتوقف التخوف الإسرائيلي من الأصولية

الإسلامية، خاصةً مع التقارب النووي الإيراني- الروسي، والوجود الإيراني الجيوسياسي في آسيا الوسطى.

فمثلاً رصدت إسرائيل المخاوف المتزايدة لدى نظام كريموف في أوزبكستان مما يسمونه بالخطر الأصولي الذي يمثله النموذج الأفغاني بعد الإطاحة بنظام نجيب الله في كابول في نيسان/أبريل عام1992 ، وإصرار فصائل المقاتلين الأكثر تشدداً على طرد المجموعات الاوزبكية بزعامة الجنرال عبد الرشيد دوستم من العاصمة الأفغانية.

وضاعف من المخاوف الإسرائيلية من تصاعد الأزمات الداخلية في دول آسيا الوسطى وجود تداخل عرقي كبير بين طاجيكستان وأوزبكستان، فهناك حوالي 25بالمئة من سكان طاجيكستان ذوو أصول أوزبكية، ونحو 20بالمئة من سكان أوزبكستان ذووأصول طاجيكية.

وبعد ظهور حركة طالبان في أفغانستان، واستيلائها على كابول، وصولاً إلى الحدود الأوزبكية عام1997، كان نظام كريموف يعيش حالة من القلق والمخاوخ من احتضان طالبان والقاعدة للحركات الإسلامية في أوزبكستان، وليعطي طشقند حافزاً لتعزيز علاقات تعاونها الأمني مع تل أبيب، ثم مع واشطن بعد أن غيرت الأخيرة موقفها من حركة طالبان عقب نسف السفارتين الأمريكيتين في دار السلام ونيروبي.(الحريري،10:2010)

المطلب الثاني: الاختراق النووي الإسرائيلي لجمهوريات آسيا الوسطى

وضعت إسرائيل يدها على مناجم ومصانع في كازاخستان تنتج آلاف الأطنان من اليورانيوم سنوياً، وأصبحت مالكاً رسمياً لمجمع ضخم لمعالجة اليورانيوم، يُنتج ما يكفي لصنع ترسانة كاملة من الأسلحة النووية كل عام، وبذلك أصبحت إسرائيل تحصل على ما يبلغ من 1560 -1800 طن سنوياً من خامات اليورانيوم. وقد قامت شركة إسرائيلية بشراء المجمع الكازاخي الضخم بكل موجوداته بما يعادل مليونين وستمائة وثلاثة وستين ألف دولار أمريكي، وتم دفعه بالتقسيط على سنتين، وقد نجحت في نقل عدد كبير من علماء الاتحاد السوفييتي (السابق) إلى العمل في الصناعات العسكرية الإسرائيلية وذلك خوفاً من انتقالهم إلى الدول العربية الإسلامية ، واستفادت إسرائيل من قاعدة بايكونور الفضائية الكازاخية في إطلاق أكثر من قمر صناعي، كان أولها قمر إسرائيلي للأبحاث العلمية، تم إطلاقه في يوليو 1998 بواسطة صاروخ روسي، وفي عام 1992 كانت شركة بيزك الإسرائيلية للاتصالات قد بدأت في تطوير شبكة للاتصالات الكازاخية، واتفقت شركة كباليم على إقامة مصنع

للكابلات، وتم نقل التكنولوجيا الإسرائيلية في مجال الري والزراعة والصناعات الغذائية إلى كازاخستان، وتم التعاون في مجال تكرير النفط والصناعات الكيميائية، واهتمت إسرائيل بإقامة خط جوي بين تل أبيب والعاصمة الكازاخستانية (ألمآتا) (أبو حسان،5:2010).

إنّ قيمة هذه المنشآت الحسّاسة لا تحددها أسعار إنتاجها، بل تحددها أهميتها الإستراتيجية الكبرى، وما يزيد الشبهات حول الصفقة أن الحكومة الكازاخستانية قررت إشهار إفلاس المجمع وبيعه إلى الشركة الإسرائيلية بالرغم من النمو الكبير لإنتاجه بنسبة 39% عام 1998 مقارنة بإنتاجه في العام الذي سبقه مباشرة، والمعروف أن اليورانيوم سلعة إستراتيجية بالغة الأهمية ومطلوبة على أوسع نطاق، وكان هناك ضوء أخضر من الولايات المتحدة الأمريكية لإبرام الصفقة، حيث تمتلك الولايات المتحدة نفوذاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً كبيراً في كازاخستان، وتفرض الولايات المتحدة رقابة مخابراتية صارمة على تداول وتجارة المواد والتكنولوجيا النووية، وبهذه الطريقة تضمن إسرائيل توفير كل حاجاتها من اليورانيوم اللازم لتعزيز ترسانتها النووية واحتياجات مفاعلاتها في الحاضر والمستقبل بل تُصبح لاعباً مهماً في أسواق اليورانيوم العالمية بكل ما يضيفه ذلك من أهمية على الدولة وما يفتحه من آفاق جديدة (أبو حسان،6:2010).

والأخطر أيضاً أن تضع اسرائيل يدها على خبرات فنية متقدمة وبالغة الأهمية في المجال النووي، إذ تسلمت المجمع بفنييه ومهندسيه وخبرائه الذين يمتلكون خبرات ضخمة ترجع إلى العهد السوفيتي (السابق) ، وبهذه الخطوة انتزعت إسرائيل لنفسها مكاناً شرعياً وسط المجتمع العلمي – النووي في كازاخستان مما يتيح لها اجتذاب أكبر عدد من خبراء وعلماء الفيزياء النووية ذوي المستوى الرفيع، ومن المعروف أن أكبر حقل لإجراء التجارب النووية في العهد السوفيتي يوجد في منطقة سيميا لاتيفسك الكازاخية، وشارك العلماء الكازاخ في إداراته على مدى عقود، وليس من المستبعد أن تستفيد إسرائيل من هذا الحقل في إجراء تجاربها النووية (أبو النور،2002).

المطلب الثالث : التعاون الأمريكي الإسرائيلي في آسيا الوسطى

اكتسبت دول آسيا الوسطى أهمية إستراتيجية كبرى لدى الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل، ومع نمو الحركات الإسلامية و اشتعال الحرب الأهلية في طاجكستان، كانت إسرائيل جاهزة ومعها الجماعات اليهودية ذات النفوذ القوي في الاتحاد السوفييتي (السابق)، وهكذا بدأ التعاون الأمني لمكافحة ما يسمونه "الإرهاب الإسلامي" بين إسرائيل ودول آسيا

الوسطى، وبدأ منذ أواسط التسعينيات تنفيذ برامج إسرائيلية لتدريب رجال المخابرات في دول آسيا الوسطى على أساليب مكافحة الإرهاب، ونقل الخبرة الإسرائيلية في مكافحة ما تسميه إسرائيل "الإرهاب الفلسطيني" وتم ذلك في ظل مباركة واهتمام أمريكي بدعم هذا التوجه وتعزيز التعاون المخابراتي بين إسرائيل ودول آسيا الوسطى، بمشاركة من المخابرات الأمريكية، خاصة بعد أن بدأت الحركة الأصولية تصطدم مع الولايات المتحدة وتوجه الضربات إلى مصالحها، وعلى هذا النحو اتحدت مصالح أمريكا مع إسرائيل تجاه النفوذ المتزايد للحركة الأصولية في طاجكستان، ومساندة الولايات المتحدة النشاط الإسرائيلي في آسيا الوسطى وذلك كجزء من سعيها لإدماج إسرائيل في المنطقة وتحجيم النفوذ الإيراني فيها من ناحية أخرى فقد رحبت دول آسيا الوسطى بالدور الإسرائيلي كإشارة منها للولايات المتحدة بأنها ليست داخله في أي تحالف عربي – إسلامي (سليم، 2000: 344).

وفي آخر يوليو 1992 قام ريتشارد أرميتاج مساعد وزير الخارجية الأمريكي المسؤول عن تنسيق المساعدات للجمهوريات السوفيتية السابقة بزيارة إلى إسرائيل ناقش خلالها مع المسؤولين الإسرائيليين قيام الولايات المتحدة بتمويل مشروع إسرائيلي في دول آسيا الوسطى تركز في البداية في مجالات الزراعة والري وإدارة المياه ونقل تكنولوجيا اسرائيلية في هذه المجالات إلى تلك الدول، وتدريب خبراء من أبنائها، كما اتفقا على تكوين فريق أمريكي إسرائيلي مشترك لبحث مختلف أوجه التعاون الممكنة وتنسيق الجهود في المنظمات والمؤتمرات الدولية المعنية بتقديم المنح والقروض والمساعدات الاقتصادية والفنية الأمريكية في مجال المعلومات والاتصالات وتوصيل الرسائل تحت تصرف إسرائيل في تلك البلدان التي لم يكن لتل أبيب سفارات فيها آنذاك مثل طاجكستان وقرغيزستان وتركمانستان.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة كادت أن تقع كارثة اقتصادية في كازاخستان مما جعل الولايات المتحدة وإسرائيل تسارعان في التدخل وتقديم المساعدات الاقتصادية لهذه الدول، وهذا بالطبع ليس بدون مقابل، حيث استقبلت أوزبكستان قوات أمريكية على أرضها، وهي في الواقع قوات أمريكية وإسرائيلية، إن الدور الإسرائيلي في آسيا الوسطى هو دور مستقبلي له أبعاد إستراتيجية هدفه السيطرة على كل مناطق القوة في العالم والوصول إلى التدخل المباشر في أي وقت الذي لا ترغب إسرائيل والولايات المتحدة بأن تترك هذا المورد الجديد الذي سيشكل شرياناً للحياة للدول الصناعية الآسيوية النامية، بدون أن تفرض عليه سيطرتها (نافع وآخرون، 1998: 206).

يخلص الباحث من خلال تحليله لأبعاد التنافس الإقليمي في منطقة آسيا الوسطى إلى أن هنالك تنافساً بين قوى اقليمية ترتبط بدول المنطقة ارتباطاً عرقياً وثقافياً ودينياً قد تشترك معها حدودياً وبعضها ليس لها ارتباطات حدودية، وتسعى هذه القوى لبسط نفوذها في المنطقة والتغلغل بها من خلال أدوات سياسية وأمنية واقتصادية وتسعى ايضاً لاستغلال ثروات المنطقة ذات الاحتياطيات الكبير من النفط والغاز والمعادن، وكذلك تسعى بعض هذه الدول الإقليمية للاستفادة من خطوط الأنابيب التي تمر بأراضيها خصوصاً الدول التي ترتبط معها بحدود ، ولهذه القوى الإقليمية ارتباطات ومصالح مع قوى دولية مؤثرة في المنطقة .

هنالك دول اقليمية أخرى ترتبط مع دول منطقة آسيا الوسطى بعلاقات ولها مصالح استراتيجة وتتطلع ايضاً لبسط نفوذها ولكن لم تتطرق لها هذه الدراسة نظراً لعدم تأثيرها المباشر على مجريات الأحداث في المنطقة لانشغالها بشؤونها الداخلية، فباكستان مثلاً معنية بما يجري في منطقة آسيا الوسطى ومتأثره ومؤثره به وتتميز بالقرب الجغرافي مع المنطقة، ولها طموحات ايضاً بالسيطرة على طريق الحرير الرابط بين الصين وآسيا الوسطى مروراً بأفغانستان. أمّا الهند فلم تسارع في بدايات استقلال دول آسيا الوسطى لدخول المنطقة حرصاً منها على المحافظة على علاقتها مع روسيا، إلاّ أن تخوفها من الصعود الإسلامي في المنطقة وحرصاً منها بعدم ترك الساحة مفتوحة للباكستان مما يهدد حدودها الشمالية. فعملت على دعم النخب العلمانية الحاكمة وتقديم النموذج الهندي الديمقراطي القائم على التعددية للوقوف ضد الطموحات الباكستانية في المنطقة.

الخاتمة:

إنّ جميع الاحتمالات قائمة ومن الصعوبة بمكان التنبؤ بما ستؤول إليه الأوضاع في منطقة آسيا الوسطى حيث تتعدد السيناريوهات المتوقعة كما تتباين المواقف والسياسات الخاصة بالأطراف المعنية بالوضع في هذه المنطقة ومما يزيد المسألة صعوبة أنّ هذه الأطراف بذاتها متعددة وموزعة على المستويين الإقليمي والعالمي، بل إن بعض الدول تغيّر مواقفها وسياساتها من حين إلى آخر وفقاً لحسابات المكسب والخسارة وعلى سبيل المثال لا يوجد ما يضمن استمرار الموقف الروسي الداعم حالياً لإيران، وتُعتبر منطقة آسيا الوسطى منطقة استراتيجية مهمة في الاقتصاد الدولي لما تمتلكه من موارد اقتصادية وطبيعية مهمة في أمن الطاقة كذلك ساهم الموقع الجغرافي في جعل المنطقة بؤرة من بؤر التنافس على المستوى الدولي، وقد أخذ الصراع أبعاداً متعددة ووسائل متنوعة. فالولايات المتحدة الامريكية قامت بصياغة استراتيجية على النحو الذي يحقق لها أهدافها القومية العليا، هذا من جانب وتحجيم وإبعاد النفوذ الروسي في هذه المنطقة التي تعتبرها روسيارر منطقة من مناطق نفوذها منذ ما يقارب الخمسة قرون. وبالرغم من التنافس المتصاعد الذي أخذ شكلاً متسارعاً حيث تمكّن الطرفان من تحقيق قدر من أهداف استراتيجيتهما في هذه المنطقة، إلاّ أنه واجهتمها العديد من المعيقات التي حالت دون تحقيق منال كلاً منهما.

وعلى ضوء تفكك الاتحاد السوفيتي، فقد أصبح من الواضح أن دول آسيا الوسطى يمكن أن تشهد صراعات سياسية داخلية أو اقليمية لتشابك وتعقد التنافس الدولي والإقليمي على المنطقة، فتركيا على سبيل المثال تعمد إلى تصدير النموذج التركي لهذه الدول، ، وايران التي منعها التحالف الغربي من لعب أي دور فعّال في الخليج العربي تريد التوجه شرقاً وشمالاً لتحقيق مصالحها. وجهودها في هذا الصدد واضحة من خلال المنظمات الأفغانية الموالية لها ومن خلال نفوذها الثقافي في طاجيسكتان. ويمكن القول أن كافة القوى العالمية على اختلاف مصالحها تحاول الحصول على موطئ قدم في هذه المنطقة لما تمتلكه من موارد للطاقة (النفط والغاز)، والموقع الحيوي والإستراتيجي.

كذلك تُعتبر دراسة التنافس الدولي على منطقة آسيا الوسطى عملية شائكة ومعقدة، حيث تحتوي على الكثير من التناقضات والتفاصيل والاحتمالات، وفي نفس الوقت تُعتبر هذه الدراسة تدخل في الاقتصاد السياسي الدولي فأساس التنافس على منطقة آسيا الوسطى هو البترول ومصادر الطاقة والموقع الجيوستراتيجي والذي أسهم في رفع مستوى التنافس والصراع بين مختلف القوى في المنطقة ، وكذلك وعلى الرغم من مضي ما يقارب عشرين

عاماً على استقلال دول آسيا الوسطى إلاّ أنها لا تزال تعاني من كثير من المشاكل الــسياسية والاقتصادية، مما يثير كثيراً من التساؤولات حولها.

لقد حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم القوى المتنافسة على منطقة آســيا الوسطى سواء على الصعيد الدولي (الولايات المتحدة الامريكية ، روسيا، الصين) أو علــى المستوى الإقليمي (إيران ، تركيا ، اسرائيل) ، وقد استخدمت كل قوة من هذه القــوى كــل الأدوات المتاحة لتحقيق غايتها في المنطقة، مستغلة ظروف المنطقة التي تضم دولاً حديثــة الوجود، ذات اقتصاديات ضعيفة، وأنظمة سياسية هشّة، يضاف إلى ذلك مــا تواجهــه دول المنطقة من صراعات عرقية وتنامي لبعض الحركات الإســلامية، و كــذلك الوضــع فــي أفغانستان ، الأمر الذي ترتب علية تزايد درجة المنافسة بين مختلف القوى .

ومن خلال الدراسة يستنتج أن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا هما القوتان الأكثر تأثيراً في مسرح الأحداث في آسيا الوسطى ، باعتبار أن روسيا هي ماتبقى مــن الاتحــاد السوفييتي وأن هذه البلدان ضمت بعد الحرب العالمية الثانية للحفاظ علــى الأمــن القــومي الروسي وأمريكا لأنها القوى العظمى الأولى بعد انهيار الاتحاد الــسوفييتي وبالتــالي أنهمــا الدولتان الوحيدتان اللتان استخدمتا الأداة العسكرية على نطاق واسع ، والتي تتضمن قواعــد عسكرية، وتدريب وتجهيز الجيوش، واتفاقيات أمنية متعددة.

في ضوء الصراع على منطقة آسيا التي تتقاسم فيها القوى المتنافسة المكاسب ، ولكن حسب إمكانياتها وقدراتها. ومن خلال دراسة المنطقة بكل أبعادها، فإن الباحث يرجّح أن عدم الاستقرار هو الذي يسود المنطقة خلال السنوات العشر القادمة.

النتائج :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- هناك علاقة وثيقة تتأثر سلباً وإيجاباً بين حدة الصراع وشدة تنافس القوى الكبرى على السيطرة على دول آسيا الوسطى وبين مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به هذه الدول، وينعكس ذلك بصورة مباشرة على مدى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة، حيث تعمل الولايات المتحدة على تحجيم النفوذ الروسي في المنطقة، وتأكيد استقلال تلك الدول ومنع عودة الهيمنة الروسية إليها، وفي المقابل فإن روسيا تعمل على منع النفوذ الأمريكي من التغلغل داخل المنطقة والحد من سعيها الدءوب للانفراد بدول المنطقة، هذا التنافس بين القوتين بين شد وجذب، يصب في صالح دول آسيا الوسطى والقفقاز، وقد وجدت دول آسيا الوسطى أن الدور الروسي لا غنى عنه باعتبار أن روسيا هي الضامن للأمن الداخلي والإقليمي في مواجهة القوى الإقليمية الجديدة، وفي مواجهة الحركات الإسلامية.
- ترجع أهمية التنافس الروسي الأمريكي في المنطقة لكونه تنافساً بين قوتين كبيرتين، الولايات المتحدة الأمريكية، القوة العظمى الأولى في العالم، وروسيا الوريث الشرعي للقوة التي شاركت الولايات المتحدة قيادة العالم فترة من الزمن، وورثت عن الاتحاد السوفييتي جميع مكوناته من مقعده في الأمم المتحدة وترسانته النووية والعسكرية، ولكل من القوتين أطماعها في المنطقة للاستحواذ على ثرواتها ومقدراتها، وهذا لا ينفي عدم وجود تنافس آخر بين قوى دولية وإقليمية أخرى، وإن اختلفت الأهداف والمصالح وتعددت الوسائل.
- إن منطقة آسيا الوسطى لم تكن مجرد ساحة للتنافس الدولي، بل كانت في كثير من الأحيان فاعلاً مؤثراً، حيث أن دول آسيا الوسطى شجعت بعض الأطراف على دخول حلبة التنافس واعترضت على دور أطراف أخرى، حيث اتبعت تلك الدول سياسة خارجية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء البنية التحتية للدولة، والتي تتسم بالطابع الواقعي غير الأيديولوجي، وبالتالي سعت دول آسيا الوسطى إلى تنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية، فكان تشجيع هذه الدول للتنافس يصب في مصلحتها ويجذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها.
- إن دول آسيا الوسطى دول جديدة العهد بالاستقلال، وعندما استقلت لم تكن تمتلك المقومات الأساسية لبناء الدولة العصرية ولا البنية الأساسية، ومن ناحية أخرى فإن

هذه الدول ما زالت تبحث عن الانعتناق من فلك الهيمنة الروسية، وما زالت بها أحزاب شيوعية ملاذها لروسيا، وبها الكثير من الأصولية الإسلامية، بالإضافة إلى الأقليات العرقية والأثنية، وما زالت هذه الدول تبحث عن المقومات الاقتصادية وترفض أن تفرض الولايات المتحدة عليها التحول نحو النظام الديمقراطي، من منطلق أن العوامل الخارجية لا يمكن أن تدفعها نحو الديمقراطية، دون توافر العوامل الداخلية الموضوعية التي تهيئ البيئة لهذا التحول.

- إن أنسب الطرق لتحقيق الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي لدول منطقة آسيا الوسطى هو التعاون والاندماج في التكتلات الاقتصادية سواء القائمة أو إقامة تكتل جديد يضم تلك الدول على أسس تعاونية متكافئة يجعلها تحقق دوراً مهماً في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية الراهنة، إنّ معظم التجمعات الاقتصادية للدول الإسلامية تعاني من صراعات المصالح وتناقضات الأهداف، وهذا يؤدي إلى عدم مصداقية هذه التجمعات الاقتصادية لهذه الدول ويحد من فاعليته في تطوير وتعميق علاقات التعاون والتكامل بين الدول الأعضاء. فروسيا لا ترمي من وراء الارتباط بالدول الإسلامية اقتصادياً إلا إلى الاستمرار في الحصول على الموارد والثروات الغنية لهذه الدول، دون أن تهدف إلى تنمية وتطوير الاقتصاديات الوطنية لتلك الدول.
- تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض على هذه الدول النظام السياسي التركي (النموذج العلماني) كأنسب نموذج يناسب دول المنطقة للتحول إلى النظام الديمقراطي، ولكن دول آسيا الوسطى والقوقاز تواجه تحديات تحول دون قيام الأنظمة السياسية الحاكمة على بناء أنظمة سياسية قابلة للاستمرار والتعامل مع مرحلة ما بعد الاستقلال، ومواجهة تداعيات الانفتاح الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه يوجد تنافس خفي بين دول آسيا الوسطى والقفقاز نتيجة التفاوت في الموارد الاقتصادية في كل دولة، وترسيم الحدود غير العادل بين دول المنطقة، فهذا التنافس الروسي الأمريكي على دول المنطقة أدى إلى تعطيل قدرة هذه الدول على اختيار النموذج الملائم للتطور السياسي والاقتصادي، وتشتيت انتباه النخب الحاكمة، وتحجيم قدرتها على تقييم البدائل.
- تعمل الصين على القيام بدور نشط في آسيا الوسطى من خلال العمل على استغلال موقعها الجغرافي وعلاقاتها مع بعض الدول وما تمتلكه من موارد اقتصادية في الوصول إلى تحقيق أعلى عائد من المكاسب ولمواجهة تزايد النفوذ والأمريكي والإقليمي في المنطقة.

- عملت الولايات المتحدة على تطويق دول آسيا الوسطى والقفقاز، من خلال التواجد العسكري في أفغانستان والاحتلال العسكري للعراق والتهديد المستمر للدول التي تعتبرها مارقة (إيران وسوريا) ، وتواجد القواعد العسكرية الأمريكية في دول آسيا الوسطى نفسها، ولم تأت إلى المنطقة بمفردها، بل عملت على ترسيخ تواجد حلفائها في المنطقة، وذلك من خلال التغلغل الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى بمباركة أمريكية، وقيام حلف شمال الأطلسي (الناتو) بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بعمليات عسكرية في مناطق النفوذ الروسي في منطقة آسيا الوسطى والمناطق المجاورة، وهذا ما يزيد شدة معارضة روسيا لهذا التواجد، حيث تتهم روسيا حلف الأطلسي بالتجسس على قواتها، وترى روسيا أن ذلك خطر يهدد الأمن القومي الروسي، والولايات المتحدة تسعى إلى الاستحواذ على كعكة آسيا الوسطى وقزوين، وهذا ما يزيد حدة التنافس بين القوتين، وسعت إسرائيل مدعومة من الولايات المتحدة إلى محاولة إنكار المزايا الإستراتيجية التي قد تتوفر للدول العربية نتيجة ظهور دول آسيا الوسطى ذات الثقافة الإسلامية.
- تلعب دول آسيا الوسطى دوراً كبيراً في تأسيس التحالف الروسي الإيراني، الذي يسعى الجانبان لأن يكون تحالفاً عالمياً، وليس مجرد تحالف إقليمي، فقد عبّر الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف خلال اجتماع عقده مع عدد من المسؤولين الروس مؤخراً، كان على رأسهم وزيرا الخارجية والدفاع سنة 2009، عن قلقه تجاه مشروعات نقل النفط والغاز من منطقة بحر قزوين إلى أوروبا، دون المرور في الأراضي الروسية.
- تركّز السياسة الروسية على تقوية العلاقات مع دول آسيا الوسطى خوفاً من تنامي النفوذ الأمريكي فيها بعد انتهاء الحرب في أفغانستان، وما سيترتب عليها من اصطفافات دولية جديدة. وقد نجحت روسيا في ضم تلك الدول إلى اتحاد كومنولث الدول المستقلة، الذي تشكل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق للتقليل من إمكان اختراقها من قبل الدول الأخرى كالولايات المتحدة والصين وتركيا وإيران. وقد كان العاملان الاقتصادي والعسكري، ولا يزالان، أهم سببين دعيا روسيا للاهتمام بتلك الدول.
- تعتقد روسيا والصين أن اهتمام واشنطن بإنشاء قواعد عسكرية في آسيا الوسطى لا يرتبط أساساً بعملياتها العسكرية في أفغانستان، بقدر ارتباطه بمحاولات التغلغل في الإقليم لتدعيم نفوذها وحضورها الإستراتيجي.

التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة فإنها توصي:

- العمل على زيادة التعاون بين دول آسيا الوسطى للوصول بما يحقق لهـا الاستقرار الذاتي والذي سيسهم في التخفيف من حدّة التدخلات الدولية وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي واسرائيل لما لذلك من أثر مباشر على زيادة فـرص التعاون بين دول آسيا الوسطى
- تبني دول آسيا الوسطى سياسة المصالح الاقتصادية والأمنية المتبادلة وتوسيع التعاون الاقتصادي الإقليمي بدلاً من سياسة المنافسة والمواجهة لأن ذلك سوف ينعكس علـى برامج التنمية في تلك الدول.
- العمل على قيام الدول العربية بتوسيع مجالات التعاون وخصوصاً بين الدول النفطيـة الخليجية مع آسيا الوسطى لضمان قيام تعاون في مجال أسعار النفط والغاز باعتبار أن هذه المنطقة تعد من أغنى مناطق العالم في إنتاج النفط والغاز.
- العمل على تحجيم التغلغل الإسرائيلي في منطقة آسيا الوسطى والقفقاز، ويتم ذلك عـن طريق الاهتمام بالتعاون الثقافي مع هذه الدول ، مع التركيز على الأبعـاد الاقتـصادية ومدها بالموارد المالية اللازمة للبناء والتعمير وبناء البنية الأساسية.
- اختيار المشروعات الكبرى المشتركة بين الدول العربية ودول آسيا الوسطى، وتركيـز التفاعل على قضايا محورية، خاصة في المجالات الاقتصادية، وتشجيع الاستثمارات وصناديق التنمية.
- الاستفادة من التكنولوجيا النووية المتوفرة فـي كازاخستان، والأبحـاث الفـضائية، والاستفادة من الخبرات العلمية في تلك الدول قدر الإمكان.
- ضرورة تمثيل هذه الدول في المنظمات العربية والإسلامية لتعزيز الـروابط بالـدول العربية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب

- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، جامعة الكويت ، الطبعة الثانية، 1979.
- أوغلو، احمد داود،(2011)، **العمق الإستراتيجي**، ط2، مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة- قطر.
- برجنسكي، زبنغيو، (2007)، **رقعة الشطرنج الكبرى الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية**، (الطبعة العربية الثانية)، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- بيليس ، جون و سميث، ستيف (2004). **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.
- جمال الدين، جبار علي عبد الله،(2009) **مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية**، جامعة الكوفة، كلية القانون.العراق.
- حتي، ناصيف يوسف (1985). **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي. بيروت.
- حداد، سليم، (2003)**منطقة بحر قزوين واهميتها الاستراتيجية في العلاقات الدولية**، دار المساعدة السورية للتأليف والترجمة والنشر.
- الحديثي، عباس (2004). **نظريات السيطرة الإستراتيجية وصراع الحضارات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان : الأردن.
- حرب، محمد، (1993) **المسلمون في آسيا الوسطى والبلقان**، الطبعة الأولى.
- الخثلان ، صالح (2000) **الصراع على قزوين دراسة للأبعاد الاستراتيجية للتنافس على ثروات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين**، مركز فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية - الرياض.
- الخفاف، عبد علي و المومني، محمد أحمد عقله، (1995) آسيا **الوسطى الاسلامية**، ، الطبعة الأولى دار عمار، الأردن - عمان.
- دورتي، جيمس ، روبرت بالتسغراف، (1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

- زاد، زلمى خليل ، (1997) **التقييم الاستراتيجي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى.
- الزواوي، محمد سليمان، (2010) **حرب القواعد والنفوذ الأمريكية الروسية**، المركز العربي للدراسات الانسانية.
- سليم، محمد السيد (1998) **آسيا والتحولات العالمية** ، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة،مصر.
- سليم، محمد السيد ، السيد صدقي عابدين (1999)، **التحولات الديمقراطية في آسيا**، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.
- سليم، محمد السيد، (2001) **آسيا والتحولات العالمية**، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.
- شرف ، جورج (1998) **من روسيا حتى كاراباخ،صراع القوميات في الدول آسيا الوسطى والقوقاز**.مركز الدراسات الأرمنية.بيروت.
- الشيخ، لطفي السيد (2006) **الصراع الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى**، دار الأحمدي للنشر، القاهرة.
- عرفات، إبراهيم، (2001) **آسيا الوسطى طريق الحرير الجديد**، في محمد سليم وآخرون ، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- قضايا شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الاوسط، ط1، 1996، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- مقلد، إسماعيل صبري،(1987) **العلاقات الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، (ط7)** منشورات دار السلاسل للطاعة والنشر، الكويت
- منصور، ممدوح محمود،(2005) **الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- نافع، إبراهيم وآخرون (1998) **ما الذي يجري في آسيا**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام.
- هانز مورجنثاو، (1965) **السياسة بين الأمم**، (ط1)، تعريب خيري حماد، الدار القومية: القاهرة.

ب– الدوريات

- ZHAO CHANG QING،(2006)، **مصالح الصين الاستراتيجية في آسيا الوسطى و كيفية ضمانها**،المركز العربي للمعلومات.
- أبو السعود إبراهيم،(2004) **شهريات، السياسة الدولية**، العدد 156، ابريل .
- البرصان، أحمد (2011) **الإستراتيجية الصينية الجديدة: طريق الحرير الجديد والخليج العربي**، مركز الخليج للأبحاث ، مجلة آراء ، العدد 80
- جون ماريسكا ، (2002) **طريق الحرير الجديد لماذا ذهبت أمريكا إلى أفغنستان**، مجلة وجهات نظر، العدد الثامن والثلاثون مارس .
- الحريري، جاسم يونس، (2010)، **التغلغل الاسرائيلي في دول آسيا الوسطى وانعكاساته على علاقاته مع المنطقة العربية**.المستقبل العربي ، العدد:371.
- خليل، محمود، (2004) **اعادة انتشار توزيع القوات الأمريكية**، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة، العدد 157
- درويش، فوزي، (2001) **التنافس حول بحر قزوين، السياسة الدولية**، العدد 143،
- دياب، محمد (2002) **الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز**، مجلة شؤون الأوسط،العدد 105 .
- رجب ، علي محمد(2000) **الحرس الوطني أبعاد المواقف في منطقة آسيا الوسطى** :الحرس الوطني، العدد 21.
- الرشيد ، حسن ، (2001) **آسيا الوسطى تلاقى المصالح على حرب الاسلام**:البيان: العدد9.
- رضا محمد هلال، المشروعات التركية للتعاون الإقليمى، أوراق آسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، العدد 43، أبريل 2002، ص 16.
- زاده ، بيروز مجتهد (1997) **قضايا شرق الاوسط العلوم السياسية الدور الايراني في منطقتي آسيا الوسطى والخليج**.
- سويلم ، حسام(1996)**السياسية الدولية** العدد 164 أبريل 2006–المجلد41.
- شتا، أحمد عبدالونيس(1996) **التنظيمايات الاقتصادية لدول آسيا الوسطى** ، مركز الدراسات الآسيوية، أبريل، العدد 7.
- الشيخ، نورهان(2001) **السياسة الروسية تجاه طريق الحرير الجديد**، في محمد السيد وآخرون (محررون)، طريق الحرير الجديد، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- الشيرازي، حبيب الله أبو الحسن (2000) **الصراع الأمريكي-الروسي في آسيا الوسطى**، مختارات إيرانية، العدد الثاني، سبتمبر .
- صافيناز محمد احمد (2005) **ثروات بحر قزوين تنافس دولي في وسط آسيا** ، السياسية الدولية العدد 159 يناير.
- عاطف، عبد الحميد، (2006)**أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين**، السياسة الدولية، العدد 164، إبريل .
- عبد العزيز، محمد أسامة محمود، (2000) **السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين**، السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر.
- عبد العظيم ،خالد (2005) "**الصراع على النفوذ في الأورآسيا**"، السياسة الدولية، العدد 161، يوليو.
- عبد المنعم ، محمد نور الدين (ترجمة) (2003): "**أوجه الشبه والخلاف في مواقف الدول الساحلية الأخرى حول النظام القانوني لبحر الخزر**"، في محمد نور الدين عبد المنعم، بحر الخزر: المشاكل السياسية والاقتصادية، سلسة قضايا إيراني، العدد 3.
- عدوان، بيسان(2005) **النزاع الاسرائيلي الايراني في آسيا الوسطى والشرق الاوسط** مختارات ايرانية العدد 56(أذار/مارس2005).
- عمار ، جفال ، (1998)، **التنافس الايراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز شؤن الأوسط** : العلوم السياسية:العدد 7.74.
- عمار، دينا: (2010) **شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين... مسارات متنافسة**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 180.
- عوض، هدى راغب (1999) **مستقبل الدول المستقلة حديثاً في مناطق قزوين والقوقاز ووسط آسيا**، السياسة الدولية، العدد 137، .
- مارشال، جوردون (2000) **موسوعة علم الاجتماع**، المجلد الأول ، ترجمة أحمد الجوهري وآخرون ، المشروع القومي للترجمة ، العدد 163، المجلس الأعلى للثقافة.
- متولي، أحمد فؤاد و فهمي، هويدا محمد، (2000) **الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز الحاضر والمستقبل**، سلسلة الدراسات الشرقية والتاريخية عدد 12.
- محمود ، أحمد إبراهيم (2002) "**الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية**"، السياسة الدولية، العدد 147.

- المدني، عبد الله، (2005)، **سر اهتمام الصين بآسيا الوسطى** ، الحوار المتمدن، العدد:1199.
- مطر، جميل و هلال، علي الدين(1996) **ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- هلال ، رضا محمد ،(2002) **المشروعات التركية للتعاون الإقليمي**، **أوراق آسيوية**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الإقتصاد، جامعة القاهرة، العدد 43.
- الهواري، عبد الرحمن،(1995) قراءة **في أهم وابرز اللأحداث العالمية** العدد 102.

جـ- الرسائل الجامعية:

- العفوري، مداليا هاشم (2006) **مستقبل التنافس الدولي على النفط في منطقة بحر قزوين**.جامعة اليرموك.

د- الإنترنت

- أبو العينين، سامح،(2010) **استغلال ثروات بحر قزوين، الفرص والمعوقات**، نقلاً عن الموقع الإلكتروني digital.ahram.org.eg
- أبو النور ، محمد فراج(2002) **أبعاد التغلغل الصهيوني في آسيا الوسطى**، نقلا عن الرابط: http://www.albayan.ae.
- ارميني، ارمين (2011) **ملفات ايرانية**، نقلا عن الرابط:www.albainah.net.
- أبو حسان، فادي، (2010)، في **ظل غياب الرؤية الاستراتيجية العربية – الإسلامية إزاء آسيا الوسطى**، www.wahdaislamyia.org
- تائب، مطيع الله(2007) الصين وايرانه وتركيا اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى، نقلا عن الرابط:WWW.ALJAZEERA.NET.
- جابر، محمد مدحت (2011) **ماذا بعد سيطرة الولايات المتحدة على العراق**، الأوله الثقافية، نقلا عن الرابط:WWW.ALUKAH.NET.
- جريدة البيان،دولة الامارات العربية دبي:www.albayan.ae/ 2002/1/25.

- الجزيـــــــــرة نــــــــت (2007) **جمهوريـــــــــات آســــــيا الوسطى**،http://www.aljazeera.ne
- حــسين، حيــدر علـــي ، (2010)، **الرؤيــة الأمريكيــة للتوازنــات الاستراتيجية في آسيا الوسطى**، الحوار المتمدن، العدد:3159.نقلا عن الـــرابط: http://www.ahewar.org
- الحقان ، عبد الـــرحمن ، 2011، **تركمانـــستان**، نقـــلاً عـــن الـــرابط الإلكتروني ، www.ahmedwahban.co
- درويش ، فوزي ،(2007) **الطموحـــات الخارجيـــة لتركيـــا**، جريـــدة الاهرام،نقلا عن الرابط:www.ahram.org.eg
- السبكي ، سعيد ، "جراهام دولك" خبير الشؤن الآســـيوية فـــي هولنـــدا اسرائيل جندي تسهيلات لأمريكا في آسيا الوسطى البيان 2002/1/25.
- السبكي، سعيد و جراهام دولك خبير الشؤن الآسيوية في هولندا اسرائيل جندي تسهيلات لأمريكا في آسيا الوسطى، جريدة البيان، 2002/1/25.
- سرور، عبد الناصر، (2008)، **الصراع الاستراتيجي الأمريكي الروسي فـــي آســـيا الوســـطى وبحـــر قـــزوين وتداعياتـــه علـــى دول المنطقـــة**، http://www.islamonline.net
- السمحان ، مشعل (2008) الصراع **الروسي- الجورجي يلقي بضلاله على إمدادات الطاقة الأوروبية** ، صحيفة أوان على الانترنت، www.awan.com
- شبكة الجزيـــرة نـــت، **عـــين علـــى أفغانـــستان .. وأخـــرى علـــى طاجكستان**،www.aljazeera.net
- شلبي،يوسف،(2009) **الولايات المتحدة والتعثر غير المسموح به فـــي آسيا الوسطى**، مجلة العصر، نقلا عن الرابط:www.alasr.ws.
- شلي، يوسف (2009) **انحسار الدور الاستراتيجي الأمريكي في العالم روســـيا والـــصين لخلافـــة القطـــب الأوحـــد**، مجلـــة العـــصر، نقـــلا عـــن الرابط:WWW.ALASR.WS.
- عمر، شريف، (2006) **مجموعة شنغهاي تحالف مصلحي أم صـــراع حضاري ايديولوجي**.
- فاروق، علاء(2008) **الفقر والفساد عوائق في آسيا الوسطى**، نقـــلا عن الموقع الإلكتروني WWW.NARAS.NASSERY.COM.

- فاروق، علاء،(2009) **الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى**، نقلاً عن الموقع الإلكتروني www.asiaalwsta.com.
- فاروق،علاء،(2011) **سرائيل وآسيا الوسطى.. مصالح متبادلة أم استغلال صهيوني** نقلاً عن الموقع الإلكتروني http://www.akhbaralaalam.net
- الفطيسي،. محمد بن سعيد(2010) **نظرة على العقيدة العسكرية الروسية (2011 – 2015)**، جريدة السبيل الأردنية، 14 يناير 2010
- القيسي ،نوار (2002) **الغياب العربي – الإسلامي عن الساحة الآسيوية فتح الباب عن مصراعيه، الاستراتيجية الأمريكية والتنفيذ الصهيوني والمصلحة المشتركة.**
- كاربوخين، سيرغي(2009) آسيا **الوسطى مسرح للصراع على النفوذ والتنافس السياسي والاقتصادي**، نقلا عن الرابط:WWW.NATO.INT.
- كولين وليامسون، (2008) **دول آسيا الوسطى والخيار الخطير**، نقلا عن الرابط: http://www.shareah.com
- لمحة عن أوزبكستان، موقع المعرفة نقلاً من الرابط الإلكتروني: http://www.marefa.org
- ماجد،علي(2011) **روسيا وجيرانها الكبار في الصراع على النفوذ في جمهوريات آسيوية**، صحيفة الحياة السعودية، نقلا عن الرابط:KSA.DARALHAYAT.COM.
- مفكرة الإسلام(2011) **الرئيس المنتخب يدعو لإغلاق القاعدة الأمريكية بقرقيزيا**، نقلا عن الرابط:WWW.ISLAMMEMO.COM.
- موقع السفارة الكازخستانية نقلاً من الرابط الإلكتروني: (2011)، (http://www.kazembgulf.
- وكالة أنباء نوفوستي(2008)، **مجلس الفدرالية يصادق على معاهدة التعاون الطويل الأمد بين بلدان منظمة شنغهاي للتعاون** -
- ياسين ،عبير ، (2003) **الوجود العسكري والسياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى**، السياسة الدولية العدد(152) ، أبريل م، http://www.alukah.net

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Kyrgyzstan, Country Studies - Library of Congresshttp://lcweb2.loc.gov/frd/cs/profiles/Kyrgyzstan.pd
- Alvin , Rubienstein,(1994) **“the Geopolitical pull Russian orbis**, No4.
- Energy Information Administration, (1992) from Oil and Gas Journal http://www.eia.doe.gov/emeu/international/reserves.html
- Frank , Andre Gunder, **the centrality of central Asia, Anesterdam: Vu University Press**.
- Hoffmann, Stanley,(2002) **"Clash of Globalization,"** Foreign Affairs. Vol.81.4 July.
- Sam.C. Sarkesian (1980)**ed, Nonnuclear conflict in the Nuclear age, preager**..
- Townsend, & King, A (2007)**. Sino-Japanese Competition for Central Asian Energy: China's Game to Win, China and Eurasia Forum Quarterly.**

الملاحق

الملحق رقم (1)

الميزان التجاري للنفط والغاز (جمهورية كازاخستان) 2010

النفط	الكمية	الغاز	الكمية
الإنتاج	1.61 مليون برميل نفط يوميا	الإنتاج	35.61 بليون متر متر مكعب
الإستهلاك	249,000	الإستهلاك	8.572 بليون متر مكعب
صادرات	1.501 مليون برميل يوميا	صادرات	9.9 بليون متر مكعب
واردات	172,500 برميل يومياً	واردات	6.1 بليون متر مكعب
		الإحتياطي	2.407 ترليون متر مكعب

www.cia.gov

الملحق رقم (2)

الميزان التجاري للنفط والغاز (جمهورية تركمانستان) 2010

النفط	الكمية	**الغاز**	الكمية
الإنتاج	216,000 برميل يومياً	الإنتاج	42.4 بليون متر مكعب
الإستهلاك	125,000 برميل يومياً	الإستهلاك	22.6 بليون متر متر مكعب
صادرات	97,430 برميل يومياً	صادرات	18 بليون متر مكعب
واردات	لاشيء	واردات	لاشيء
–	–	الإحتياطي	7.504 ترليون متر مكعب

www.cia.gov

الملحق رقم (3)

الميزان التجاري للنفط والغاز (جمهورية وزبكستان) 2010

النفط	الكمية	الغاز	الكمية
الإنتاج	87,000 برميل يومياً	الإنتاج	59.1 بليون متر مكعب
الإستهلاك	104,000 برميل يومياً	الإستهلاك	45.5 بليون متر مكعب
صادرات	2,078 برميل يومياً	صادرات	15.2 بليون متر كعب
واردات	9,013 برميل يومياً	واردات	لا شيء
الإحتياطي		الإحتياطي	1.841 ترليون متر مكعب

الملحق رقم (4)

الميزان التجاري للنفط والغاز (جمهورية قرغيزستان) 2010

النفط	الكمية	**الغاز**	الكمية
الإنتاج	946.2 برميل يومياً	الإنتاج	15.4 مليون متر مكعب
الإستهلاك	16,000 برميل يومياً	الإستهلاك	665.4 مليون متر مكعب
صادرات	2,042 برميل يومياً	صادرات	لاشيء
واردات	15,940 برميل يومياً	واردات	640 مليون متر مكعب
–	–	الإحتياطي	5.663 بليون متر مكعب

www.cia.gov

الملحق رقم (5)

الميزان التجاري للنفط والغاز (جمهورية طاجيكستان) 2010

النفط	الكمية	الغاز	الكمية
الإنتاج	219.9 برميل يوميا	الإنتاج	38 مليون متر مكعب
الإستهلاك	40,000 برميل يومياً	الإستهلاك	227 مليون متر مكعب
صادرات	405.4 برميل يومياً	صادرات	لا شيء
واردات	39,400 برميل يومياً	واردات	189 مليون متر مكعب
–	–	الإحتياطي	5.663 بليون متر مكعب

www.cia.gov

الملحق رقم (6)

جدول يبين الصادرات والواردات الرئيسية لدول آسيا الوسطى لعام 2010

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي	حجم الصادرة	الصادرات الرئيسية	الدول التي يتم التصدير اليها	حجم الواردات	الواردات الرئيسية	الدولة المستورد منها
كازاخستان	201.3 مليار دولار	66.57 مليار دولار	النفط والمنتجات النفطية 59%، الحديد 19 %، الكيماويات 5%، آليات 3%، حبوب، صوف، لحوم، فحم.	أمريكا الصين 20.2٪، ألمانيا 9.1٪، روسيا 8.5٪، أمريكا فرنسا 7.1٪، تركيا 4.5٪، وكندا 4.5٪، إيطاليا 4.1	37.53 مليار دولار	الآلات والمعدات والمنتجات المعدنية والمواد الغذائية	روسيا 34.3٪ الصين 27.7٪ ألمانيا 5.2٪، أوكرانيا 4٪
قرغيزستان	4،49 مليار دولار	1.49 مليار دولار	القطن والصوف واللحوم والتبغ، والذهب والزئبق واليورانيوم والغاز الطبيعي والطاقة المائية، والآلات، أحذية	روسيا 17٪ أمريكا 6% كازاخستان 12% سويسرا 26% الإمارات 20%	3.26 مليار دولار	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات الكهربائية والمنتجات الكيماوية والأغذية والمشروبات، والمنسوجات	روسيا 33٪، الصين 15٪ كازاخستان 11٪ أمريكا 6.0٪ أوزبكستان 4٪.
طاجيكستان	5.64 مليار دولار	1.4 مليار دولار	الألمنيوم، والكهرباء، والقطن، والفواكه والزيوت النباتية والمنسوجات	تركيا 28.4٪، روسيا 14.4٪، أوزبكستان 10٪، إيران 6.2٪، الصين 5.6٪، والنرويج 4.5٪	3.2 مليار دولار	الوقود والطاقة الكهربائية وأكسيد الألومنيوم	الصين 35.3٪، روسيا 23.5٪، وكازاخستان 8.3٪
تركمانستان	37.74 مليار دولار	9.887 مليار دولار	الغاز والنفط الخام والبتروكيماويات والمنسوجات والقطن والألياف	الصين 28.6٪، تركيا 10.6٪، الإمارات 7.2٪، 6.5٪ في أفغانستان، وإيران 6٪، إيطاليا 5.4٪، وكازاخستان 4.5٪	5.291 مليار دولار	الآلات ومعدات النقل والكيماويات، والمواد الغذائية	أمريكا ، روسيا 21.6٪، تركيا 20٪، الصين 9.2٪، الإمارات 7.7٪، ألمانيا 5.7٪، وماليزيا 4.6٪، أوكرانيا 4.5٪
أوزبكستان	43.7 مليار دولار	9.96 مليار دولار	منتجات الطاقة، والقطن، والذهب، والأسمدة المعدنية والمعادن الحديدية وغير الحديدية، والمنسوجات، والمنتجات الغذائية، والآلات، والسيارات	روسيا، الصين ، تركيا، أوكرانيا	6.5 مليار دولار	الماكينات والكيماويات والبلاستيك والمواد الغذائية، والمعادن	روسيا 29.2٪، الصين 9.5٪، كازاخستان، 8.3٪ كوريا الجنوبية 7.4٪، تركيا 4.4٪.

Source: 2010 *CIA World Fact-book* https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index.html and *Country Profiles*. Federal Research Division. Congress. http://http://lcweb2.loc.gov/frd/cs/profiles.html and UN data, http://data.un.org/ Viewed december 30, 2010